مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

متابعات إفريقية

العدد (٤٠) ربيع الأول ١٤٤٦هـ - سبتمبر ٢٠٢٤م

تحرير: الدكتور محمد السبيطلي

سراج ثاني محمد
د. محمد عبد الله نجاني
د. شيماء سمير محمد حسين
د. محمد خليفة صديق
د. إيمان زهران
د. مصطفى موسى محمد علي
د. مادي إبراهيم كانتي
د. إدريس جميل
نبيل خالد مخلف
عمر مزواضي
تشيرين ماهر
د. فيصل علي صالح سعيد

www.kfcris.com

متابعات إفريقية

العدد (٤٠)

المحتويات

متابعات إفريقية

سلسلة أوراق متخصصة يضمها تقرير فصلي يصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض. تناقش السلسلة الملفات والقضايا السياسية والاقتصادية والأمنية المختلفة التي تهم سُكّان القارة الإفريقية وانعكاساتها الإقليمية والدولية من خلال مقاربات متعددة التخصصات وزوايا النظر.

للتواصل: afrstudies@kfcris.com

الدراسات: ٩

١- **تأثير اللغة العربية في لغة الهوسا: عوامله وأهم مظاهره**
سراج ثاني محمد، مدرس لغة الهوسا، قسم اللغات الإفريقية، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، القاهرة. ١٠

٢- **تداعيات أزمة البحر الأحمر على الاقتصاد الإفريقي: الفرص والتحديات**
د. محمد عبد الله نجاني، باحث اقتصادي بمركز البحوث بجامعة الساحل، داكار..... ٣٥

٣- **الجريمة المنظمة في القارة الإفريقية: عوامل النشأة وتحديات الاستمرارية**
د. شيماء سمير محمد حسين، متخصصة في قضايا الإرهاب والجريمة المنظمة، القاهرة. ٥١

التقارير:..... ٧١

١- **التقارب السوداني الروسي وأثره في أمن البحر الأحمر**
د. محمد خليفة صديق، عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة إفريقيا العالمية بالسودان، مقيم بالقاهرة. ٧٢

٢- **تحولات جيوسياسية: أبعاد التمدد الروسي في القارة الافريقية فيما بعد الأزمة الأوكرانية**
د. إيمان زهران، باحثة متخصصة في العلاقات الدولية والامن الإقليمي، القاهرة..... ٨٩

٣- **أثر تطبيق الفيدرالية الإثنية على الاستقرار السياسي في إثيوبيا**
د. مصطفى موسى محمـد علي، أستاذ مشارك في العلاقات الدولية، جامعة أم درمان الإسلامية، الرياض.. ..... ١٠١

٤- **تحالف دول الساحل: التكوين الجيوسياسي الجديد لمكافحة الإرهاب في غرب أفريقيا**
د. مادي إبراهيم كانتي، محاضر في جامعة العلوم القانونية والسياسية ومدرسة حفظ السلام، باماكو..... ١١٤

٥- **نظرة عامة لعلاقات الخليج العربي والقرن الإفريقي**
د. إدريس جميل، باحث في العلاقات الدولية، لندن. ١٢٣

٦- **منتدى التعاون الصيني الإفريقي (FOCAC) لعام ٢٠٢٤م: نحو تعزيز آفاق التعاون والشراكة الإستراتيجية**
نبيل خالد مخلف، باحث متخصص في الشأن الإفريقي، الأنبار..... ١٣١

عروض الكتب:..... ١٤٧

١- **الإسلام في بحيرة تشاد**
عمر مزواضي، باحث في التاريخ المعاصر، الرباط. ١٤٨

٢- **الجنوب العالمي وتجاهُل الغرب**
شيرين ماهر، مترجمة وباحثة مصرية في الشؤون الإفريقية، القاهرة. ١٥٦

٣- **التصوف في المغرب**
د. فيصل علي صالح سعيد، باحث يمني متخصص في التاريخ الوسيط، مقيم بالمغرب..... ١٦٢

هيفاء المطوع

تحرير

د. طارق باكير

مراجع لغوي

إخلاء مسؤولية

تعكس هذه المقالات ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

رقم الإيداع بمكتبة الملك فهد الوطنية:

١٤٤٤/١٠٩

ردمد: ١٦٥٨-٩٤٢٤

كلمة المحرر

تتَّجه الأوضاع في البحر الأحمر نحو المزيد من التعقيد والتوتر؛ فعلاوة على تداعيات الحرب الإسرائيلية على غزة، وما تلاها من تهديدات للملاحة الدولية العابرة بباب المندب، تلوح في الأفق علامات أزمة جديدة، ناتجة عن السياسات الإقليمية التي تبنّتها إثيوبيا تجاه الصومال، في سياق سعيها لإيجاد موقع قدم لها على سواحل البحر الأحمر، وذلك بعقد اتفاق مع أرض الصومال، تحصل بمقتضاه على مرفأ يطلّ على خليج عدن. هذه الخطوة أثارت حفيظة دولة الصومال، وفتحت الباب أمام تحالفات إقليمية «قديمة جديدة»، وتوازنات جيوسياسية جديدة، تشمل: مصر، وإريتريا، وجيبوتي، والصومال، وأرض الصومال، وقد تستقطب اهتمام دول أخرى مجاورة مثل السودان، أو بعض دول حوض النيل الأخرى، إلى جانب إمكانية دخول تركيا وبعض دول المنطقة والإقليم على خط هذا النزاع. كما قد تحيي هذه الأزمة جذوة نزاعات إثنية تقليدية بإقليم القرن الإفريقي؛ ممَّا يضع كل المنطقة أمام تحديات وتحالفات جديدة وحروب بالوكالة، قد يتطلب تجاوزها وقتًا طويلًا، ويستنزف قوى وطاقات كبيرة، ويزيد من تعميق التدخلات الإقليمية والدولية في المنطقة.

في هذا السياق يتنزّل العدد الجديد من «متابعات إفريقية»، ويحفل بمجموعة من الأوراق التي تنير القارئ حول كل هذه الملفات وغيرها. وبمناسبة استمرار النزاعات الإثنية في إثيوبيا، وتداعياتها الإقليمية والمحلية، فقد تم تناول موضوع: أثر تطبيق الفيدرالية الإثنية في الاستقرار السياسي في إثيوبيا.

وفي إطار التفاعل الحضاري بين ضفتي البحر الأحمر: العربية والإفريقية، جاءت ورقة تاريخ العلاقات بين دول الخليج وأقطار القرن الإفريقي، والتي تستعرض بعض أوجه العلاقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، والنظرة المستقبلية لها.

ولعلّ من بين أهم هذه المحاور المشار إليها في الفقرة الأولى، هي: تداعيات أزمة ملاحة البحر الأحمر على اقتصادات إفريقيا، والدول المتضررة والمستفيدة منها. وفي إشارة إلى محاولة بعض القوى الإقليمية والدولية، توظيف أزمات المنطقة لمصالحها الجيوسياسية، فقد دُرِس توسُّع وانتشار النفوذ الروسي في البحر الأحمر وإفريقيا، والبحث عن مواقع وقواعد نفوذ جديدة له في القارة عمومًا والقرن الإفريقي بخاصة. وفي السياق ذاته، دُرِست عوائد ومخرجات قمة منتدى التعاون الصيني الإفريقي، التي عقدت في شهر سبتمبر عام ٢٠٢٤م. التحوّلات الجيوسياسية التي تشهدها منطقة غربي إفريقيا، وخاصة دول الساحل منها، والأدوار التي تلعبها القوى الدولية فيها، ونشأة تكتّلات جديدة، تناولتها ورقة الدكتور مادي إبراهيم، عن تأسيس مجموعة تحالف دول الساحل، ومواجهتها للتطرف والإرهاب في المنطقة.

وفي مطلع العدد، يجد القارئ دراسة مهمة عن تأثير اللغة العربية في إحدى أهم اللغات الإفريقية وهي «الهوسا». وهو الموضوع الذي نواصل البحث فيه، والذي يبرز صور التفاعل والتقارب الثقافي والحضاري بين الشعوب العربية والشعوب الإفريقية، وفي محاور مشابهة أو مجاورة، جاءت عروض بعض الكتب في خاتمة العدد.

دراسات

تأثير اللغة العربية في لغة الهوسا: عوامله وأهم مظاهره

سراج ثاني محمد، مدرس لغة الهوسا، قسم اللغات الإفريقية، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، القاهرة.

تحظى اللغة العربية بمكانة رفيعة بين لغات العالم؛ فهي واحدة من أبرز لغات العالم وأكبرها، وإحدى اللغات الحية والمتفاعلة، التي تتمتّع بانتشار واسع، تخطّت به حدودها العربية، ونطاقها الجغرافي، إلى آفاق ونطاق شاسعة، كقارة إفريقية، وآسيا، وأوروبا، وذلك نتيجة لعوامل شتى، وفي مقدمتها المكانة الدينية ذات القداسة، التي تتمتّع بها لدى المسلمين حول العالم؛ فقد كانت وعاءً للوحي الإلهي، اختارها الله لينزل بها أفضل كُتبه على أفضل رسله، وكانت اللغة العربية جسرًا حضاريًّا مُهمًّا للتواصل الحضاري والثقافي مع الشعوب والمجتمعات، في تلك القارات.

ومن هذا المنطلق، سجّل التاريخ للغة العربية حضورًا بارزًا، وانتشارًا واسعًا في القارة الإفريقية، وأدَّى هذا الانتشار إلى أن أثَّرت اللغة العربية في كثير من لغات هذه البلدان، وقد ظهر ذلك جليًّا من خلال مجموعة من المعالم الحضارية والثقافية، التي تركتها اللغة العربية في تراث هذه الشعوب.

وتهدف هذه الدراسة إلى رصد مظهر من مظاهر انتشار اللغة العربية وتأثيرها، في واحدة من أكبر اللغات الإفريقية وأهمها، وهي: لغة الهوسا، إحدى أهم اللغات، التي تتمتّع بانتشار واسع، ومكانة كبيرة في غربي إفريقية، وفي شمالي نيجيريا، وجزء من النيجر بصفة خاصة. وستسلط الدراسة الضوء على لغة الهوسا أولًا، وعلى أصل جذور قبيلة الهوسا، والموطن الأصلي لشعب الهوسا، والعلاقة بينها وبين العربية، ومنافذ دخول اللغة العربية إلى تلك المناطق، التي يقطن فيها شعب الهوسا، ومراحل انتشارها، وأهم عوامله، ومظاهره. ثم تتناول أهم مظاهر تأثير اللغة العربية في لغة الهوسا، وتختتم الدراسة بخاتمة تسجّل فيها أهمّ ما توصّلت إليه من نتائج.

أولًا - خلفية عن لغة الهوسا وعلاقتها مع اللغة العربية

١-لغة الهوسا وأماكن انتشارها

تطلق كلمة الهوسا على الشعوب والقبائل الساكنة بين مملكة برنو شرقًا، والمنطقة الواقعة في الضفة الغربية لنهر النيجر غربًا، ومن حدود مملكة أهير شمالًا، إلى حدود نهر بينوي جنوبًا، وتطلق كلمة الهوسا - أيضًا - على اللغة التي تتحدّث بها هذه الشعوب والقبائل؛ فهي لغة كانت - ولا تزال - منتشرة على نطاق واسع في غربي إفريقية كلها، وكانت لغة المعاملات التجارية والمالية Lingua Franca، وهي إحدى اللغات الإفريقية الثلاث الرئيسة، التي يتكلم بها المسلمون في إفريقية، وأولها وأكثرها انتشارًا هي اللغة العربية، وثالثها اللغة السواحيلية. وقد تأثرت هذه اللغة كثيرًا باللغة العربية، وخصوصًا بعد انتشار الإسلام في غربي إفريقية، وكانت العلاقة الموجودة بين العرب وتلك القبائل، هي التي جعلت لغة الهوسا أقدم اللغات الإفريقية التي تكتب بالحروف العربية[١].

وكانت تلك الشعوب والقبائل التي تتكلم بهذه اللغة ساكنة ومبعثرة في تلك المنطقة من زمن سحيق. ويقول المؤرخون: إنها مجموعة زراعية، تسكن في أرض خصبة، كل واحدة منها مستقلة عن الأخرى، وتجمعها لغة الهوسا كلها، وبعد مرور فترة طويلة من الزمن، تكاثرت وتجمّعت، ثم تطوّرت إلى ولايات عدة[٢].

وتعدّ لغة الهوسا من أكبر اللغات الإفريقية، وأوسعها انتشارًا في إفريقية بعد العربية - كما سبق الذكر - فهي تنتشر في مساحة واسعة من غربي إفريقية، وتمتدّ من المحيط الأطلسي غربًا، إلى جمهورية السودان شرقًا، وإلى حدود ليبيا والجزائر شمالًا[٣]. وهي اللغة السائدة في شمالي نيجيريا، وفي المنطقة المجاورة في جمهورية النيجر[٤]، وتعدّ لغة تواصل مشترك في هذه المنطقة. هذا بالإضافة إلى انتشارها الواسع في تشاد، والكاميرون، وبروكينا فاسو، وغانا، وسيراليون، (Sierra Leone) وتوجو، ومملكة داهومي، (Dahomey) التي تسمى اليوم بجمهورية بنين، وكوت ديفوار، وجابون[٥]. وقد امتد انتشارها لتشمل بعض مناطق الوسط الإفريقي؛ فقد انتشرت في الإفريقية الوسطى، فأصبح الهوساويون من مواطنيها، حيث استقروا هناك عن طريق رحلاتهم إلى الحج، أو الرحلات التجارية، إضافة إلى الجاليات الهوساوية المقيمة في كثير من دول العالم، في أوروبا، وآسيا.

ونظرًا لهذا الانتشار الواسع للغة الهوسا، فإنه يصعب التحديد الدقيق لعدد المتحدثين بها. ويشير د. علي محمد بُنذا Aliyu Muhammad Bunza في حواره مع هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) بمناسبة يوم العالمي للغة الهوسا، إلى أن الإحصائية عام ٢٠٢٠م تشير إلى أن عدد المتحدثين بلغة الهوسا بلغ ١٥٠ مليونًا، إلَّا أنّه يرى أنَّ هذه الإحصائية غير دقيقة، حيث يقول: «إننا لو تتبعنا عدد المتحدثين بهذه اللغة على مستوى العالم بدقة، فإنه على الأقل، سيصل إلى ٣٠٠ مليون. وأضاف: لأنه في المجتمع الإفريقي، لا توجد قبيلة تجوب شتى الأماكن لأجل التجارة، مثل قبيلة الهوسا، وأردف قائلًا: إن هذه الإحصائية لم تذكر عدد الجالية الهوساوية

في السعودية، ولا في الدول الأوروبية، وبقية الدول العربية، مثل: ليبيا، والمغرب، وتونس»[٦]. وكذلك في جمهورية مصر العربية، والسودان، فإن هناك حضورًا لجالية الهوسا، ولا يستهان به.

٢- الجامعات التي تُدرَّس فيها الهوسا حول العالم

تُدرَّس لغة الهوسا في كبرى جامعات العالم في الشرق والغرب؛ حيث تدرَّس في كلية الدراسات الإفريقية العليا - جامعة القاهرة، وكلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهر، وكلية الألسن - جامعة عين شمس. والمعهد الإفريقي الآسيوي بالسودان، وفي بريطانيا تدرَّس في جامعة SOAS في لندن SOAS University of London، وتدرَّسفي جامعات ألمانيا، مثل جامعة هامبورغ University of Hamburg، وجامعة هومبولت في برلين Humboldt University of Berlin ، وجامعة كولونيا University of Cologne، وفي جامعات الولايات المتحدة الأمريكية، مثل: UCLA جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس University of California, Los Angeles، وجامعة إنديانا Indiana University، وفي جامعات الصين، مثل جامعة بكين للغات الأجنبية Beijing Foreign Studies University، وجامعة بكين الصين. Peking University China.، وجامعة غنت University of Ghent في بلجيكا، وجامعة وارسو University of Warsaw في بولندا، وجامعة موسكو في روسيا.

وهذا الانتشار الواسع، وكثرة المتحدثين بلغة الهوسا، ممّا لفت انتباه الإذاعات العالمية المشهورة؛ فبدأت تذيع برامجها بهذه اللغة، ومن هذه الإذاعات: هيئة الإذاعة البريطانية (BBC)، وإذاعة صوت أمريكا (VOA)، وإذاعة مسكو، وإذاعة الصين الشعبية (CRI)، وإذاعة جمهورية مصر العربية (Muyar Afirka dagabirnin Akahira)، وإذاعة الفرنسية الدولية (RFI). كما أن هناك بعض المجلات العالمية التي تنشر المقالات عن اللغة، أو الأدب، أو التاريخ، والثقافة الهوساوية، ومنها: (African Abstracts, London ، و Afroasiatic Linguistics, Los Angeles، وJournal of the International African Institute, London، و Africa, Berlin, Germany)[٧]، وغيرها الكثير مما لا يسع المجال لذكره هنا.

٣- أصل جذور قبيلة الهوسا، والموطن الأصلي لهذا الشعب

وقد اختلف علماء الأجناس والتاريخ والاجتماع، حول أصل قبيلة الهوسا، وانتمائها العرقي[٨]، وفيما يلي تلخيص لبعض هذه الآراء:

- فبعض الدارسين يردها إلى أصل هندي أو فينيقي؛ حيث إنّه من المعروف أن بعض الفينيقيين، هاجروا قبل الميلاد إلى شمالي إفريقيا، واستقروا هناك، حتى جاء الغزو الروماني، فطردهم، هم والسكان السابقين عليهم، إلى داخل الصحراء، وأطلق عليهم اسم «البربر»[٩].

- ويذهب البعض الآخر، إلى أن أصلهم من المصريين القدماء، لأنهم يشبهون صور المصريين، التي وجدت منقوشة على القبور في عصر الهكسوس، إلَّا أنَّ كثيرًا من الباحثين، يتّفقون على أن هؤلاء القوم جاؤوا من صعيد مصر، وأنهم هاجروا غربًا إلى بلاد المغرب، ثم انحدروا مع المحيط الأطلسي، حيث استقر بعضهم، ومضى بعضهم الآخر حتى بلاد السنغال، ثم أخذوا يهاجرون في القرن الثامن عشر الميلادي شرقًا، ويتدفقون إلى شمالي نيجيريا، وكثير منهم ينسبون أنفسهم إلى القبائل العربية المهاجرة من اليمن، والتي وصلت إلى غربي إفريقيا عن طريق باب المندب، قبل الإسلام، أو القبائل التي هاجرت إلى غربي إفريقيا بعد الفتح الإسلامي لهذه البلاد[١٠].

وهناك أسطورة يحكيها الباحثون عن أصل قبيلة الهوسا، وقد ذاع صيت هذه الأسطورة بين الشعب الهوساوي ذيوعًا كبيرًا، وتقول الأسطورة: إن أصل قبيلة الهوسا يرجع إلى رجل يسمى «بياجدا»، أو «أبو يزيد»، ابن ملك بغداد – العراق – الذي هاجر إلى دورا Daura، وهي مدينة تقع الآن في شمالي نيجيريا، فوجد فيها امرأة تحكمها اسمها «دوراما» Daurama وتزوج منها، وأنجب من هذه الأميرة ابنًا يسمى: «باو» Bawo، فأنجب أبناء الذين أسَّسوا إمارات الهوسا السبع[١١].

ورغم كثرة انتشار هذه الأسطورة، إلَّا أنَّه يكاد يتّفق الباحثون الهوساويون على كونها مجرد أسطورة؛ لأنّ هذا الرجل الذي يسمى: «بياجدا»، أو «أبو يزيد»، عندما وصل إلى دورا، وجد هؤلاء القوم (قبيلة الهوسا)، يعيشون في تلك المنطقة، ممّا جعل كثيرًا من الباحثين الهوساويين، يميلون إلى الرأي القائل: إن أصلهم من المصريين القدماء، الذين هاجروا إلى بلاد الهوسا، ومنهم على سبيل المثال: Muhammadu Uba Adamu (Kantoma) في كتابه: «تاريخ أصل الهوساويين الجديد» «Sabon Tarihin Asalin Hausawa».

٤- العلاقة بين اللغتين: العربية والهوسا

ترتبط اللغة العربية واللغة الهوسا بروابط وعلاقات وثيقة، ويمكن تناول هذه العلاقات في محورين أساسيين، الأول: هو علاقة القرابة الوراثية، والأصل المشترك بين اللغتين، والثاني: علاقة الاتصال المباشر بين الشعبين المتحدثين بالعربية والهوسا. وستتّضح طبيعة هذه العلاقة، وما ترتب عليها من نتائج، في السطور الآتية:

١- علاقة القرابة الوراثية والأصل المشترك بين اللغتين: العربية والهوسا

تَجذّرَت هذه العلاقة في رابطة الدم اللغوي بين اللغتين، نتيجة انتمائهما إلى أرومة لغوية واحدة، وهي الأفروآسيوية؛ حيث تنتمي اللغة العربية إلى أسرة اللغات السامية، بينما تنتمي اللغة الهوسا إلى أسرة اللغات التشادية.

ومن الطبيعي أن تؤدي تلك القرابة الوراثية إلى اشتراك اللغتين وتشابههما في كثير من العناصر اللغوية، وعلى شتى المستويات: الصوتية، والصرفية، والنحوية.

أ- على المستوى الصوتي

ومن الملامح المشتركة بين اللغتين اشتراكهما في الصوائت على وجه التقريب؛ وهذه الصوائت هي: كسرة أمامية ضيقة، ويكون رسمها في الكتابة [e] أو كسرة خالصة ويكون رسمها في الكتابة [i]. أو ضمة خلفية ضيقة ويكون رسمها في الكتابة [o]، أو ضمة خالصة ويكون رسمها [u]. أو فتحة أمامية واسعة ويكون رسمها في الكتابة [a][١٢].

ب- على المستوى الصرفي

تشير كثير من الأبحاث والدراسات إلى وجود ملامح مشتركة بين العربية والهوسا على المستوى الصرفي؛ فمن ناحية أبنية الأفعال، تتشابه اللغتان في صوغ المضارع للغائب المفرد المذكر، بحيث تبدأ بالضمير (ya) في الهوسا و(يـ) في العربية، مثل: (yanakarantawa) يقرأ. وكذلك في حالة المؤنث يبدأ الفعل بالضمير (ta)في الهوسا، و(تـ) في العربية مثل: (tana karatu) تقرأ. وحتى في زمن الماضي يظهر مورفيم (التاء) في العربية في نهاية الفعل مع المؤنثة المفردة الغائبة نقول: (كتبت)، في حين يظهر في الهوسا في بداية الفعل (ta rubuta) كتبت. وكذلك الحال، تتشابه اللغتان عند صياغة زمن المستقبل، ففي العربية يقال: (سأذهب)، فجاءت (السين) سابقة دالة على الاستقبال، بينما في الهوسا يقال: (zantafi) جاءت (zan) سابقة دالة على الاستقبال، ومتضمّنة ضمير المتكلم المفرد. ومن ناحية البناء للمجهول، تشترك اللغتان في حذف الفاعل عند البناء للمجهول، أمّا من ناحية الأسماء فتتشابه اللغتان في صياغة اسم الفاعل في العربية – من غير الثلاثي- باستخدام السابقة (مُ) مضمومة في العربية، مثل: مُخرج، مُنطلق، مُقاتل، وفي الهوسا باستخدام السابقة (ma) كما في: (makaaranci) قارئ، (marubuci) كاتب. وكذلك تتشابه اللغتان عند صياغة اسم المكان؛ فيلاحظ أن كلمة (مدرسة) اسم مكان في العربية بواسطة السابقة (م)، وفي الهوسا يصاغ اسم المكان بإضافة السابقة (ma) أيضًا مثل: (makaranta) مدرسة، من الفعل (karanta) درس. وكذلك الحال عند صياغة اسم الآلة، تتشابه اللغتان؛ بحيث يلاحظ أن العربية تستخدم السابقة (م) كما في «مفتاح» وفي الهوسا (mabudi) مفتاح من الفعل (budè) فتح[١٣].

ج- على المستوى النحوي

في إطار المستوى النحوي، يلاحظ أن اللغتين تتشابهان؛ ففي أشكال بعض الضمائر الملكية، يقال في حالة المذكر المفرد المخاطب: (بيتك) ويكون مقابلها عند الإضافة في الهوسا (Gidanka)، وكذلك في حالة المفردة

المؤنثة المخاطبة (بيتك)، ومقابلها في الهوسا (Gidanki)، وكذلك في حالة الجمع، مع اختلاف يسير (بيتكم)، ومقابلها في الهوسا (Gidanku)[١٤].

٢ - علاقة الاتصال المباشر بين الشعبين المتحدثين بالعربية والهوسا

إن الاحتكاك والتواصل المباشر بين الشعبين: العربي والهوسا جدّ قديم؛ فقد بدأت بوادره قبل دخول الإسلام إلى المنطقة التي يقطن فيها شعب الهوسا، وذلك عن طريق قوافل التجارة، حسبما تذكره بعض الدراسات، كما أشار د. شيخو أحمد سعيد غلادنت بقوله: «من المعروف أن هناك علاقة تجارية قديمة، بين البلاد التي كان العرب يطلقون عليها اسم المغرب، والبلاد الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وكان ذلك قبل القرن السابع الميلادي؛ أي قبل دخول الإسلام إلى القارة الإفريقية، وقد اشتهرت عدة طرق للقوافل، وكانت تبدأ من مراكش، وتلمسان، وتونس، وطرابلس، ومصر، متجهة إلى الجنوب؛ فتجتاز الصحراء الكبرى، وتصل إلى المراكز التجارية الرئيسة في غربي إفريقية، مثل: غانة القديمة، وإلى تمبكتو، وولايات الهوسا، وكانم، وبرنو، وغيرها»[١٥]. وليس من السهل أن نعرف على وجه التحديد، متى بدأ ذلك الاتصال التجاري بين البلاد العربية وغربي إفريقية، وذلك لعدم وجود المراجع الأصلية التي كُتبت عن ذلك، ولكنّا نستطيع أن نفترض أن قيام ولايات الهوسا في القرن العاشر الميلادي، هو بداية هذا الاتصال التجاري بين البلاد العربية، وولايات الهوسا، وممَّا يؤكد الرأي الذي يقول: إن ذلك الاتصال بين العرب، والولايات الهوسا، والذي يرجع إلى القرن العاشر الميلادي، هو أن بعض تلك الممالك: ككنو Kano، وكتسنه Katsina، وزكزك Zazzau، التي اشتهرت فيما بعد، وأسهمت في نشر اللغة العربية والدين، كانت في الوقت نفسه مراكز تجارية مهمّة، وتلك الممالك لم تزدهر إلَّا من القرن العاشر الميلادي[١٦].

ثم إنّنا رأينا أن أسبق بلاد هوسا إلى ميدان الحضارة والعمران، هي مدينة «كاستنا»، التي تقع على طريق القوافل المارّة من «تمبكتو»، إلى «برنو» ومصر. وقد قامت بها سوق عظيمة، يحضرها البرابرة، والونغرة، والعرب، أواسط القرن الثاني عشر الميلادي[١٧]. واستمر اتصال العرب بجنوب الصحراء الكبرى عن طريق القوافل التجارية؛ فقد كان التبادل التجاري مع (غانا) و(مالي) و(جاوا) و(كانو)؛ لذا أدّت تجارة القوافل دورًا مهمًّا في نقل الحضارة إلى قلب القارة الإفريقية، ووضحت التأثيرات العربية التي تمثّلت في اعتناق نسبة كبيرة من شعوب إفريقية للدين الإسلامي، الذي نتج عنه زيادة انتشار اللغة العربية، وأصبحت هذه اللغة هي لغة الثقافة والعلم[١٨].

٣- منافذ دخول اللغة العربية في بلاد الهوسا، ومراحل انتشارها، وأهم عوامله ومظاهره

لقد كان من أبرز وأهم العوامل، التي ساعدت في انتشار العربية وثقافتها في البلاد الهوسا، اعتناق ثلّة كبيرة من الشعوب الإفريقية للمدّ الإسلامي، الذي حمل لواءه تجّار العرب إلى بلاد الهوسا، وفيما يلي ذكر لأهمّ هذه العوامل:

أ- دور انتشار الإسلام الذي حمل لواءه التجّار والدعاة الزُّوّار

تفيد المصادر التاريخية، أن هناك علاقات تجارية وثقافية قديمة بين البلاد النيجيرية، والبلاد العربية - كما سلف الذكر- فيذكر - مثلًا - أن هناك علاقة قوية بين ملوك مملكة كانم - برنو - وسلاطين بلاد مصر، وليبيا، وتونس، ومراكش، وغيرها. كما يذكر أن هناك علاقات تجارية وثقافية قوية بين ممالك الهوسا، والبلاد المذكورة أعلاه، إلى جانب بعض البلاد السودانية كبلاد مالي، والسنغال، والنيجر، وغيرها من البلدان؛ فالتجار الذين كانوا يقدمون إلى بلاد نيجيريا، من البلاد المذكورة ببضائعهم للتجارة، كانوا في الوقت نفسه هم حملة مشاعل الإسلام وتعاليمه، فكم كان لمعاملاتهم وتصرفاتهم المتّسمة بالتعاليم الإسلامية الحميدة، من أثر في الأفراد والشعوب، الذين يضيّفونهم، وكم كان للاتصال المتكرر بين الطرفين من أثر، في نشر اللغة العربية وثقافتها[١٩].

ولا يقلُّ الدعاة – كذلك - شأناً عن التجار في هذا المجال؛ إذ سجّل التاريخ نتائج ملموسة لإسهامهم في نشر الإسلام والثقافة العربية في هذه البلاد؛ فالطبقة الحاكمة لمملكة كانم – برنو، كانت تدين في إسلامها لأحد الدعاة الوافدين من فزّان (ليبيا)، وهو الشيخ محمد بن ماني، الذي أسلم على يديه عدد من الملوك السيفيين، واتُّخِذ بجهوده الإسلام دينًا رسميًّا للدولة أيام الملك حمي جلمي، كما لا تخفى علينا جهود بعض العلماء الزّوار، الذين أسهموا بصورة فاعلة في هذا المجال، أمثال الشيخ محمد بن عبد الكريم المغيلي، الذي وفد من تلمسان (الجزائر) إلى ولايتي كنو وكتسنه، وساهم في نشر التعليم الإسلامي والثقافة العربية في بلاد الهوسا[٢٠].

ب- دور رحلات الحج وشبكات العلماء

وتعدّ فريضة الحج من العوامل الرئيسة، التي أسهمت في نشر الإسلام والتعليم العربي في بلاد نيجيريا، وذلك لما لها من إتاحة الفرصة للحجاج، بمن فيهم الملوك والأمراء وحواشيهم، التي تضم العلماء والفقهاء، للاتصال بأقرانهم في البلاد المشرّفة، وسائر البلاد العربية والإسلامية، والنهل من مناهلها العلمية والثقافية. وتذكر المصادر التاريخية، أن شخصيات عديدة اعتنت بفريضة الحج، ونتج عن ذلك التطوّر التعليم العربي في بلاد نيجيريا، فاشتهر في هذا المجال من

ملوك كانم - برنو وأمرائها، السلطان دونمه بن حمي (١٠٩٨-١١٥٠م)، الذي أدّى فريضة الحج ثلاث مرّات، ووافته المنية وهو في طريقه إلى الحجة الرابعة. وممّن اشتهر في هذا المجال من العلماء، الشيخ محمد بن محمد الفلاني الكشناوي (ت١٧٤١م)، الذي ولد في كشنة، وتُوفيّ في القاهرة في طريق عودته من الحج. وكانت له إسهامات ملموسة في نشر الإسلام والتعليم العربي، تتمثّل في عدد من المؤلفات، يُحتفظ بمعظمها في بعض مكتبات القاهرة. ومنهم كذلك الشيخ جبريل بن عمر، الذي كان مدرّسًا للشيخ عثمان بن فودي وأخيه عبدالله؛ فقد زار الشيخ جبريل الحجاز، وحج مرّتين، وأقام مدة من الزمن في الحجاز ينهل من مناهلها العلمية، قبل عودته إلى وطنه، وقيامه بنشر التعليم الإسلامي والعربي[٢١].

ومنهم كذلك، ومن علماء تنبكتو، الذي رحل إلى الحجاز وحجّ، والتقى كبار العلماء هناك، ثم عاد إلى بلاد الهوسا لينشر التعاليم الإسلامية والعربية وثقافتها، الشيخ محمد بن أحمد بن أبي محمد التازختي؛ فقد ذكر الشيخ أحمد بابا التنبكتي رحلته إلى الشرق، وعودته إلى بلاد الهوسا، وتقلّده منصب القاضي بولاية كشنة، حتى وافته المنية فيها، حيث يقول: «قرأ ببلده على جَدّي الحاج أحمد بن عمر، وعلى خاله الفقيه علي، وحصَّل. ثم رحل إلى تكدة، فلقي فيها المغيلي، وحضر دروسه، ثم إلى الشرق صحبة سيدنا الفقيه محمود فلقي أجلاء، كشيخ الإسلام زكريا، والبرهانين، والقلقشندي، وابن أبي شريف، وعبدالحق السنباطي في جماعة، فأخذ عنهم علم الحديث، وسمع وروى وحصَّل، ودأب حتى تميز في فنونه، وصار في أعداد المحدثين. ولقي الشمس اللقاني، والناصر أخاه، وحضر دروسهما، وتصاحب مع أحمد بن عبدالحق السنباطي، وأجازه من أهل مكة أبو البركات النويري، وابن عمه عبدالقادر، وعلي بن ناصر الحجازي، وأبو الطيب البستي، وغيرهم. واجتهد حتى صار من محصِّلي العلماء، ثم قفل للسودان، فنزل بلد كشن، فأكرمه صاحبها غاية، وولاه قضاءها، وتوفي فيها في حدود ست وثلاثين وتسعمائة، عن نيّف وستين سنة»[٢٢].

فليس من السهل حصر عدد الملوك والأمراء والعلماء، الذين زاروا الحجاز وسائر البلاد العربية، بقصد أداء فريضة الحج، والنهل من مناهلها العلمية؛ وذلك لكثرة من كانوا - ولا يزالون - يؤدّون فريضة الحج، لأنّها ركن من أركان الإسلام، لكن الظاهرة، أن كثيرًا من الحجّاج، بمن فيهم الأمراء والعلماء والأفراد، قد أسهموا في نشر الإسلام والتعليم العربي في بلاد نيجيريا، إمَّا في طريقهم إلى الحجّ، أو في طريق العودة منه، وذلك إمَّا بإفادتهم بما تلقّوه من صنوف العلم والمعرفة، أو استفادتهم ممّن صادفوهم من العلماء والفقهاء والأدباء الأمجاد في البلاد العربية، أو في طريقهم إليها، أو العودة منها[٢٣].

ج- دور إنشاء المدارس والمعاهد

ومن أهم العوامل التي ساهمت في نشر الإسلام والتعليم العربي في بلاد نيجيريا، إنشاء المدارس والمعاهد الدينية بمختلف أنواعها، في مختلف مدن شمالي نيجيريا وقُراها، ويعود تاريخ إنشاء هذه المدارس إلى عهد ظهور الإسلام في ربوع هذه المنطقة، أو إلى ما بعده بقليل؛ إذ إن اهتمام الملوك والزعماء والشعوب بالتعليم يبدو من أولوياتهم، بعد دينونتهم بالإسلام. وتشتمل هذه المدارس على المدارس القرآنية أو الكتاتيب؛ حيث يركز الاهتمام فيها على التعليم القرآني، والمعاهد الدينية، التي تنصبّ العناية فيها على العلوم الدينية كالفقه، والحديث، والتفسير، والتوحيد، وعلوم اللغة كالنحو، والصرف، والبلاغة، والأدب، وغير ذلك. وقد انتشر كل من صنفي هذه المدارس والمعاهد في كانم – برنو، وبلاد الهوسا، واشتهر في هذا المجال مدينة غزرغمو عاصمة مملكة برنو القديمة، المؤسسة في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي، ومدن: كنو، وكشنه، وزاريا، وسكوتو، وغيرها من المدن والقرى في شمالي نيجيريا؛ حيث كانت – ولا تزال – هذه المدارس والمعاهد تنتشر بأعداد كبيرة. ولقد كان لهذه المدارس والمعاهد أثر ملموس في رقيّ التعليم العربي؛ إذ ظلّت إلى الوقت الراهن جزءًا لا يتجزّأ من ثقافة الشعب النيجيري المسلم وحضارته، وهي تمثّل هويته وكيانه وشخصيته التي لا ينفصل عنها[٢٤].

ومن هنا، انتشرت اللغة العربية وثقافتها، وازدهرت ازدهارًا واسعًا في بلاد نيجيريا عبر العصور، بجانب دين الإسلام؛ حيث اتُّخِذت لغة رسميّة في مملكة كانم – برنو، وممالك الهوسا، والخلافة العثمانية[٢٥] في سكوتو، وفيها كانت تصدر المراسيم، وتُجرى المراسلات، وتُدوّن القرارات السياسية والقضائية، وتُبرم العقود التجارية، وغير ذلك. هذا كله إلى جانب استعمالها لغة للدين؛ فتقام بها الشعائر الدينية والتعليم، حيث كانت – ولا تزال – تُتّخذ وسيلة لنشر التعليم الديني، وتأليف الكتب، ونظم القصائد الشعرية. وظلّت اللغة العربية وثقافتها، تتمتع بنفوذ قوي في شمالي نيجيريا عبر القرون والعصور، حتى مطلع القرن العشرين، حين ظهر المستعمرون الأوروبيون، وقاموا بتقليص نفوذها، وعزلها عن الساحة السياسية والإدارية، واستبدال اللغة الإنجليزية بها[٢٦].

ثانيًا - أهم مظاهر تأثير اللغة العربية في اللغة الهوسا

نتيجة لهذا الانتشار الواسع للغة العربية في البلاد الهوسا، واحتكاك الشعبين العربي والهوسا، فقد كان من الطبيعي أن يكون لذلك أثر واضح في التأثير والتأثّر بين اللغتين: العربية والهوسا؛ فقد أثّرت اللغة العربية

في لغة الهوسا في شتّى المجالات، وتتمثّل أبرز مظاهر هذا التأثير في ثلاثة محاور أساسية؛ الأول: في اقتراض لغة الهوسا عددًا كبيرًا من الألفاظ العربية، الثاني: في مجال الأدب، الثالث: كتابة الهوسا بالحرف العربي، وفيما يلي تناول لهذه المظاهر:

المحور الأول: الألفاظ العربية المقترَضة في اللغة الهوسا

تعدّ ظاهرة الاقتراض اللغوي من أبرز ظواهر اللغة انتشارًا في ساحة الدراسات اللغوية، قديمًا وحديثًا، ولا تكاد تجد لغة من اللغات تخلو من هذه الظاهرة. «وقد دلت الملاحظة، على أن اللغات منذ القدم، يستعين بعضها بألفاظ بعض، حدث هذا بين اللغات القديمة، ولا يزال يحدث بين اللغات الحديثة»[٢٧]. وعادة ما يحدث ذلك نتيجة التواصل بين الشعوب ذات اللغات أو اللهجات المختلفة؛ حيث من الممكن أن يقترض بعضُها ألفاظَ بعض، نتيجة هذا التواصل. ومن الأسباب التي تؤدي إلى الاقتراض اللغوي: الحاجة أو الإعجاب؛ حيث يكون «اقتراض الألفاظ في أغلب حالاته، وليد الحاجة حينا، أو الإعجاب حينا آخر. وينظر المرء عادة إلى لغته على أنها شيء ملك له، ومن حقه أن يزيد عليها ما يشاء من ألفاظ اللغات الأخرى»[٢٨].

ويقتصر الاقتراض عادة على الألفاظ والكلمات، ولا يكاد يتعداها إلى العناصر اللغوية الأخرى كالتصريف، والاشتقاق، وتركيب الجُمل[٢٩]. إلّا أنّ هذه الظاهرة تختلف في لغة الهوسا؛ حيث إنّها لم تقتصر على اقترض الألفاظ والكلمات من العربية فحسب، بل اقترضت شتى العناصر اللغوية، ومنها النحوية والصرفية، كما اقترضت الجُمل والعبارات. وستأتي الأمثلة على ذلك.

ويبدو الأثر العربي في لغة الهوسا أول ما يبدو، في اقتراض الكثير من الكلمات والعبارات العربية، وخاصة ما يتعلق منها بالحضارة والدين الإسلامي، إلى جانب الأدب بصورتيه الشعر والنثر[٣٠]. أضف إلى ذلك اقتراضها من العربية الكثير من الألفاظ، فيما يتعلق بالمجالات الثقافية، والسياسية، والاجتماعية، والتجارية، التي تسدّ حاجتها للتعبير عن المفاهيم الجديدة حول الدين الإسلامي وثقافته، وعن أسماء بعض البضائع المستوردة من البلاد العربية، والتي لم تكن معروفة عند أهل تلك اللغة قبل ذلك.

وقد رصد الباحثون والدارسون عددًا هائلًا من الألفاظ والكلمات، التي اقترضها الهوسا من العربية؛ فقد أشاروا إلى أن خُمُس مفردات الهوسا مقترضة من العربية[٣١]، وفي ذلك يقول د. علي أبوبكر: «إن عدد الكلمات العربية في لغة الهوسا بلغ الخُمُس، فلو افترضنا أن لغة الهوسا فها ٥٠,٠٠٠ كلمة، فإن نصيب العربية منها هو ١٠,٠٠٠ كلمة»[٣٢].

وقد توزّعت تلك الألفاظ والكلمات العربية المقترَضة في لغة الهوسا، في حقول دلالية مختلفة، وفيما يلي عرض لهذه الحقول الدلالية:

١- حقل الدين:

تعدّ الألفاظ التي تنتمي إلى الحقل الديني من أكثر الألفاظ انتشارًا في لغة الهوسا؛ حيث اقترضت لغة الهوسا من العربية كمًّا هائلًا من المفردات، ومنها:

الكلمة العربية	الكلمة المقترَضة في الهوسا	الكلمة العربية	الكلمة المقترَضة في الهوسا
الله	Allah	التوحيد	Tauhidi
النبي	Annabi	القرآن	ƙu'ani
إيمان	Imani	السنة	Sunna
حلال	Halal	حرام	Haram
الصلاة	Sallah	الزكاة	Zakka
الحج	Hajji	عُمرة	Ummara
واجب	Wajibi	فريضة	Farilla
الدين	Addini	الصدقة	Sadaƙa
الشريعة	Shari'a	الصحابي	Sahabi
الرحمة	Rahama	العذاب	Azaba

مواقيت الصلاة

الكلمة العربية	الكلمة المقترَضة في الهوسا	الكلمة العربية	الكلمة المقترَضة في الهوسا
الفجر	Alfijir	الصباح	Asuba
العصر	La'asar	المغرب	Magariba
العشاء	Isha'i		

٢- الحقل التجاري

اقترضت لغة الهوسا عددًا كبيرًا من المفردات العربية في مجال التجارة، وخاصة أسماء بعض البضائع المستوردة من البلاد العربية، والتي لم تكن معروفة عند الهوساويين، وكذلك اقترضت بعض ما يحتاج إليه التجار في تعاملاتهم التجارية كالعقود، والكسور، من الأعداد. ومن هذه المفردات ما يأتي:

الكلمة العربية	الكلمة المقترَضة في الهوسا	الكلمة العربية	الكلمة المقترَضة في الهوسا
الحرير	Alhariri	الزعفران	Za’afani
سرج	Sirdi	لِجام	Linzami
الأمانة	Amana	الخسارة	Asara
الربح	Riiba	الربا	Riba
البصل	Albasa	قُرنفل	Karanfani

العقود

عشرين	Ashirin	ثلاثين	Talatin
أربعين	Arba’in	خمسين	Hamsin
ستين	sittin	سبعين	Saba’in
ثمانين	Tamanin	تسعين	Casa’in

الكسور

ثلث	Sulusi	ربع	Rubu’i
خمس	Humusi	سدس	Sudusi
سبع	Subu’ii	ثمن	Tumuni
عشر	Ushuri		

٣- الحقل السياسي

ومن الألفاظ العربية التي اقترضها لغة الهوسا في مجال السياسة والحُكم، ما يأتي:

الكلمة العربية	الكلمة المقترَضة في الهوسا	الكلمة العربية	الكلمة المقترَضة في الهوسا
السياسة	Siyasa	دولة	Daula
جمهورية	Jumhuriyya	القاضي	Alƙali
الحكومة	Hukuma	الوزير	Waziri
مجلسة	Majalisa	النائب	Na’ibi
الخراج	Haraji	وكيل	Wakili
حاكم	Hakimi	المُلك	Mulki

٤- الحقل الاجتماعي

الكلمة العربية	الكلمة المقترَضة في الهوسا	الكلمة العربية	الكلمة المقترَضة في الهوسا
قبيلة	ƙabila	الأمة	Al’umma
وليمة	Walima	العِيال	Iyali

٥- الحقل العلمي

الكلمة العربية	الكلمة المقترَضة في الهوسا	الكلمة العربية	الكلمة المقترَضة في الهوسا
العلم	Ilimi	الدرس	Darasi
القلم	Alƙalami	اللوح	Allo
الشرح	Sharhi	بيان	Bayani

الكلمة العربية	الكلمة المقترَضة في الهوسا	الكلمة العربية	الكلمة المقترَضة في الهوسا
الكيمياء	Kimiyya	الفصيح	Fasihi
الخطبة	Hudˆuba	القراءة	ƙira’a
مُعلم	Malami	مُعلمة	Malama
طالب	ƊDalibi	طالبة	ƊDaliba

وثمة كثير من الألفاظ والكلمات المقترضة من العربية، التي لا تندرج تحت الحقول السابقة، كأيام الأسبوع، ومواقيت الصلاة، كما في الأمثلة الآتية:

أيام الأسبوع

الكلمة العربية	الكلمة المقترضة في الهوسا	الكلمة العربية	الكلمة المقترضة في الهوسا
الجمعة	Jumma’a	السبت	Asabar
الأحد	Lahadi	الاثنين	Litinin
الثلاثاء	Talata	الأربعاء	Laraba
الخميس	Alhamis		

ولم تقتصر لغة الهوسا في اقتراضها من العربية على الألفاظ والكلمات المفردة، بل تخطت ذلك إلى اقتراض بعض العناصر اللغوية، كالعناصر النحوية والصرفية، ويتّضح ذلك في الأمثلة الآتية:

١- الفعل الماضي

وقد اقترضت لغة الهوسا الكثير من الأفعال الماضية من اللغة العربية، ومنها: «الكلمات المقترضة من الفعل الماضي على وزن (فَعَل)، مثل (هلك) (Halaka)»[٣٣]، ويقال في لغة الهوسا: Musa yahalaka، والمعنى: هلك موسى. ويشتق منه في لغة الهوسا، اسم الفاعل، (Halakakke)، هالك.

ومنه فِعل (لَعن)، (la’an-ta)، ويلاحظ أن الهوسا أخذت من جذر هذا الفعل (la’an)، ثم أضافت إليه اللاحقة (-ta)، أو (-ci)، فيقال في لغة الهوسا: yala’anta، أي: لَعَن، أو yala’anci، بمعنى لعن أيضًا. ويشتق منه

صيغة اسم المفعول، (la'ananne)، ملعون. ومنه فعل (فَهِم)، (fahim-ta)، يقال في لغة الهوسا: nafahimta، أي: فَهِمتُ.

٢- الفعل الماضي على وزن (فعَّل) بتضعيف العين

والمثال على ذلك: الفعل (جرّب)، اقترضته الهوسا بصيغته ومعناه، (jarraba)، فيقال في لغة الهوسا: yajarraba، بمعنى: اختبر أو امتحن. ويشتق منه صيغة المصدر، (jarrabawa)، ومنه الفعل (فسّر)، (fassara)، يقال في لغة الهوسا: yafassaraaya، والمعنى: فسّر الآية. ويشتق منه صيغة المصدر، (fassarawa).

٣- الفعل الماضي على وزن (تفعّل)

مثل، (تعلّق)، (ta'allaƙa)، فيقال في لغة الهوسا: zuciyata ta ta'allaƙa da ita، والمعنى: تعلّق قلبي بها. ومنه الفعل (تعذّر) (ta'azzara)، فيقال في لغة الهوسا: al'amariyata'azzara، والمعنى: تعذّر الأمر.

ويلاحظ أن الأفعال التي اقترضها الهوسا من العربية على وزن (فَعّل)، أخذتها بصيغتها ومعناها، من دون أي تغيير. مثل: (كرّم): (karrama)، و (أسّس): (assasa)، و(جدّد): (jaddada)، و(فرّق): (farraƙa)، و(كمّل)، (kammala)، و(غلّظ): (gallaza)، و(بيّن):(bayyana) ، و(طبّق): (ɗabbaƙa). وغيرها الكثير ممّا جاء على هذا الوزن.

وممّا تجدر الإشارة إليه، أن لغة الهوسا لم تتوقف عند اقتراضها من العربية على حد الكلمات البسيطة، أو الأفعال فحسب، بل توغّلت إلى اقتراض الأسماء المركبة، والجمل والعبارات، مثل:

(بيت المال): (Baitulmali)، (السلام عليكم): (Assalamualaikum)، (أكرمك الله): (Akramakallah)، (في سبيل الله): (fisabilillah)، (إن شاء الله): (in sha Allah)، وغير ذلك من الجمل والعبارات.

ويلاحظ أن بعض الكلمات تقترض مقترنة بأداة التعريف (أل)، ويشتق من بعضها الصيغ المسموعة في لغة الهوسا، كما هو الحال في كلمة (القاضي)، (Alƙali)، يشتق منها صيغة المصدر: (Alƙalanci)، أي: القضاء، وكلمة (المبذّر): (Almubazzarii)، ويشتق منها صيغة المصدر: (Almubazzaranci)، يعني: التبذير، وكذلك كلمة (المهاجر)، أي؛ الطالب المهاجر طلبًا للعلم، فيقال في لغة الهوسا: (Almajiri)، ويشتق منها المصدر: (Almajiranci)، أي: طلب العلم[٣٤].

وعلى هذا؛ اتفق علماء الهوسا والباحثون على أن الجذور اللغوية لجميع مفردات قاموس لغة الهوسا الأساسية؛ اسميّتها، وفعليّتها، وحرفيّتها، تكاد تخلو ممّا فيه الألف واللام، وعليه؛ فكل ما لمسنا فيه الأداة (أل) من الأسماء، (ممّا تصطحبه الألف واللام)، نعلم أنه مقترض من العربية، مهما تكيّفت وتغيّرت أوضاعه اللغوية[٣٥]، ومثال ذلك: كلمة (الحاج): (Alhaji)، و(المهاجر): (Almajiri)، و(التاجر): (Attajiri).

٤- التغيرات الصوتية أو الدلالية التي تحدث في الكلمات التي اقترضتها الهوسا من العربية

وعند اقتراض الكلمة العربية في لغة الهوسا، فقلما تبقى كما هي؛ ولكن الغالب هو حدوث كثير من التغييرات الصوتية، حتى تتلاءم مع النظام الصوتي للغة الهوسا، كإبدال أصوات الحلق، والإطباق، وما يخرج مما بين الأسنان الأمامية من أصوات؛ فيبدل صوت العين بالهمزة، والحاء بالهاء، والصاد بالسين، والضاد باللام، والثاء بالتاء[٣٦]، وذلك تمشّيًا مع نظرية التيسير والاقتصاد في الجهد، التي ترى أن الإنسان في نطق أصوات اللغة، يميل إلى الاقتصاد في المجهود العضلي، وتلمس أسهل السبل مع الوصول إلى ما يهدف إليه من إبراز المعاني، وإيصالها إلى المتحدثين معه، فهو لهذا يميل إلى استبدال السهل من الأصوات، التي تحتاج إلى مجهود عضلي، لذا لجأ المتكلمون بلغة الهوسا، إلى استبدال الأصوات التي يصعب نطقها، بأصوات أخرى مستعملة في لغتهم[٣٧]، وخاصة عند نطق الأصوات التي لا وجود لها في نظام لغة الهوسا الصوتي، مثل: (ح)، و(خ). و(ث)، و(ظ)، و(ع)، و(ص)، و(ض)[٣٨]، ويحدث هذا الإبدال بغضّ النظر عمّا يجاور الصوت من أصوات؛ أي سواء وقع الصوت بين حركتين، أو بين ساكن وحركة[٣٩]، وفيما يلي الأصوات التي تحدث فيها ظاهرة الإبدال:

- إبدال العين بالهمزة، مثال ذلك: كلمة (جماعة)، (jama'a).
- إبدال الحاء بالهاء، نجده في كلمة: (حاكم)، (Hakimi).
- إبدال الصاد بالسين، نراه في كلمة: (أصل)، (Asali).
- إبدال الضاد باللام، مثاله في كلمة: (القاضي)، (Alƙali).
- إبدال الثاء بالتاء، كما جاء في كلمة: (ثلاثين)، (Talatin).

رأينا فيما سبق أن معظم الألفاظ المقترضة من العربية في لغة الهوسا، يحدث فيها تغييرات في النظام الصوتي، ولكنّنا نجد عكس ذلك في المجال الدلالي؛ حيث نجد أن الاتجاه الغالب في هذا المجال، هو المحافظة على الدلالات المعجمية الأصلية لمعظم تلك الألفاظ، دون أي تغيير، وخاصة في الحقل الديني، مثل ألفاظ: (الدين): (Addini)، و(توحيد): (Tauhidi)، و(صدقة): (Sadaƙa)، و(زكاة): (Zakka)، وغير ذلك الكثير في مختلف الحقول الدلالية.

وثمة عدد من الكلمات، حدث فيها تغيير عن دلالتها العربية الأصلية، علاوة على تغيير في النظام الصوتي، وفيما يلي أمثلة لهذه الكلمات:

- (الحاج)، (Alhaji).

التغيرات التي تعرضت لها الكلمة

تغيّر صوتي: تغيّر صوت (ح) بتحريفه إلى صوت (ه)، وقصر الفتحة الطويلة التي بين الحاء والجيم، وتخفيف الجيم المشدّدة، وإلزام الكلمة الكسر.

تغيّر دلالي: اتّسعت دائرة معنى الحاج، من الذي يقصد مكة المكرمة ليؤدي فريضة الحاج، لتشمل كل ذي مقامة اجتماعية كالأثرياء، والتجار، وغيرهم[٤٠].

- (المهاجر)، (Almajiri):

وكلمة (المهاجر) في اللغة العربية، مشتقة من (الهَجْر)، ضد الوصل، والهِجْرةُ أو الهُجْرةُ، الخروج من أرض إلى أرض. والمهاجرون، الذين ذهبوا مع النبي، صلى الله عليه وسلم، وسمي المهاجرون مهاجرين، لأنهم تركوا ديارهم ومساكنهم التي نشأوا بها لله، ولحقوا بدار ليس لهم بها أهل ولا مال، حين هاجروا إلى المدينة؛ فكل من فارق بلده من بدويّ أو حضريّ، أو سكن بلدًا آخر، فهو مهاجر[٤١].

التغيرات التي تعرضت لها الكلمة

تغيّر صوتي: في غياب صوت صامت وهو (ه)، وصوت صائت، وهو الضمة القصيرة، وفتح الميم، ثم إشباع كسرة (الراء)، حتى تولدت منها (الياء)، فصارت تنطق هكذا: Almajiri (أَلْـمَاجِرِي)، بدلًا من الـمُهَاجِر.

تغيّر دلالي: تقلّصت دلالة الكلمة في قاموس لغة الهوسا فقط على: طالب عِلمٍ في مدرسة قرآنية، كما اختصت كلمة «طالب» بمتعلمٍ في مدرسة فقهية، وكذلك تعني المسكين، أو الفقير المتسوِّل[٤٢].

ويلاحظ في مدلول كلمة Almajiri (المهاجر)، تقلصه على أصناف معينة من الناس، فلم يذهب بعيدًا عن المدلول اللغوي للكلمة في بيئتها الأصلية؛ ذلك أن طالب العلم، والمسكين أو الفقير، جميعهم مظنَّات لطاعة الله؛ فالطالب الذي هاجر من بلده طلبًا للعلم في المدارس القرآنية أو الفقهية، مشغول بأعظم العبادات[٤٣].

- (التاجر)، (Attajiri).

كلمة التاجر في اللغة العربية، من تجر يتجر تجرًا وتجارة، باع وشرى، وقال الجوهري: والعرب تسمى بائع الخمر تاجرًا[٤٤]. كما تدل على الشخص الذي يمارس الأعمال التجارية على وجه الاحتراف؛ بشرط أن تكون له أهلية الاشتغال بالتجارة[٤٥].

التغيرات التي تعرضت لها الكلمة

تغيّر صوتي: إلزام آخر الكلمة كسرة مطردة.

تغيّر دلالي: توسع الهوساويون في مدلول الكلمة لتشمل كل ذي مال، ومن توافرت له سبل العيش الرغيد، سواء أكان تاجرًا أم لا[٤٦].

وهذا غيض من فيض ما اقترضته الهوسا من العربية؛ لأن الحيِّز المتاح لهذا المقال، لا يسمح بإيراد أكثر من هذا القدر من الكلمات، التي اقترضتها الهوسا من العربية، في شتى الحقول الدلالية، ومن هنا نكتفي بهذا القدر.

المحور الثاني - تأثر الأدب الهوساوي بالأدب العربي

وكما ذكرت سالفًا، أن اللغة العربية أثّرت في لغة الهوسا في شتى المجالات، حيث لم يتوقف هذا التأثير في اقتراض الألفاظ من العربية فحسب، بل امتدّ إلى مجال الأدب، فتركت العربية أثرها الواضح في مجال الأدب الهوساوي بشِقَّيه: الشِعر والنثر. وستوضح السطور الآتية شيئًا من مظاهر هذا التأثير في جانبين، وهما: الأثر في بناء القصيدة الهوساوية، والأثر في قصص الهوسا.

- **الجانب الأول - الأثر في بناء القصيدة الهوساوية**

نشأت القصيدة الهوساوية الإسلامية صورة طبق الأصل للقصيدة العربية، حاملة في ثناياها جميع عناصر القصيدة العربية البنيوية والإبداعية، بما في ذلك الأوزان الشعرية، والمحسنات البديعية[٤٧]. وقد أكد ذلك د. محمد منصور، حيث يقول: تأثر الشعر الهوساوي بالشعر العربي العمودي، في صيغة الأفكار والمعاني والموسيقى؛ إذ نُظّمت القصائد الهوساوية على بحر الطويل، والبسيط، والرجز، والمديد، والوافر، والمتقارب، والرمل، والكامل، وغيرها من البحور الشعرية القديمة. كما انتشر بين شعراء الهوسا معرفة نظام الشعر المثلث، والمخمس، والمسبع. والتزموا كذلك بوحدة القوافي وفقًا لمتطلبات نظام الشعر الهوساوي[٤٨]. ويتّضح ذلك في شعر (علي نمنغي) Aliyu Namangi في مطلع قصيدة له في المديح النبوي، حيث يقول:

Bismillahi Majidi

Nai nufinwaƙajadidi

In yabondannanhamidi

Zu shafayaumalmi,adi

Mai sonsabazaibaƙincikiba.

معنى البيت: بسم الله أبدأ نظم قصيدة جدية، وأمدح فيها ابنًا حميدًا، صاحب الشفاعة يوم القيامة، وكل من أحبه فلا يحزن.

فالمصراع الأول من القصيدة سياق عربي بحت، (بسم الله المجيد)، وكذلك المصراع الرابع، (ذو شفا يوم المعاد). فتبدأ الدراسة الإيقاعية في المصراع الثاني:

Nai nufinwa/ ka jadidi

نَيْ نُفِنْ وَا/ قَا جَدِيدِي

o\o\\o\ - o\o\\o\

فاعلاتن - فاعلاتن

In yabon dan/ nan hamidi

إِنْ يَبُنْ طَنْ/ نَنْ حَمِيدِي

o\o\\o\ - o\o\\o\

فاعلاتن - فاعلاتن

Zu shafayau/ mal mi,adi

ذُو شَفَا يَوْ/ مَلْ مِئَادِي

o\o\\o\ - o\o\\o\

فاعلاتن - فاعلاتن

ومن هذه التفعيلات المكرورة مرتين في كل مصراع داخلي، يتبيّن للقارئ أن القصيدة من بحر الرمل[٤٩].

ويتّضح جليًّا مدى تأثر الشاعر بالثقافة العربية الإسلامية في هذه الأبيات؛ حيث تتزاحم فيها العبارات والكلمات العربية البحتة، مثل: (بسم الله المجيد)، (جديد)، (حميد)، (ذُو) (الشفاعة)، (يوم المعاد).

- **الجانب الثاني - الأثر في قصص الهوسا**

أثر العربية في قصص الهوسا جدّ كبير؛ سواء في الشكل أو المضمون، ودراسة هذا الأثر يحتاج إلى سلسلة من الأبحاث[٥٠]، ونكتفي هنا بالإشارة إلى بعض أعمال كُتّاب الهوسا، الذين تأثروا بالثقافة العربية، ومنها: «كتاب Ruwan Bagaja (الماء الشافي)، وهي قصة تأثر في بعضها بالهمذاني (٣٩٨هـ)، وبالحريري (٥١٦هـ) في مقامتيهما، وبابن شهيد الأندلسي (٤٢٦هـ) في التوابع والزوابع، في رحلة مع جني إلى أرض الجن، وخلاصة هذه القصة الخيالية، هي أن الكاتب الحاج أبوبكر إمام، وهو بطل القصة، عارض بها رجلًا اسمه «koje sarkin labari» (كوجي القصّاص) لشهرته في قول القصص؛ فالأخير يحترف ويتكسب بإلقائها على السوقة والعامة، وحتى على الملوك والوجهاء، استجداء وتزلّفًا، ويتظاهر بالمسّ والجنون، وينتقل من مدينة إلى أخرى. وكان الحاج أبوبكر إمام قد سمع به من دون أن يراه، وذات يوم جاء هذا القصاص إلى مدينة «kwantagora» إحدى مدن بلاد السودان، فنزل عند ملك المدينة، وأخذ يلقي إليه من غرائب ما لديه من الأخبار وعجائبها، ليل نهار، ودون ملل، والملك يجزل له العطاء؛ فخرج ذات يوم يتجوّل في المدينة، حتى إذا أتى إلى عمارة مشيدة شاهقة، سأل من بها: لمن هذه العمارة؟ فأجابوه: ومن في هذه الدنيا لا يعرف الحاج أبوبكر إمام؟ وسألهم متى يكون في المجلس؟ قالوا: عند الظهيرة، وانتظر إلى أن انتصف النهار، فسمعوا ضربة نعلٍ وقالوا ها هو قادم، ولّما جاء واتّكأ على أريكته، قال: من هذا الغريب؟ فقال: أنا كوجي القصاص، وقد كنت في المدينة منذ عشرة أيام، حيث نزلت عند الملك، وجئتك اليوم لأسمعك ما عندي من غرائب الأخبار، وقال له: إن كنت قصاصًا، فقد لاقيت من هو أحسن وأعلم منك بالقصة، فهات

ما عندك، وبدأ القصاص يسترسل في الحديث، إلى أن بلغ حد الثلاثين قصة، فقال: أجزني على هذه الثلاثين قبل أن أوافيك ببقية ما عندي من القصص، فقال له الحاج أبوبكر: بل أكمل ما عندك، فواصل القصاص إلى قُبيل الغروب، وقد أفرغ جميع ما عنده من الأخبار؛ فقال: هذا مبلغ ما عندي من الأخبار، فقال الحاج أبوبكر إمام: كل ما عندك من الأخبار لا يتجاوز ما بين الظهر والمغرب, أمَّا أنا فسأخبرك غدًا ممّا عندي من الأخبار والقصص، ما لا تقل مدّته عن عشرة أيام[٥١].

ومن أعماله الأدبية التي بدا فيها أثر الأدب العربي الإسلامي، كتاب: Magana jarice (الكلام رأس المال)، وهو ثلاثة أجزاء، وفيه قصص قصيرة، تأثر فيها الحاج أبوبكر إمام بألف ليلة وليلة، وكليلة ودمنة، وتدور القصة الأولى في الجزء الأول حول أمير اسمه عبدالرحمن، وهو يعيش في بلاد المشرق (بلاد العرب)، وكان ذا مال وجاه، غير أنه لم يُرزق بمولود ذكر يرثه ويكون أميرًا من بعده، وخاف الموالي من ورائه، وكان له وزير يطمع في الملك، ويتمنى له الموت ليصير له الحكم والأمر؛ إذ ليس للأمير سوى ابنة واحدة، وهي لا يمكن أن ترث العرش أبدًا؛ فرأى أحد علماء البلد في المنام، أن الأمير لو جمع أربعين من العلماء يدعون الله في أربعين يومًا، فسيرزقه بغلام يتولى الإمارة من بعده، فنفّذ الأمير الأمر، وهكذا كان بأمر الله، فقد حملت امرأته ثم وضعت، وسمي الغلام موسى، ولما بلغ، خرج مع الأمير إلى جولة، وهناك رأى موسى ببغاء جميلًا فأعجب به، وألحّ على والده أن يشتريه له، ولكن صاحب الببغاء طلب ثمنًا باهظًا، وأبى إلَّا أن يبيعه بمائتي جنيه، وقال الأمير: كان ينبغي أن يكون ثمنه أقل من ذاك، فرد عليه الببغاء قائلًا: إن مثلي لا يشترى بأقل من مائتي جنيه، فقال الأمير: ولمَ؟ فقال الببغاء: لا لجمال جسمي وفصاحة لساني فحسب، بل لشمائلي ومواهبي، وقد علمني سيدي علم التنجيم إلى جانب علم الطب، والقصص بأنواعها، عن الجن، وأخبار الصعاليك، والملوك، ومماليكهم، لئن وُفقت بشرائي فإنك لا تحتاج إلى شراء كتاب «ألف ليلة وليلة»[٥٢].

وكثير من أعمال الحاج أبوبكر إمام الأدبية، متأثرة بالثقافة العربية الإسلامية في شكلها ومضمونها، سواء في قصة «الماء الشافي»، أم في قصص «الكلام رأس المال»، حيث نراه في الأولى قد أفرغها في شكلين عربيين: أولهما يضاهي فن المقامات في الأدب العربي، ومدار القصة في البداية في مغامرات يقوم بها بطل واحد، تنتهي في معظمها إلى جواز حيلة البطل على الناس، وبلوغه ما يطمع فيه من التكسب.

وإلى جانب البطل الواحد في كل هذه المغامرات، تقف شخصية خيالية معارضة (مالم زُرْقِـي) ينازعه المواقف كلها، وهو مثل الراوي الذي ينقل الأخبار في المقامات. وفي أثناء العرض، تبدو ألوان من الطرافة، والطرب، والنقد الاجتماعي، والأحاجي والألغاز، والحكم والأمثال، وما إلى ذلك من فنون القول، على غرار ما في المقامات. ويتصف البطل بالدهاء والبراعة الأدبية، ويتخذ سرعة البديهة وبراعته في الفكر والأدب، سبيلًا إلى بلوغ غايته، ومخرجًا من مشكلته؛ وهنا تشترك هذه القصة مع المقامات[٥٣].

وفي شكل آخر، كانت القصة متأثرة بالتوابع والزوابع لابن شهيد الأندلسي، في رحلته إلى أرض الجن، ليقابل الشعراء والكتاب العرب ممن سبقوه؛ فيجري المجاراة والمناظرات الأدبية على لسان توابعهم؛ فينزع إعجابًا بعد أن يسمعهم أمثلة من شعره؛ فالحاج أبوبكر لم يذهب في رحلته إلى أرض الجن ليقابل الشعراء والكتاب، مثل ابن شهيد الأندلسي، بل ليأتي بالماء الشافي، وقد حلف ألّا تكتحل عينه بنوم حتى يجده، فداء لنفس مربيه، وزوج والدته[٥٤].

أمّا القصة الثانية فـ«الكلام رأس المال»، التي يقوم فيها الببغاء بدور الراوي، حيث يروي القصص لابن الأمير عبدالرحمن، يلحظ فيها تأثر واضح بأسلوب فن المقامات أيضًا، كما أنها قصص «تروى على لسان الحيوان، أخرجها عن الأنماط القصصية التي عرفتها آداب العالم، ومن بينها الأدب العربي. ومن مميزاتها، أن الحيوان هو الذي يلعب دور البطولة فيها، وهي عند الحاج أبوبكر إمام، قصص الحيوان الرمزية، أشبه بحكايات كليلة ودمنة في بعضها، وفي بعضها الآخر هي مثل ألف ليلة وليلة؛ حيث يقوم الغلام بدور «شهريار»، ويقوم الببغاء بدور «شهرزاد» في رواية القصة[٥٥].

المحور الثالث - كتابة الهوسا بالحرف العربي

من أهمّ مظاهر الثقافة العربية والإسلامية التي تأثّرت بها الهوسا، كتابتها بالحرف العربي، فقد كُتبت بالحرف العربي منذ القرن السابع عشر الميلادي، وازدهرت الأبجدية العربية بوجه خاص، في عهد السلطان عثمان بن فودي، في مطلع القرن التاسع عشر الميلادي، وتطوّرت أبجدية الهوسا تحت اسم العَجَمِي [Ajami][٥٦]. وذهب بعض المؤرخين إلى أن أول كتابة في لغة الهوسا كانت بالحرف العربي[٥٧]، وظلت تُكتب به حتى وصل الاستعمار البريطاني إليها، فأنشأ دارًا للنشر في مدينة زاريا شمالي نيجيريا، واستعمل الحرف اللاتيني بدلًا من الحرف العربي، وبدأ حركة ناهضة للتأليف والترجمة، وظهرت عشرات الكتب بالخط اللاتيني، إلى جانب الصحيفة الأسبوعية التي رأس تحريرها الحاج أبوبكر إمام سنة ١٩٣٩م، إلَّا أن هذا لم يقض على الخط العربي تمامًا، فقد ظل يستعمل في المدارس الإسلامية التي تُعرف في البلاد الهوسا باسم المدارس القرآنية، أو مدرسة المنزل، وهي أشبه ما يكون بالكتاتيب في مصر، إلَّا أنه يدرس فيها القرآن، والحديث، والفقه الإسلامي، وسائر العلوم الإسلامية الأخرى[٥٨].

وممّا كُتب بلغة الهوسا بالحرف العربي في القرن السابع عشر الميلادي، كتاب يحكي قصة نبي الله موسى، عليه السلام، ويُنسب هذا الكتاب إلى عالم كبير في ولاية كانو، يسمى: عبدالله سوكا Abdullahi Suka، ولا يزال الكتاب في متحف في ولاية جوس نيجيريا. ومن الشِّعر، هناك شعر بعنوان، تاريخ السودان Tarih El-Sudan، ويُنسب هذا الشعر إلى الشيخ عبدالقادر تافا Sheikh Abdulkadir Tafa [٥٩]. وفي مطلع القرن

التاسع عشر الميلادي وما بعده، كان للشيخ عثمان بن فودي، ولأخيه عبدالله بن فودي، ولغيرهما، تآليف شعرية بلغة الهوسا، تناولت «الوعظ، والإرشاد، والترغيب، والترهيب، والأمور الفقهية، والسياسية، والفخر، والرثاء، والحماسة، والمدح،»[٦٠] وغير ذلك من الأغراض الشعرية الأخرى.

الخاتمة

سلّطت هذه الدراسة الضوء على تأثير اللغة العربية في لغة الهوسا، وبدأت بدراسة مكانة اللغتين: العربية، والهوسا، والعلاقة بينهما، ومنافذ دخول اللغة العربية في بلاد الهوسا، ومراحل انتشارها، وأهم عوامله، ومظاهره. ورصدت مدى انتشارها، وما نتج عنه من تأثير في لغة الهوسا في مختلف المجالات، أبرزها: اقتراض لغة الهوسا عددًا كبيرًا من الألفاظ العربية، وتأثرها بالأدب العربي، وكتابتها بالحرف العربي، ثم انتهت الدراسة بتسجيل عدد من النتائج التي توصلت إليها، وأهمها الآتي:

- تحظى اللغتان: العربية والهوسا بمكانة متميزة بين اللغات الإفريقية، سواء من حيث عدد المتحدثين، أو من حيث مكانتهما في المجالات السياسية، والثقافية، والأدبية.
- إن اللغة العربية ولغة الهوسا تشتركان في كثير من العناصر اللغوية، نتيجة انحدارهما من أرومة لغوية واحدة.
- تنوّعت الحقول الدلالية للألفاظ العربية المقترضة في لغة الهوسا، وأهمها: الحقل الديني، والتجاري، والسياسي، والاجتماعي، والعلمي.
- تعدّ الألفاظ التي تنتمي إلى الحقل الديني، من أكثر الألفاظ انتشارًا في لغة الهوسا، فقد اقترضت لغة الهوسا من العربية كمًّا هائلًا من المفردات.
- اتفاق علماء الهوسا والباحثين على أن الجذور اللغوية لجميع مفردات قاموس لغة الهوسا الأساسية، اسمًا كانت، أو فعلًا، أو حرفًا، تكاد تكون خالية من الألف واللام. وعليه؛ فكل ما وجدنا فيه الألف واللام (أل) من الأسماء، نعلم أنه مقترض من العربية، مهما تكيّفت وتغيّرت أوضاعه اللغوية.
- يقتصر الاقتراض عادة على الألفاظ والكلمات، ولا يكاد يتعدّاها إلى العناصر اللغوية الأخرى، كالتصريف، والاشتقاق، وتركيب الجُمل، إلَّا أنّ هذه الظاهرة تختلف في لغة الهوسا؛ حيث إنّها لم تقتصر على اقترض الألفاظ والكلمات من العربية فحسب، بل اقترضت شتى العناصر اللغوية، ومنها النحوية والصرفية، كما اقترضت الجُمل والعبارات.
- عند اقتراض الكلمة العربية في لغة الهوسا، فقلّما تبقى كما هي، والغالب هو حدوث كثير من التغييرات الصوتية، حتى تتلاءم مع النظام الصوتي للغة الهوسا.

- معظم الألفاظ المقترضة من العربية في لغة الهوسا، يحدث فيها تغييرات في النظام الصوتي، ولكنّنا نجد عكس ذلك في الدلالي؛ حيث نجد أن الاتجاه الغالب في هذا المجال، هو المحافظة على الدلالات المعجمية الأصلية لمعظم تلك الألفاظ، دون أي تغيير، وخاصة في الحقل الديني.
- إن تأثر الأدب الهوساوي بالأدب العربي جدّ كثير، حيث نجده متجذّرًا في العنصرين الأساسيين للأدب، وهما النظم والنثر.
- من أهم مظاهر الثقافة العربية والإسلامية، التي تأثّرت بها الهوسا، كتابتها بالحرف العربي، فقد كُتبت بالحرف العربي منذ القرن السابع عشر الميلادي.

الهوامش والإحالات

(١) شيخو أحمد سعيد غلادنت، حركة اللغة العربية وآدابها في نيجيريا من سنة ١٨٠٤ إلى سنة ١٩٦٦م، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢م)، ٤٠.

(٢) غلادنت، حركة اللغة العربية وآدابها في نيجيريا، ٤١.

(٣) مصطفى حجازي، العربية والهوسا نظرات تقابلية، (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٩٨٥م)، ٦.

(٤) محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، (القاهرة: دار قبا، ١٩٨٨م)، ١٨٠.

(5) Abba Rufa'I, et al., *Nazari a kan harshe da adabi da al'adu na Hausa* (Kano: Cibiyar Nazarin Harsunan Najeriya, Jami'ar Bayero, 1985), 33.
Muhammadu Uba Adamu, Sabon Tarihin Asalin Hausawa (Kaduna: Espee Printing and Advertising, 2011), 69.

(6) "Ranar Hausa: Shin wane ne Hausawa?," *BBC*, August 26, 2023, https://www.bbc.com/hausa/articles/cn01v2g5kgxo.

(7) Ibrahim Yahaya, *Hausa a Rubuce: Tarihin Rubuce-Rubuce cikin Hausa* (Zaria: NNPC, 1988), 307.

(٨) د. نادية الباجوري، الحكايات الشعبية عند الهوسا في نيجيريا دراسة في الأنثروبولوجيا الثقافية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٥م)، ٧٥.

(٩) حجازي، العربية والهوسا نظرات تقابلية، ٨.

(١٠) حجازي، العربية والهوسا نظرات تقابلية، ٩.

(١١) محمد أُبا آدم (كنتوما)، تاريخ أصل الهوسا الجديد، الطبعة الأولى، (كادونا، Espee and Advertising Kaduna، ٢٠١١م)، ٢٢.

(١٢) محمد نبيل الشرقاوي، «الجملة الطلبية بين الهوسا والعربية،» (رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ٢٠٢٣م)، ١٣-١٤.

(١٣) الشرقاوي، «الجملة الطلبية بين الهوسا والعربية،» ١٤-١٥.

وينظر: د. محمود حجازي، مدخل إلى علم اللغة، (القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٨م)، ١٦٦.

(١٤) الشرقاوي، «الجملة الطلبية بين الهوسا والعربية،» ١٥-١٦.

(١٥) غلادنت، حركة اللغة العربية وآدابها في نيجيريا، ١٧.

وانظر: د. علي أبوبكر، «الثقافة العربية في نيجيريا،» (رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٦٥م)، ٣٤٢.

(١٦) أبوبكر، «الثقافة العربية في نيجيريا،» ٧٠.

(١٧) د. آدم عبد الله الإلوري، الإسلام في نيجيريا والشيخ عثمان بن فوديو الفلاني، (القاهرة: دار الكتاب المصري، ١٩٥٠م)، ٤٧.

(١٨) الشرقاوي، «الجملة الطلبية بين الهوسا والعربية،» ١٨.

(١٩) د. الخضر عبد الباقي، اللغة العربية في نيجيريا، (الرياض: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز، ٢٠١٧م)، ١٣.

(٢٠) عبد الباقي، اللغة العربية في نيجيريا، ١٣-١٤.

(٢١) عبد الباقي، اللغة العربية في نيجيريا، ١٤.

(٢٢) أحمد بابا التنبكتي، «نيل الابتهاج بتطريز الديباج،» تحقيق: د. عبد الحميد الهرامة، (طرابلس: دار الكاتب، ٢٠٠٠م)، ٥٨٧.

(٢٣) عبد الباقي، اللغة العربية في نيجيريا، ١٤-١٥.

(٢٤) عبد الباقي، اللغة العربية في نيجيريا، ١٥.

(٢٥) المقصود بالخلافة العثمانية هنا، نسبة إلى الشيخ عثمان بن فودي، الذي أسس الخلافة الإسلامية في سكتو التي تقع الآن في شمال نيجيريا.

(٢٦) عبد الباقي، اللغة العربية في نيجيريا، ١٣.

(٢٧) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٦م)، ١٠٢.

(٢٨) أنيس، من أسرار اللغة، ١٠٢-١٠٣.

(٢٩) إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٦م)، ١٤٨.

(٣٠) مصطفى حجازي، الأثر العربي في لغة الهوسا «أنموذج من تأثير الأمثال العربية»، (القاهرة: مجمع اللغة العربية مصر، ١٩٨٣م)، ٨٥-٩٣.

(٣١) الطاهر محمد داود، وآخرون، المعجم الهوساوي هوساوي – عربي، (الرياض: مركز البحوث والتواصل المعرفي، ٢٠١٩م)، ٨.

(٣٢) علي أبوبكر «الثقافة العربية في نيجيريا،» (رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٦٥م)، ٣٤٢.

(٣٣) مصطفى حجازي، مصادر الاقتراض: دراسة للكلمات العربية في لغة الهوسا، (القاهرة: مجمع اللغة العربية مصر، ١٩٨٠م)، ٦٧.

(٣٤) حجازي، «مصادر الاقتراض: دراسة للكلمات العربية في لغة الهوسا،» ٦٧.

(٣٥) د. محمد داود محمد ومحمد ثاني يوسف، «مصحوب (أل) العربية في قاموس لغة الهوسا وتكيّفه اللغوي: دراسة وصفية،» مجلة الآداب (كانو: جامعة بايرو، ب.ت)، ١٦٧.

(٣٦) حجازي، «مصادر الاقتراض: دراسة للكلمات العربية في لغة الهوسا،» ٦٧.

(٣٧) مصطفى حجازي، معجم الألفاظ العربية في لغة الهوسا، (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠٠٥م)، ٨.

(٣٨) محمد ويوسف، «مصحوب (أل) العربية في قاموس لغة الهوسا وتكيّفه اللغوي: دراسة وصفية،» ١٦٧.

(٣٩) حجازي، معجم الألفاظ العربية في لغة الهوسا، ٨.

(٤٠) محمد ويوسف، «مصحوب (أل) العربية في قاموس لغة الهوسا وتكيّفه اللغوي: دراسة وصفية،» ١٧٤.

(٤١) ابن منظور، لسان العرب: مادة (هجر) ج/٩، (القاهرة: دار الحديث، ٢٠١٣م)، ٣٢.

(٤٢) محمد ويوسف، «مصحوب (أل) العربية في قاموس لغة الهوسا وتكيّفه اللغوي: دراسة وصفية،» ١٨٦.

(٤٣) محمد ويوسف، «مصحوب (أل) العربية في قاموس لغة الهوسا وتكيّفه اللغوي: دراسة وصفية،» ١٨٦.

(٤٤) ابن منظور، لسان العرب: مادة (تجر) ج/١/ ٥٩٤.

(٤٥) المعجم الوسيط: مادة (تجر)، ط/٤ (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٤م)، ٨٢.

(٤٦) محمد ويوسف، «مصحوب (أل) العربية في قاموس لغة الهوسا وتكيّفه اللغوي: دراسة وصفية،» ١٧٣.

(٤٧) الأمين أبو منقا، «أثر الإسلام واللغة العربية وآدابها في نشأة وتطور الأدب الهوساوي،» مجلة الدراسات الإفريقية، عدد ١١، (الخرطوم: جامعة إفريقيا العالمية، ١٩٩٤م)، ١٤٦.

(٤٨) محمد جبريل، «التقاء القصائد الهوسوية بالشعر العربي في المستوى الإيقاعي: شعر (إمفراجي) لعلي نمنغ أنموذجا،» مجلة ذخائر للعلوم الإنسانية (فاس: مركز فاطمة الفهرية للأبحاث والدراسات (مفاد)، ٢٠١٧م)، ٢٩.

(٤٩) جبريل، «التقاء القصائد الهوسوية بالشعر العربي في المستوى الإيقاعي: شعر (إمفراجي) لعلي نمنغ أنموذجا،» ٣٣.

(٥٠) د. مصطفى حجازي، «الأثر العربي في قصص الهوسا ' رواية القصة'،» مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، عدد ٦٣، (القاهرة: مجمع اللغة العربية، ١٩٨٨م)، ١١٢.

(٥١) رحمة عثمان، «وجوه التأثر بالتراث العربي الإسلامي في أدب الهوسا: أعمال الحاج أبوبكر إمام القصصية أنموذجا،» مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد ٢٠٩، (بغداد: جامعة بغداد كلية التربية للعلوم الإنسانية / ابن رشد، ٢٠١٤م)، ١٠٨.

(٥٢) عثمان، «وجوه التأثر بالتراث العربي الإسلامي في أدب الهوسا: أعمال الحاج أبوبكر إمام القصصية أنموذجا،» ١٠٩.

(٥٣) عثمان، «وجوه التأثر بالتراث العربي الإسلامي في أدب الهوسا: أعمال الحاج أبوبكر إمام القصصية أنموذجا،» ١١٠-١١١.

(٥٤) عثمان، «وجوه التأثر بالتراث العربي الإسلامي في أدب الهوسا: أعمال الحاج أبوبكر إمام القصصية أنموذجا،» ١١٠-١١١.

(٥٥) عثمان، «وجوه التأثر بالتراث العربي الإسلامي في أدب الهوسا: أعمال الحاج أبوبكر إمام القصصية أنموذجا،» ١١٢-١١٣.

(٥٦) مصطفى علي، كتابة اللغات الإفريقية بالحرف العربي البعد التاريخي والتطور التقني،» مجلة حولية الحرف العربي، ع/١، (الخرطوم: مركز يوسف الخليفة لكتابة اللغات بالحرف العربي، ٢٠١٥م)، ٨.

(57) Aliyu Bunza, *Rubutun Hausa: yadda yake da yadda ake yin sa* (Lagos: Ibrash Islamic Publications Centre, 2002), 11.

(٥٨) مصطفى حجازي، الأثر العربي في لغة الهوسا «أنموذج من تأثير الأمثال العربية»، ٨٥.

(59) Yahaya, *Hausa a Rubuce: Tarihin Rubuce-Rubuce cikin Hausa*, 31.

(٦٠) علي، كتابة اللغات الإفريقية بالحرف العربي البعد التاريخي والتطور التقني،» ٩.

تداعيات أمن البحر الأحمر على الاقتصاد الإفريقي: الفرص والتحديات

د. محمد عبد الله نجاني، باحث اقتصادي بمركز البحوث بجامعة الساحل، داكار.

تتعدّد التأثيرات الاقتصادية الناجمة عن توترات منطقة البحر الأحمر؛ نظرًا لأهمية تلك المنطقة كممرّ مائي حيوي للتجارة العالمية؛ حيث يربط بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي عبر قناة السويس، ويمرّ به ما يقرب من ١٥٪ من التجارة العالمية و٣٠٪ من حركة الحاويات العالمية؛ أي بما يصل إلى نحو تريليون دولار سنويًّا، كما يتحكّم هذا المسار في أكثر من ٩٥٪ من حركة النقل البحري بين آسيا وأوروبا. وقد أدّت توترات المنطقة إلى تهديدات لأمن السفن التي تمرّ بها، ممّا أثر في تكاليف النقل والتأمين على السفن والشحنات؛ وبذلك تعطيل سلاسل التوريد العالمية، وارتفاع أسعار البضائع على مستوى العالم. يضاف إلى ذلك أنّ أيّ تهديد لأمن نقل النفط عبر البحر الأحمر يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط عالميًّا.

ومنذ بداية الهجمات الحوثية في البحر الأحمر، والمرتبطة بالتوترات الإقليمية، التي تسبّبت بها الحرب الإسرائيلية على غزة، وبما لا يقل عن ٦٥ هجومًا منذ انطلاقها في نهاية شهر أكتوبر عام ٢٠٢٣م حتى الربع الأول من عام ٢٠٢٤م، فإن الوضع الحالي يزيد من تعقيد ديناميكيات عمليات النقل والشحن[١]؛ إذ تتّسم نهاية عام ٢٠٢٣م، والربع الأول من عام ٢٠٢٤م باضطرابات كبيرة في تدفّقات التجارة البحرية العالمية، وذلك في ظل ظروف يصعب التنبؤ بها، فيما يتعلّق بتوقيت توقّف كل تلك العمليات، واستقرار العبور بالبحر الأحمر.

وهذا يأتي في الوقت الذي لا تزال فيه الدول الإفريقية تعاني الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا، كذلك الحرب الروسية الأوكرانية، لتظهر عقبة جيوسياسية أخرى، تتمثّل في أزمة البحر الأحمر وتداعياتها الاقتصادية المحتملة. وفي حين أن الاضطرابات الحالية ستؤثر في المقام الأول في طرق التجارة، وسلاسل التوريد بين أوروبا وآسيا، فإن البلدان الإفريقية لن تفلت من تلك الأزمة الجديدة، وذلك بحكم ارتباطها بالتجارة العالمية المارّة بهذا الطريق، هذا فضلًا عن التأثير المباشر في الدول المطلة على البحر الأحمر، مثل: مصر، والسودان، وجيبوتي، وإريتريا، فإنها تتأثّر مباشرة بأيّ توتّر في المنطقة. وهذه الدول تعتمد على هذا الممرّ المائي الحيوي للتجارة الدولية، ولتصدير

واستيراد البضائع، وأي اضطراب يمكن أن يؤدي إلى تعطّل التجارة، ممّا يؤثّر سلبًا في اقتصاداتها. ولكن ممّا لا شكّ فيه، أن هناك بعض الفوائد التجارية والإستراتيجية من هذه الاضطرابات، ويمكن أن تجنيها قلة من الدول؛ إذ حوَّلت السفن عبر جميع قطاعات الشحن في الممرّ التجاري بين آسيا وأوروبا، وآسيا والمحيط الأطلسي مسارها، وبدأت في الإبحار حول رأس الرجاء الصالح، على طول ساحل جنوب إفريقيا. وهو الطريق الذي اكتشفه البرتغالي بارتولوميو دياس عام ١٤٨٨م، وهو رأس صخري على الساحل الأطلسي لشبه جزيرة كيب في جنوب إفريقيا. ويعمل رأس الرجاء الصالح كبوّابة بين جنوبي المحيط الأطلسي والمحيط الهندي، ويقع عند خط عرض ٣٤ درجة جنوبًا.

وفي هذا السياق، تتناول هذه الدراسة الانعكاسات الاقتصادية لاضطرابات البحر الأحمر على المستوى العالمي عمومًا، أو على مستوى القارة الإفريقية خصوصًا، هذا بالإضافة إلى تحليل طبيعة التحديات الاقتصادية، التي تواجه القارة في ظل تلك التوتّرات، مع التركيز على الفرص المحتملة، التي قد تفيد القارة ولو نسبيًّا، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي للأحداث الراهنة.

أولًا- الأبعاد الاقتصادية لأزمة توترات منطقة البحر الأحمر

تحمل أزمة البحر الأحمر أبعادًا اقتصادية واسعة النطاق، تؤثر في عدّة جوانب من الاقتصاد العالمي، تتمثّل في الآتي:

١- تعطيل سلاسل التوريد

يعدّ البحر الأحمر ممرًّا حيويًّا للتجارة العالمية، خاصة عبر قناة السويس، التي تمرّ من خلالها ١٥٪ من حركة التجارة العالمية، بما في ذلك النفط والغاز والبضائع الصناعية. كما أن هذا الممرّ الإستراتيجي مهمٌّ أيضًا للتجارة في منتجات محدّدة؛ فوفقًا لبعض التقديرات، فقد تعاملت مع ٢٥٪ إلى ٣٠٪ من إجمالي شحن الحاويات، و١٢٪ من النفط المنقول بحرًا، و٨٪ من الغاز الطبيعي المسال المنقول بحرًا، و٨٪ من تجارة الحبوب في السنوات الأخيرة[٢]. وأيّ توتّر في المنطقة، يمكن أن يؤدّي إلى تعطيل هذه السلاسل، ممّا يسبب تأخيرًا في الشحنات، وزيادة في تكاليف النقل؛ إذ انخفض العبور بنسبة ٥٠ ٪ تقريبًا منذ تصاعد التوترات حتى أول شهرين من عام ٢٠٢٤م. وعلى الجانب الآخر، أجبر الجفاف الشديد في قناة بنما السلطات على فرض قيود، أدّت إلى تقليص كبير في عبور السفن يوميًّا، منذ أكتوبر عام ٢٠٢٣م، ممّا أدى إلى إبطاء التجارة البحرية عبر نقطة اختناق رئيسة أخرى، تمثّل عادة نحو ٥٪ من التجارة البحرية العالمية[٣] .كما أن الشركات متعدّدة الجنسيات، التي تعتمد على سلاسل إمداد معقدة، قد تواجه تحدّيات كبيرة في حالة تعطيل البحر الأحمر، وهو ما أكّدته بعض شركات الشحن العالمية، مثل: Maersk وCMA Group و Hapag-Lloyd، كذلك الشركات المتعلقة بنقل النفط، التي أعلنت توقّف حركة النقل عبر البحر الأحمر، والبعض الآخر أعلن اتخاذ طرق بديلة أخرى للنقل[٤].

٢- ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين

فقدت شركات الشحن المتمركزة في البلدان الداعمة لإسرائيل، إلى جانب تلك التي تحمل شحنات متجهة إلى أوروبا أو الولايات المتحدة، القدرة على الوصول إلى الطريق المختصر عبر البحر الأحمر بين آسيا وأوروبا، ونتيجة لهذا، فقد ارتفعت التكلفة ومدة الرحلة، جنبًا إلى جنب مع الطلب على السفن، ممّا ساعد في رفع رسوم الشحن، بما في ذلك على الطرق التي لا تمرّ عبر البحر الأحمر[٥]. فقد شهدت أسعار النقل والشحن عبر قناة السويس ارتفاعًا كبيرًا، نتيجة توترات منطقة البحر الأحمر؛ فوفقًا لمؤشر Drewry World Container Index، فقد بلغ سعر الحاوية ٤٠ قدمًا ٣٠٧٢ دولارًا في ١١ يناير عام ٢٠٢٤م[٦]. كما ارتفعت أسعار الشحن على الطرق بين الصين وغيرها من الدول؛ إذ بلغ معدل شحن الصادرات من ميناء شانغهاي إلى سوق الموانئ الأساسية على البحر الأبيض المتوسط ١,٥٦٩ دولارًا أمريكيًّا، لكل حاوية نمطية، بزيادة ١٣,١٪ مقارنة بالفترة السابقة. وهناك تقارير أخرى، تشير إلى أنّ أسعار الشحن على الطرق بين آسيا وأوروبا زادت بنسبة قد تتجاوز ٣٠٠٪ كما هو موضح في الشكل رقم (١)[٧]، فضلاً عن ارتفاع تكاليف التأمين على الشحن في البحر الأحمر لنحو تسعة أضعاف تقريبًا، حتى الربع الأول من عام ٢٠٢٤م. كما ارتفعت علاوة المخاطرة التي تدفعها شركات الشحن من ٠,٠٧٪ فقط من قيمة السفينة في بداية ديسمبر عام ٢٠٢٣م، إلى نحو ٠,٥٪ إلى ٠,٧٪ في بداية عام ٢٠٢٤م[٨].

شكل رقم (١) نسبة الزيادة في تكاليف الشحن عبر طرق العبور البحرية المختلفة للفترة (نوفمبر ٢٠٢٣ – مارس ٢٠٢٤م)

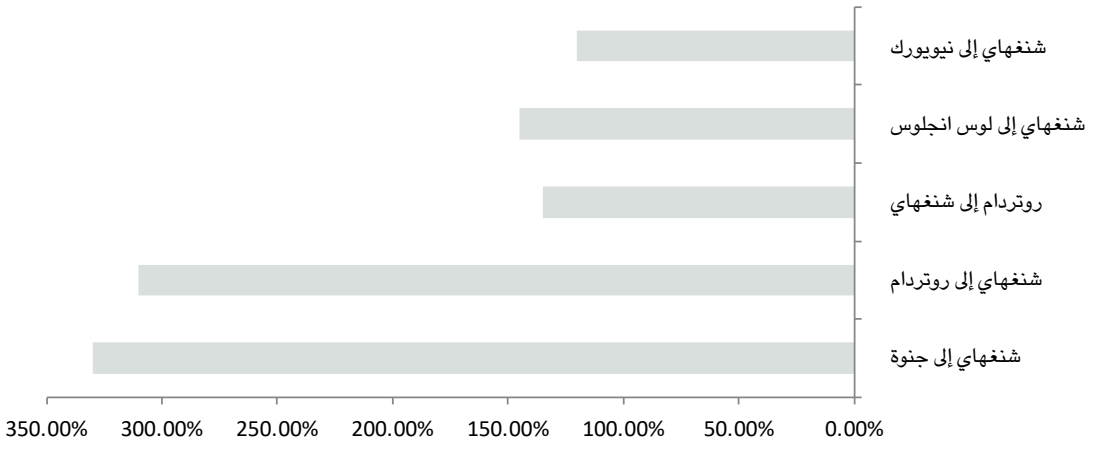

Source: Afreximbank Research, *Red Sea Attacks: Impact on African Trade and Macroeconomic Stability* (Abuja: Afreximbank, 2024), 8, https://media.afreximbank.com/afrexim/Red-Sea-Attacks-Impacts-on-African-Trade-and-Macroeconomic-Stability.pdf.

٣- تأثيرات في الأسواق الاستهلاكية وارتفاع أسعار السلع

زيادة تكاليف الشحن والتأمين، قد تؤدّي إلى ارتفاع أسعار المنتجات النهائية في الأسواق، ممّا يؤثر في القوة الشرائية للمستهلكين، ويزيد من معدّلات التضخم، خاصة في الدول التي تعتمد اعتمادًا كبيرًا على الواردات. فضلًا عن نقص في بعض المنتجات الاستهلاكية، التي تعتمد على مكوّنات تُنقَل عبر البحر الأحمر، ممّا يؤدي إلى مشكلات في توفر هذه المنتجات في الأسواق العالمية[٩].

ثانيًا- بدائل طرق التجارة عبر البحر الأحمر

وتعتمد هذه البدائل على عدّة عوامل، مثل: التكلفة، والزمن، والأمن، وتُختار وفقًا لاحتياجات الشركات والدول في كل موقف محدّد، وفيما يلي أهم تلك الطرق البديلة:

١- الطريق عبر رأس الرجاء الصالح

يمكن للسفن الإبحار عن طريق رأس الرجاء الصالح، بدلًا من المرور عبر قناة السويس والبحر الأحمر، للوصول إلى وجهاتها في أوروبا أو آسيا، وذلك لتجنّب التوترات السياسية أو العسكرية في المنطقة، ولكنّه يستغرق وقتًا أطول، وتكاليف أعلى؛ فقد أشارت وكالة «بلومبرج» في تقرير لها، أن المرور بطريق رأس الرجاء الصالح يتسبّب في تأخير من سبعة إلى عشرة أيام؛ إذ تحتاج السفن إلى ما يصل إلى مليون دولار من الوقود الإضافي لكل رحلة، ذهابًا وإيابًا، بين آسيا وأوروبا[١٠].

٢- النقل عبر السكك الحديدية والطرق البرية

وذلك من خلال الربط بين الموانئ البحرية، والمراكز التجارية الداخلية، باستخدام السكك الحديدية أو الشاحنات، مثل طريق الحرير الجديد (الطريق البري من الصين إلى أوروبا عبر آسيا الوسطى وروسيا). وهذا الخيار يقلّل من اعتماد التجارة على الطرق البحرية، وقد يكون أسرع في بعض الحالات. ولكن يؤخذ عليه أنه يعتمد على البنية التحتية البرية، والتي قد تكون غير متطوّرة في بعض المناطق.

٣- الاعتماد على ممرات بديلة مثل ممر الشمال الشرقي

مثل استخدام الممرّ البحري الشمالي عبر المحيط المتجمد الشمالي، والذي يصبح أكثر إمكانية مع ذوبان الجليد، ويوفّر طريقًا أقصر بين أوروبا وآسيا في فصل الصيف، لكنّه يحتاج إلى سفن خاصة، وكسّارات الجليد، وموسم الشحن يكون محدودًا.

٤- التجارة الجوية

إذ يمكن استخدام الشحن الجوي للبضائع القيمة أو الطارئة. وهو أسرع الطرق للتجارة الدولية، ولكنّ تكاليفه مرتفعة بما يقرب من ٥ إلى ١٥ مرة، أكثر من نقله عن طريق البحر، ولا يصلح للبضائع الثقيلة أو الكبيرة[١١].

ثالثًا- الفرص التي تتيحها أزمة البحر الأحمر للاقتصاد الإفريقي

على الرغم من تعدّد الانعكاسات السلبية لأزمة توترات البحر الأحمر، إلّا أنّها قد توفر بعض الفرص المحتملة للاقتصادات الإفريقية، ومعظمها فرص تتوقف على حسن استغلال القارة لها، ومدى جاهزيتها من حيث الموانئ واللوجستيات، وتسريع وتيرة استجابتها لآثار الأزمات العالمية. وفيما يأتي أبرزها:

١- ارتفاع الطلب على خدمات الموانئ والتزويد

في أعقاب الهجمات الأخيرة في البحر الأحمر، اختارت السفن تجاوز قناة السويس، والإبحار حول رأس الرجاء الصالح في جنوب إفريقيا؛ إذ تظهر بيانات صندوق النقد الدولي، أن العبور عبر قناة السويس انخفض من متوسط أسبوعي قدره ٧٤ سفينة في عام ٢٠٢٣م، إلى نحو ٣٥ سفينة فقط في الأسابيع الأخيرة من العام ذاته. وفي الوقت نفسه، زادت عمليات العبور حول رأس الرجاء الصالح زيادة كبيرة[١٢]. كما زادت الحمولة الإجمالية للسفن التي تصل إلى رأس الرجاء الصالح بنسبة ٨٥٪ في نهاية عام ٢٠٢٣م، مقارنة بالنصف الأول من العام ذاته[١٣]. وعلى الرغم من أن طريق رأس الرجاء الصالح يتطلّب مسافة ٤٠٠٠ ميل إضافية حول إفريقيا، إلّا أنّه يعدّ بديلًا أكثر أمانًا من قبل العديد من الشركات، كما أصبح ميناء كيب تاون «Cape Towns Ports» ضروريًّا للتزود بالوقود، خاصة مع إغلاق منطقة خليج ألجوا لتزويد السفن بالوقود على المحيط الهندي. وتشهد مقاطعة كيب الغربية فوائد اقتصادية من إعادة توجيه طرق الشحن هذه[١٤]. وقد استفادت موانئ جنوب إفريقيا، وخاصة ديربان «Durban Ports» وكيب تاون من موقعهما الإستراتيجي، وموانئهما المتطورة، وبنيتهما التحتية اللوجستية، مقارنة بالعديد من الموانئ الإفريقية الأخرى. كما أن الجدوى التجارية لطريق بحر كيب الأطول، باعتباره البديل التنافسي والمستدام لقناة السويس، يعتمد على توافر وتشغيل مركز بحري متكامل الخدمات، قادر على المنافسة عالميًّا بالقرب من كيب. وغني عن القول: إن جنوب إفريقيا هي الدولة الوحيدة التي تتمتّع بالموقع، وقدرات البنية التحتية، والإمكانيات اللازمة لتطوير وتقديم خدمات المحور البحري، على نطاق ضروري، للتأثير في الأزمة المباشرة، ومتطلبات الشحن على المدى الطويل. هذا بالإضافة إلى التفاوت في الطول بين طريقي:

بحر الرأس وقناة السويس، مع افتراض تكاليف أعلى مرتبطة بالأول؛ فهناك أدلة تجريبية تشير إلى أنّه على الرغم من أن الطريق أطول، إلّا أنّ كيب يمكن أن يتنافس بنجاح مع طريق السويس على ما يصل إلى ١١ ممرًّا تجاريًّا، تتقاطع مع كيب. كما تتمتّع جنوب إفريقيا بالفعل بمجمع مركزي بحري، ذي موقع جغرافي مثالي ومتطور، يمكنه تلبية الطلب الحالي بأسلوب فعّال، مع الحد الأدنى من متطلبات الاستثمار الرأسمالي. كما يتمتّع خليج ألجوا بميناءيه: نجكورا «N'Zérékoré Port.»؛ وهو ميناء يقع في مدينة نجكورا، وهي إحدى المدن في منطقة ساحل العاج (كوت ديفوار) في غربي إفريقيا، ويعدّ هذا الميناء أحد الموانئ الرئيسة في المنطقة، ويدعم النشاطات التجارية والنقل البحري. وميناء إليزابيث «Port Elizabeth» بجنوب إفريقيا، ويتمتّع بمرافق ذات مستوى عالمي، ولكنّها غير مستغلّة بالقدر الكافي؛ فمع مرسيين، ومنطقة خدمات واسعة خارج الميناء، يمكنها خدمة ما بين ٥٠ و١٠٠ سفينة في وقت واحد؛ ولذا، فإن لدى جنوب إفريقيا الفرصة لتطوير خدمات الموانئ البحرية المحورية، ووضعها وتقديمها بأسلوب إستراتيجي، ممّا يفيد الشحن العالمي والتجارة البحرية[١٥].

شكل رقم (٢):

المتوسط الأسبوعي لحجم التجارة المارة عبر طرق العبور المختلفة (مليون طن متري)

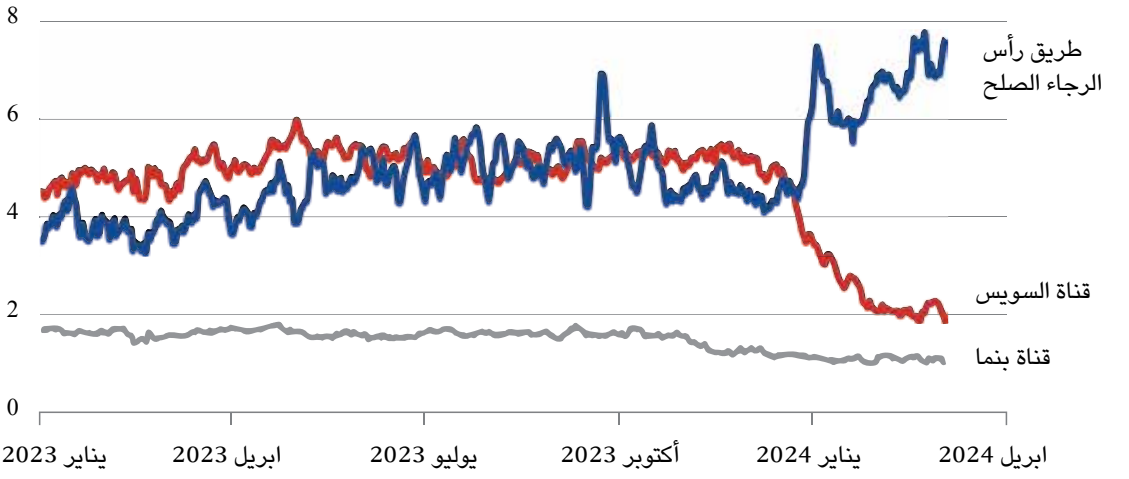

Source: Parisa Kamali, et al., "Red Sea Attacks Disrupt Global Trade," *IMF Blog*, March 7, 2024, https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2024/03/07/Red-Sea-Attacks-Disrupt-Global-Trade

وفي وسط الأزمة المستمرة، تتطلّب حركة المرور البحرية المتنوعة خدمات إعادة الشحن التنافسية، وخدمات الدعم الإضافية على نطاق واسع، في رحلات كيب. ويمكن تقديم هذه الخدمات من خلال مزيج من العروض، بما في ذلك داخل الميناء (رصيف الميناء)، وفي المرسى، وحدود خارج الميناء، والمناطق البحرية[١٦]. ومع ذلك، فربما تكون جنوب إفريقيا قد حصلت على أعمال جديدة، لكن موانئها كانت مقيّدة بسبب عدم الكفاءة، والازدحام، ومشكلات إمدادات الطاقة، التي منعت المشغلين من الاستغلال الكامل للأزمة الأمنية في البحر الأحمر، وزيادة تدفّق حركة المرور البحرية. هذا فضلًا عن تعليق خدمات التزويد بالوقود في جنوب إفريقيا، في خليج ألجوا المحمي نسبيًّا (المتمركز في ميناءي جبرها «Gqeberha Port». ونجكورا «N'Zérékoré Port»). إلى حد كبير، بسبب التحقيق الضريبي الذي تجريه دائرة الإيرادات في جنوب إفريقيا. كما دفعت العمالة في جنوب إفريقيا بعض شركات الشحن، التي تستخدم طريق كيب للتجارة بين الشرق والغرب، إلى البحث في أماكن أبعد عن خدمات إعادة التخزين والتزويد بالوقود. وقد أفاد هذا إفادة مباشرة مدغشقر (توماسينا Toamasina)، وموريشيوس (بورت لويس Port Louis.)، وناميبيا (خليج والفيس Gulf of Alfeis.)، التي تتمتّع بموقع إستراتيجي على الطريق الشرقي الغربي الذي يربط آسيا بأوروبا. كما تقع الموانئ الرئيسة في شرقي إفريقيا، بما في ذلك مومباسا (كينيا)، ودار السلام (تنزانيا)، وبيرا (موزمبيق)، خارج ممرّات الشحن التقليدية، التي تربط آسيا بأوروبا، ولكنّها استفادت من زيادة حركة المرور، من الموانئ الواقعة في الخليج العربي وإليها، والتي تُتَجنَّب. وعلى الساحل الغربي والسواحل الوسطى لإفريقيا، كان التأثير الإيجابي لأزمة البحر الأحمر أقلّ وضوحًا[١٧].

وممّا سبق عرضه، يتّضح أنّ المرور بطريق رأس الرجاء الصالح فرصة منقوصة نسبيًّا للقارة الإفريقية؛ فمن المرجح أن تؤثر الزيادة غير المتوقعة في حركة الشحن حول إفريقيا، وارتفاع الطلب على خدمات الموانئ، والتزويد بالوقود، على أنشطة الموانئ، إلى تعزيز الأعمال البحرية، بما يحفز الاقتصادات الإفريقية. ونتيجة لذلك، شهدت الأعمال في موانئ الحاويات الإفريقية الكبرى تحسّنًا في الربع الرابع من عام ٢٠٢٣م، مقارنة بالعام السابق له ٢٠٢٢م، والذي تميّز بزيادة زيارات السفن وحركات الحاويات. ومع ذلك، فقد فرضت هذه الزيادة في النشاط ضغوطًا إضافية، على البنية التحتية للمحطات والموانئ في المنطقة. وعلى الرغم من بعض الاستثناءات، فقد كافحت العديد من المحطات الإفريقية، للتعامل مع الطلبات المتزايدة على الخدمات، عبر الموانئ الإفريقية، وأحجام الحاويات الضخمة التي تمرّ بها، ممّا أدى إلى فترات انتظار طويلة للسفن، وانخفاض كفاءة الساحات في العديد من الموانئ الرئيسة في القارة[١٨]، وبأسلوب أكثر عمومية، فإن إعادة التوجيه عبر إفريقيا قد يخلق آفاقًا جديدة لموانئ المنطقة، والتي يبدو أنها تعمل على تقليل ازدحامها تدريجيًّا، وإدارة هذه «المكاسب» المرورية بأسلوب أفضل، ولكن يحتاج الأمر إلى تعزيز كفاءة الموانئ واللوجستيات في الدول الإفريقية.

٢- تسريع التجارة الرقمية، وإجراءات التيسير

بقدر ما توفر عملية المرور والشحن عبر الموانئ الإفريقية فرصًا تجارية جديدة، فهي يمكن أيضًا أن تتيح فرصًا لتعزيز التجارة الرقمية، والتحول الرقمي في القارة، ممّا يدفع المستخدمين نحو استخدام المنصات الرقمية للشراء والبيع بوجه أكبر، خاصة في حال تعذّر الوصول إلى المنتجات عبر الطرق التقليدية. ومن هنا، يمكن أن يشهد قطاع التجارة الإلكترونية في إفريقيا نموًّا نتيجة لهذا التحوّل. وبالتأكيد، فإن التكيّف مع هذه الأزمات يتطلّب استثمارات في البنية التحتية الرقمية، وزيادة في الوعي حول أهمية الأمن السيبراني، لضمان استمرارية التجارة الرقمية، فضلًا عن تعزيز استخدام الخدمات المالية الرقمية والتكنولوجيا المالية (Fintech).

كما قد تسهم أزمات البحر الأحمر في تسريع تنفيذ اتفاقات تيسير التجارة، لمنظمة التجارة العالمية Trade Facilitation Agreement (TFA) المعتمدة في عام ٢٠١٤م، والتي صدّقت معظم البلدان الإفريقية عليها[١٩]، ومن شأنها أن تساعد إفريقيا في أن تصبح أكثر اندماجًا في سلاسل القيمة العالمية، ممّا يسهم في تحسين تكاليف الشحن والتصدير، وزيادة تنافسيتها في الأسواق العالمية. هذا فضلًا عن منح المزيد من القدرة على التنبؤ والتكيّف مع الصدمات، من خلال تحديث الحلول الرقمية، وأنظمة الإدارة المرنة والمنسقة. وفي الوقت الراهن، يُراوح معدل تنفيذ اتفاقية تيسير التجارة في العديد من البلدان الإفريقية بين ٢٠٪ و٧٩٪، كما أعلنت ثلاث دول فقط، وهي: بنين، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وموزمبيق، عن تنفيذها الكامل لاتفاق تسهيل التجارة[٢٠].

٣- تعزيز أجندة إزالة الكربون البحري

قد تدفع الأزمة شركات الشحن إلى البحث عن مسارات بديلة؛ ممّا قد يزيد من الاهتمام بالتكنولوجيا منخفضة الكربون، كجزء من إستراتيجية أوسع لتقليل التكاليف، وتعزيز الاستدامة؛ فعندما تواجه شركات الشحن تحدّيات في البحر الأحمر، فقد تصبح أكثر استعدادًا للاستثمار في السفن، التي تعمل بوقود منخفض الكربون، أو بدائل مثل: الأمونيا أو الهيدروجين. كما قد تشجع الأزمة على تطوير تكنولوجيا الشحن الأكثر كفاءة في استهلاك الطاقة، ممّا يساعد في تقليل الانبعاثات الكربونية. وقد تكون هذه التطورات مرتبطة بتعزيز الابتكار في تصاميم السفن، واستخدام مصادر طاقة بديلة، وتطوير ممرّات الشحن الخضراء. وهي الفكرة التي سبق أن طُرِحت في إعلان كلايدبانك (Clydebank Declaration) وهو إعلان دولي، وُقِّع خلال قمة المناخ COP26 في جلاسكو، إسكتلندا في نوفمبر عام ٢٠٢١م، ويهدف الإعلان إلى تعزيز إنشاء ممرّات شحن خضراء، كجزء من الجهود الدولية، لتقليل انبعاثات الكربون في قطاع الشحن البحري. كذلك التعاون لإنشاء ممرّات شحن خضراء بحلول عام ٢٠٣٠م، وتشمل هذه الممرّات بنية تحتية داعمة للسفن التي تستخدم الوقود النظيف، والتقنيات الصديقة للبيئة. وقد وقعت عدّة دول إفريقية على هذا الإعلان، ومنها: المغرب، وغينيا، وجنوب إفريقيا.

رابعاً- التحديات التي تخلقها أزمة البحر الأحمر لاقتصادات إفريقيا

١- ارتفاع تكاليف النقل والشحن

هذا التحوّل في طرق الشحن، يأتي مصحوبًا بمجموعة من التحديات الخاصة به، وأهمّها هو زيادة مسافة السفر، ممّا يؤدي إلى ارتفاع استهلاك الوقود وتكاليف التشغيل؛ إذ يضيف طريق رأس الرجاء الصالح آلاف الأميال البحرية إلى الرحلة، ممّا يؤدي إلى فترات عبور أطول، وتأخير محتمل في تسليم البضائع، مع استمرار تقلّب أسعار الوقود؛ حيث تواجه شركات الشحن ضغوطًا اقتصادية، ناجمة عن زيادة نفقات التشغيل. ويضيف تغيير مسار السفن حول القارة الإفريقية نحو ١٢ يومًا إلى رحلة السفينة على الطريق من آسيا إلى أوروبا، ويعمل بمنزلة صدمة سلبية في العرض، تعادل زيادة بنسبة ٣٠٪ تقريبًا في أوقات العبور، كما تنفق شركات النقل مبلغًا إضافيًّا قدره مليون دولار لكل رحلة سفينة، ذهابًا وإيابًا، حول جنوب إفريقيا، مدفوعة في المقام الأول بارتفاع نفقات الوقود، المرتبطة بالرحلة الأطول. وعلاوة على ذلك، يقدم طريق كيب للسفن البحرية أنماطًا مناخية غير متوقعة، وتشتهر المنطقة برياحها القوية، وأمواجها الهائجة، ممّا يشكّل تهديدًا لسلامة الطاقم وسلامة الشحنة. ويتطلّب التنقّل في هذه الظروف الصعبة تكنولوجيا متقدّمة، وبحّارة ماهرين، ممّا يضيف المزيد من التعقيد إلى مهمة صعبة بالفعل، كما تشكّل القرصنة مصدر قلق بالغ آخر للسفن، التي تختار طريق رأس الرجاء الصالح. وفي حين كانت القرصنة قضية طويلة الأمد في المياه، قبالة القرن الإفريقي، فإن الرحلة الأطول حول كيب تاون توفر المزيد من الفرص للقراصنة، لاستهداف السفن المعرضة للخطر، وكل ذلك يضيف أعباء مالية إضافية لتكاليف التأمين، كما سبق عرضه في بداية الدراسة[٢١].

٢- التضخم وارتفاع أسعار الغذاء

يمكن أن يوفر تغيير مسار السفن حول رأس الرجاء الصالح فوائد مؤقتة لبعض الموانئ في جنوب إفريقيا، وناميبيا، وموريشيوس، وفقًا لما أقرّه عدد كبير من شركات الشحن العالمية، ومنها شركة الشحن العملاقة AP Moller-Maersk A/S. ومع ذلك، يحذر الخبراء من أن هذه المكاسب قد تفوقها الخسائر الأوسع، التي من المرجح أن تواجهها إفريقيا. وتتوقّع شركة Earnest & (Young) زيادة محتملة بنسبة ٠,٧٪ في التضخم العالمي في عام ٢٠٢٤م، إذا استمرّت الاضطرابات، ممّا يؤثر في الواردات الإفريقية ومدفوعات الديون. ومن المتوقع أن تتحمّل دول شرقي إفريقيا، التي تعتمد اعتمادًا كبيرًا على واردات الحبوب والسلع الأساسية من الاتحاد الأوروبي، ودول البحر الأسود عبئًا كبيرًا، مع احتمال ارتفاع تكاليف الشحن بنحو ٨ دولارات للطن، كما أشار المجلس الدولي للحبوب.

وقد ترتفع تكاليف السلع التي تتطلّب مدخلات من آسيا والشرق الأوسط. وستكون إفريقيا – وهي مستورد رئيس للسلع النهائية – في الخطوط الأمامية لمثل هذه الديناميكيات، ممّا يزيد من الأسعار الصعبة بالفعل، الناجمة عن الصراع الأوكراني. وقد يؤدي ارتفاع أسعار السلع الأساسية أيضًا إلى حدوث صدمة ثانية في الأسعار؛ فرحلات الشحن الأطول تعني المزيد من الطلب على الوقود؛ والقيود المفروضة على الشحن في البحر الأحمر تعني المزيد من القيود على العرض، وهذا يعني ارتفاع التكاليف. وفي هذا السياق، تؤكد أبحاث مؤسسة (جيه بي مورجان) ارتفاعًا محتملًا في تضخّم السلع الأساسية العالمية، بنسبة ٠,٧ نقطة مئوية، إلى جانب زيادة قدرها ٠,٣ نقطة مئوية في التضخم الأساسي الإجمالي، خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤م، وسيكون لذلك عواقب كبيرة على الاقتصادات الإفريقية، وقد يؤدي إلى تأخير مسار التشديد النقدي، الذي طال انتظاره. ومع توجه التضخم نحو الاتجاه الصعودي، فقد يوقف بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي تخفيضات أسعار الفائدة، وهذا من شأنه أن يوقف تعديل السياسات المالية والنقدية في إفريقيا، وقد تستمرّ أسعار الفائدة نحو الارتفاع، ممّا يعني دفع أسعار أعلى للديون الدولية، باستثناء القلة الذين يتمتّعون بدعم صندوق النقد الدولي، والجدارة الائتمانية الاستثنائية، والعوائد المواتية. وقد يؤدي هذا إلى زيادة مخاطر السداد[٢٢].

٣- أضرار بيئية محتملة

قد تمتدّ خسائر إفريقيا الناجمة عن صراع البحر الأحمر إلى ما هو أبعد من الخسائر الاقتصادية، لتشمل الأضرار البيئية؛ إذ يشكّل خطر الانسكابات النفطية الناتجة عن الهجمات المحتملة على ناقلات النفط في أثناء العمليات العسكرية تهديدًا كبيرًا للحياة البحرية في المنطقة؛ حيث إنّ النظام البيئي للشعاب المرجانية في البحر الأحمر، وهو أمر حيوي للأمن الغذائي وسبل العيش، لنحو ٢٨ مليون من سكان المناطق الساحلية، معرضٌ للخطر. وفي ظل ضعف جاهزية الموانئ للتعامل مع مثل هذه السفن الضخمة، ومواجهة الازدحام، وضعف المرافق، فإن هذا الوضع يزيد من احتمالية وقوع حوادث مثل حطام السفن، أو انسكابات النفط. وتمتدّ تداعيات أزمة البحر الأحمر إلى ما هو أبعد من الدول المجاورة، لتؤثّر في القارة بأكملها، ويوجب على الاتحاد الإفريقي أن يتبنّى دورًا دبلوماسيًّا أكثر نشاطًا، للتخفيف من هذه المخاطر؛ فلا ينبغي أن يُحَدَّد الأمن الغذائي والبيئي لإفريقيا، من قبل القوى الكبرى والإقليمية فقط[٢٣]. كما أن احتمالات وقوع كارثة بيئية تزداد إذا اشتدت حدّة الصراع، كما أن إعادة توجيه حركة المرور حول رأس الرجاء الصالح يستلزم إجراء تحسينات فورية للتوعية بالسلامة البحرية، وقدرات الاستجابة للتسرب النفطي في غربي المحيط الهندي. ومن شأن الانسكابات العرضية، أن تتسبب في خسائر اقتصادية فادحة، وأضرار لا يمكن إصلاحها للنظام البيئي البحري الدقيق، في منطقة تفتقر إلى وسائل الاستجابة للكوارث البيئية في البحر[٢٤].

كما تساهم المسافة المتزايدة، واستهلاك الوقود، في زيادة انبعاثات الغازات الدفيئة، مع تعرّض صناعة الشحن العالمية لضغوط متزايدة، لتقليل بصمتها الكربونية؛ إذ أصبح إيجاد حلول صديقة للبيئة لطريق كيب الأطول أمرًا ضروريًّا. وفي حين أن رأس الرجاء الصالح يقدم بديلًا لقناة السويس، فإن الشحن يواجه مجموعة من التحديات في اعتماد هذا الطريق، لأي فترة طويلة[٢٥].

٤- أضرار أكثر حدة لبعض اقتصادات الدول الإفريقية

وأبرزها مصر، فهي أحد أكبر الاقتصادات في إفريقيا. ونظرًا لأن تجارة البحر الأحمر تشكّل مصدرًا أساسيًّا للدخل القومي للبلاد؛ إذ تتعامل قناة السويس عادة مع أكثر من ٩٥٪ من السفن، التي تسافر بين آسيا وأوروبا، وتسهل نحو ٣٠٪ من حركة الحاويات العالمية، وتسهم في حركة نحو ١٢٪ من تجارة السلع العالمية. وفي عام ٢٠٢٣م وحده، ساهمت عائدات قناة السويس بأكثر من ١٠ مليارات دولار في الاقتصاد المصري، ومع ذلك، تكشف البيانات الأخيرة الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وكذلك البيانات الصادرة عن هيئة قناة السويس المصرية، عن انخفاض بنسبة ٤٢٪ في الإيرادات خلال شهري نوفمبر وديسمبر عام ٢٠٢٣م، بنسبة ٣٧٪ على أساس سنوي في يناير عام ٢٠٢٤م، وهو الاتجاه الذي قد يتفاقم إذا استمرّ التصعيد العسكري، وجاء في الوقت الذي يعاني فيه الاقتصاد المصري نقصًا حادًّا في العملة الصعبة الضرورية لخدمة فاتورة الواردات الكبيرة، وتصاعد الديون الخارجية التي تجاوزت ١٦٠ مليار دولار[٢٦].

ويذكر أن قناة السويس حقّقت إيرادات قياسية بلغت ٩,٤ مليارات دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣م، وتعدّ استعادة العمليات كالمعتاد عبر القناة أمرًا بالغ الأهمية لمصر، لاستعادة شريان حياة مائي مهم، والمساعدة في معالجة الأزمة الاقتصادية المستمرة في البلاد، والنقص الحاد في العملة الأجنبية[٢٧].

وبالمثل، فإن بلدان شرقي إفريقيا، التي ترتبط تجارتها بالبحر الأحمر، مثل: كينيا، وأوغندا، وإثيوبيا، التي تعتمد على طريق قناة السويس لمعظم وارداتها من المنتجات والآلات الكيميائية من وجهة الاتحاد الأوروبي، قد أصبحت تواجه تكاليف أعلى، فضلًا عن التأخير في تسليم هذه السلع الأساسية. وأمّا المصدّرون في المنطقة، الذين يعتمدون على طريق البحر الأحمر في التصدير، فقد بدأت المخزونات في التراكم، بسبب التأخير في نقل الصادرات إلى أوروبا، مع آثار سلبية في تدفّقات إيراداتها.

كما تتعرّض إثيوبيا أيضًا لعدّة أضرار اقتصادية، بسبب اعتمادها اعتمادًا كبيرًا في تجارتها على ميناء جيبوتي على طول البحر الأحمر، لأنّها دولة غير ساحلية، فضلًا عن موجات التضخم المرتبط بارتفاع تكاليف الطاقة، لأنّها لا تنتج النفط الخام الخاص بها، وليس لديها مصفاة عاملة، وتشكّل اضطرابات البحر الأحمر مخاطر نظامية كبيرة للسفن، التي تجلب إمدادات الطاقة الحيوية، التي تعدّ أساسية للحفاظ على أعمال

الطيران الخاصة بها، والتي تظلّ مصدرًا رئيسًا لأرباح العملات الأجنبية للبلاد. وقد تؤدي اضطرابات البحر الأحمر إلى تفاقم هذا الأمر؛ نظرًا لحقيقة أنها تعطل قدرتهم على استخدام موانئ جيبوتي، ممّا يجعل من الصعب على العديد من مصادرها التقليدية للمنتجات البترولية المكررة، بما في ذلك الكويت، والمملكة العربية السعودية، والصين، والإمارات العربية المتحدة، تقديم تلك المنتجات لها. وقد تواجه أعمال الخطوط الجوية الإثيوبية التي حقّقت ٦,١ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٢٣م تحديات أيضًا، ناتجة عن ارتفاع تكاليف الطيران، ممّا يؤدّي إلى تآكل هوامش الطيران الصغيرة عادة، ويجعل من الصعب عليها التنافس مع شركات الطيران الأكبر في الشرق الأوسط.

وتأتي هذه التحديات المرتبطة باستيراد الطاقة، والسلع الغذائية الرئيسة، في الوقت نفسه الذي تواجه فيه إثيوبيا أزمة داخلية، أثّرت تأثيرًا كبيرًا في الإنتاج الأولي للغذاء (وخاصة القمح)، وكذلك تصنيع الشركات للسلع الاستهلاكية سريعة الحركة؛ ولذا فإن صعوبة عدم كسب ما يكفي من العملات الأجنبية، المرتبطة بهجمات البحر الأحمر، قد تؤثّر سلبًا في قدرة البنك المركزي الإثيوبي، على الوفاء بالتزاماته في ميزان المدفوعات، تجاه الشركات التي تلعب في الاقتصاد، وسداد قروضه الخارجية التي حصل عليها بالفعل[٢٨].

٥- أزمات تتعلق بالموانئ واللوجيستيات

على الرغم من المزايا النسبية التي حقّقتها بعض الموانئ الإفريقية، والتي ذُكِرت سابقًا، إلَّا أنَّها جاءت مزايا منقوصة، نظرًا لعدم كفاءة تلك الموانئ واللوجيستيات، في التعامل مع زيادة الطلب عليها؛ فقد زاد وصول سفن الحاويات إلى موانئ جنوب إفريقيا في أوائل مارس عام ٢٠٢٤م، بنسبة ٣٢٨٪ مقارنة بشهر ديسمبر عام ٢٠٢٣م، ممّا أدّى إلى ازدحام الموانئ في ديربان وكيب تاون. وقد أدى الارتفاع غير المتوقع في الطلب على خدمات الموانئ، ولا سيما متطلبات الوقود إلى توتر كبير. وكما أشارت شركة بورتكاست مؤخرًا، فإن مدينتي ديربان وكيب تاون، على سبيل المثال، تشهدان زيادة حادة في النشاط، ممّا يؤدي إلى ازدحام سعة الموانئ. ويشيرون أيضًا إلى أن موانئ المياه العميقة، مثل مومباسا ودار السلام، تفتقر إلى الموارد اللازمة للتعامل مع الزيادة في حركة المرور[٢٩]، وهي الأزمة التي سبق وتعرضت لها القارة الإفريقية في ظل جائحة كورونا، والتي كشفت عن مدى تعرض سلاسل التوريد الممتدة للاضطرابات، وحالات سوء الاستعداد.

٦- تعطيل لبعض وجهات التجارة الإفريقية

لقد أدّت الهجمات المستمرّة في البحر الأحمر إلى التأثير السلبي نسبيًّا في التجارة الإفريقية؛ حيث إنّ قناة السويس تعدّ الممرّ الرئيس للسوق الأوروبية، الشريك التجاري الرئيس لإفريقيا؛ إذْ تمثّل ٢٦٪ من إجمالي

الواردات الإفريقية. وتعتمد التجارة الخارجية للعديد من دول شرقي إفريقيا اعتمادًا كبيرًا على قناة السويس، وتشير التقديرات إلى أنّ ما يقرب من ٣١٪ من حجم التجارة الخارجية لجيبوتي تُوجَّه من خلال تلك القناة، وبالنسبة لكينيا، تبلغ الحصة ١٥٪، وبالنسبة لتنزانيا ١٠٪، كما تعتمد التجارة الخارجية للسودان اعتمادًا كبيرًا على قناة السويس؛ حيث يعبر القناة نحو ٣٤٪ من حجم تجارتها، وأدى زيادة وقت تسليم البضائع إلى التأثير سلبًا، على صادرات تلك الدول من بعض السلع، مثل: «الأفوكادو»، والشاي، والقهوة[٣٠].

٧- عدم استقرار سعر الصرف

إن الهجمات على البحر الأحمر يمكن أن تخلّف تأثيرات مختلطة على استقرار أسعار الصرف؛ ففي حين أن الخاسر الصافي مثل مصر، لا يزال يعاني نقص العملات الأجنبية، فإن الرابحين مثل: جنوب إفريقيا، وناميبيا، ومدغشقر، وموريشيوس، الذين سجلوا طلبًا متزايدًا على خدمات التزويد بالوقود، وإعادة التخزين، من المتوقع أن يقوموا بتجميع الاحتياطيات، التي يمكن أن توفر بعض التخفيف على المدى القصير للاقتصاد. ولكن ما زالت تحديات سعر الصرف متأصلة بإفريقيا، ومن المرجح أن تواجه بلدان شرقي إفريقيا، مثل: كينيا، وإثيوبيا، ضغوطًا على سعر صرف عملاتها، وعلى أسعار السلع، بعد زيادة تكاليف الشحن إلى المنطقة[٣١]. فعلى سبيل المثال، انخفضت قيمة النايرا النيجيرية بنسبة ٩٥,٦٪ في عام ٢٠٢٣م، وعانى الاقتصاد المعتمد على النفط بسبب تقلب الأسعار العالمية، ممّا أدّى إلى انخفاض تدفّقات النقد الأجنبي.[٣٢] وتأتي ثاني أكبر الخسائر كانت للكوانزا الأنجولية (٣٢,٨٪)[٣٣].

خاتمة

تؤثّر توتّرات البحر الأحمر تأثيرًا كبيرًا في اقتصادات إفريقيا، بسبب الموقع الإستراتيجي للبحر الأحمر، كخطّ شحن رئيس، وممرّ حيوي للتجارة الدولية. وقد أدّت الهجمات في البحر الأحمر إلى إنتاج رابحين وخاسرين، مع تحول التجارة من قناة السويس إلى طريق رأس الرجاء الصالح، ويعكس هذا التحول سعي شركات الشحن العالمية، لتجنّب المنطقة المضطربة.

ومع تعرّض معظم الاقتصادات الإفريقية لانعكاسات اقتصادية غير مرغوب فيها، بفعل تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، فإن الاضطرابات في البحر الأحمر قد تزيد من المخاوف التضخمية، وتزيد من احتمالات رفع أسعار الفائدة. وانعكست هذه التوترات أيضًا على تكاليف الشحن والتأمين، ممّا يرفع تكلفة الاستيراد لدول إفريقيا. وكما ذكرنا سابقًا، تعدّ مصر وإثيوبيا من بين الدول الإفريقية التي تضرّرت تجارتها واقتصادها الكلي أكثر من غيرها، بسبب الأزمة في منطقة البحر الأحمر.

كما سلّطت أزمة توترات منطقة البحر الأحمر الضوء على الموانئ الإفريقية، وأبرزت قدرتها على تنويع الطرق، وجني العديد من المزايا، ولكن جاء ذلك إلى جانب أوجه القصور التي تعانيها، مقارنة بالموانئ الأخرى الأكثر تقدّمًا، والمتصلة دوليًّا. ولتحويل المكاسب المستمدة من الوضع المواتي على المدى القصير، إلى فوائد على المدى المتوسط؛ فهناك حاجة إلى التطوير الفعال للموانئ، لتحسين الاتصال الشامل بشبكة النقل البحري، وخلق فرص تجارية لبلدان المرور العابر، والبلدان غير الساحلية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا التطور سيصبّ في صالح حجم التجارة بين بلدان الجنوب، بين آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأمريكا الجنوبية؛ حيث يعدّ رأس الرجاء الصالح الطريق الرئيس للشحن البحري بين هاتين المنطقتين، نظرًا لموقعه الجغرافي، الذي يربط بين الأطلسي والهندي. هذا بالإضافة إلى التأثير في صفقات التدفّقات التجارية المتنامية لدول البريكس، وفضلًا عن أن زيادة روابط الشحن مع الموانئ الإفريقية، لا تولد أعمالًا للموانئ فحسب، بل تفيد التجارة الإفريقية ككل أيضًا. كما يعدّ التعاون الإقليمي، والاستثمار في تيسير التجارة الرقمية، والبنية التحتية، وتنمية الموارد البشرية، الركائز الثلاث الأساسية المطلوبة، لتحقيق النجاح الفعال في هذا المسار.

الهوامش والإحالات

(1) Afreximbank Research, *Red Sea Attacks: Impact on African Trade and Macroeconomic Stability* (Abuja: Afreximbank, 2024), 6, https://media.afreximbank.com/afrexim/Red-Sea-Attacks-Impacts-on-African-Trade-and-Macroeconomic-Stability.pdf.

(2) "Report to Congress on Economic Effects of Red Sea Disruptions," *USNI News*, May 9, 2024, https://news.usni.org/2024/05/09/report-to-congress-on-economic-effects-of-red-sea-disruptions.

(3) Parisa Kamali, et al., "Red Sea Attacks Disrupt Global Trade," *IMF Blog*, March 7, 2024, https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2024/03/07/Red-Sea-Attacks-Disrupt-Global-Trade.

- Omar Abdel-Razek, "The Red Sea crisis and what it means for Africa," *TRT Afrika*, February 14, 2024, https://trtafrika.com/africa/the-red-sea-crisis-and-what-it-means-for-africa-16979754.

(4) Hung Tran, "What attacks in the Red Sea could mean for the global economy," *Atlantic Council*, December 18, 2023, https://www.atlanticcouncil.org/blogs/econographics/shipping-disrupted-by-attacks-in-the-red-sea/.

(5) Jim Krane, "Houthi Red Sea Attacks Have Global Economic Repercussions," *Arab Center Washington DC*, April 5, 2024, https://arabcenterdc.org/resource/houthi-red-sea-attacks-have-global-economic-repercussions.

(6) Lora Jones, et al., "Oil prices rise on US-UK strikes over Red Sea attacks," *BBC News*, January 13, 2024, https://www.bbc.com/news/business-67947795.

(7) Afreximbank Research, *Red Sea Attacks: Impact on African Trade and Macroeconomic Stability* (Abuja: Afreximbank, 2024), 8.

(8) Jonathan Yerushalmy, "Red Sea crisis explained: what is happening and what does it mean for global trade?," *The Guardian*, December 19, 2023, https://www.theguardian.com/business/2023/dec/19/red-sea-shipping-crisis-bp-oil-explained-what-is-happening-and-what-does-it-mean-for-global-trade.

(9) Jones, et al., "Oil prices rise on US-UK strikes over Red Sea attacks".

- «الاضطرابات في البحر الأحمر تُبعد ناقلات النفط وتعطل الإنتاج في أوروبا،» الشرق، (١٣، يناير، ٢٠٢٤م)، https:// asharq.com/politics/77195/الاضطرابات-في-البحر-الأحمر-ت-بعد-ناقلات-النفط/.

(10) Edith Lederer, "The Red Sea attacks are adding 10 extra days—and inflation—to 15% of all international trade, American ambassador tells UN," *Fortune*, January 4, 2024, https://fortune.com/2024/01/04/red-sea-15-percent-international-trade-10-day-journey-cape-good-horn.

(11) "Navigating global trade chaos: Exporters seek alternatives amid Red Sea attacks," *Alarabiya News*, December 21,2023, https://english.alarabiya.net/News/middle-east/2023/12/21/Navigating-global-trade-chaos-Exporters-seek-alternatives-amid-Red-Sea-attacks.

(12) Krane, "Houthi Red Sea Attacks Have Global Economic Repercussions".

(13) Daniel Dalen, et.al, "Impact of Red Sea crisis on Africa – red flag or red herring?," *Institute of Security Studies*, February 12, 2024, https://issafrica.org/iss-today/impact-of-red-sea-crisis-on-africa-red-flag-or-red-herring.

(14) "Red Sea crisis spurs maritime traffic to Cape of Good Hope, boosting South Africa's ports," *Africa News*, January 27, 2024, https://www.africanews.com/2024/01/27/red-sea-crisis-spurs-maritime-traffic-to-cape-of-good-hope-boosting-south-africas-ports/.

(15) Dalen, et.al, "Impact of Red Sea crisis on Africa – red flag or red herring?".

(16) Commander Tsietsi Mokhele, " South Africa Holds the Key – Making the Cape Route a Viable Alternative for the Red Sea Shipping Crisis," *Africa Oceans Council*, February 7, 2024, https://www.linkedin.com/pulse/south-africa-holds-key-making-cape-route-viable-e1xle/.

(17) "Red Sea crisis affects African ports," *The Economist Intelligence*, February 29, 2024, https://www.eiu.com/n/red-sea-crisis-affects-african-ports/.

(18) Afreximbank Research, *Red Sea Attacks: Impact on African Trade and Macroeconomic Stability*, 9.

(١٩) اتفاقية تيسير التجارة (TFA) هي اتفاقية عالمية، تُفووضَ عليها في إطار منظمة التجارة العالمية (WTO)، وتهدف إلى تسهيل التجارة عبر الحدود، وتقليل العقبات الجمركية، وتحسين الإجراءات الحكومية المرتبطة بالتجارة الدولية. ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في فبراير عام ٢٠١٧م، وتعدّ من الأدوات المهمة لتعزيز التجارة العالمية، خاصة للدول النامية، بما في ذلك إفريقيا.

(20) Céline Bacrot and Marc-Antoine Faure, *Red Sea Crisis and implications for trade facilitation in Africa* (Geneva: UNCTAD, 2024), https://unctad.org/news/red-sea-crisis-and-implications-trade-facilitation-africa.

(21) "The Cape of Good Hope - The Best Solution in A Worst Case Scenario," *Westbound Logistics Services Ltd*.

(22) Dalen, et.al, "Impact of Red Sea crisis on Africa – red flag or red herring?".

(23) Abdel-Razek, "The Red Sea crisis and what it means for Africa".

(24) David Willima, "Africa's oceans could pay dearly for the Red Sea Crisis," *Institute of Security Studies*, February 1, 2024, https://issafrica.org/iss-today/africas-oceans-could-pay-dearly-for-the-red-sea-crisis.

(25) "The Cape of Good Hope - The Best Solution in A Worst Case Scenario," *Westbound Logistics Services Ltd*, 2024, https://westboundglobal.com/sea-freight/the-cape-of-good-hope-the-best-solution-in-a-worst-case-scenario2/.

(26) Abdel-Razek, "The Red Sea crisis and what it means for Africa".

(27) "Red Sea crisis affects African ports," *The Economist Intelligence*.

(28) Afreximbank Research, *Red Sea Attacks: Impact on African Trade and Macroeconomic Stability*, 15.

(29) Dalen, et.al, "Impact of Red Sea crisis on Africa – red flag or red herring?".

(30) Bacrot and Faure, Red Sea Crisis and implications for trade facilitation in Africa.

(31) Afreximbank Research, *Red Sea Attacks: Impact on African Trade and Macroeconomic Stability*, 13-14.

(32) Chisom Michael, "7 worst performing African currencies in 2023," *Business Day*, January 3, 2024, https://businessday.ng/africa/article/7-worst-performing-african-currencies-in-2023/.

(33) African Development Bank, *AFRICAN ECONOMIC OUTLOOK 2024* (Abidjan: African Development Bank, 2024), 9-10.

الجريمة المنظمة في القارة الإفريقية
عوامل النشأة وتحديات الاستمرارية

د. شيماء سمير محمد حسين، متخصصة في قضايا الإرهاب والجريمة المنظمة، القاهرة.

تستشري أنماط الجريمة المختلفة في القارة الإفريقية؛ طالما انعدم الأمن والاستقرار، وتحكّمت الرشوة وفوضى انتشار السلاح، والصراعات السياسية والعسكرية، وطالما فشلت القارة في السيطرة الكاملة على معدلات انتشار الجريمة. ولعلّ أبرز مثال، هو تفشّي ظاهرة الجريمة المنظمة؛ فلقد أقرّ مؤشر الجريمة المنظمة في إفريقيا لعام ٢٠٢٣م، التابع لمشروع تعزيز استجابة إفريقيا للجريمة المنظمة، عبر الوطنية (إناكت)، أن معدل الجريمة في القارة قد زاد منذ عام ٢٠١٩م؛ ففي هذا العام، سجلت شرقي إفريقيا أعلى نسبة في مستويات الجريمة بالقارة؛ حيث تعاني المنطقة باستمرار مستويات مرتفعة من الصراعات القومية، والنزاعات المسلحة، والميليشيات غير الحكومية. وفي مقارنة بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٣م، فإنه يلاحظ ازدياد نسبة الإجرام في كل من شرقي إفريقيا، وشمال وجنوبي إفريقيا، في حين أنه انخفض، ولكن انخفاضًا طفيفًا، في غربي ووسط إفريقيا. وقد أرجع المؤشر هذه الزيادة إلى انتشار الأسواق غير المشروعة، وزيادة نفوذ العناصر الإجرامية في أنحاء القارة. كما أكد التقرير الذي ينشر كل عامين، أن ازدياد معدلات الجريمة يرتبط بعدّة عوامل، ومن أهمّها: تفشي الصراعات، وغياب الانضباط الأمني، وتراجع النظام الديمقراطي. كذلك أوضح التقرير أن جرائم الاتجار بالبشر، وانتشار أسواق تجارة الكوكايين تزداد في شرقي وغربي إفريقيا، ودول جنوب إفريقيا، ناهيك عن أن الجرائم المالية باتت أكثر أنواع الجريمة انتشارًا في القارة[1].

لذلك، كانت هناك ضرورة ملحّة، للبحث في عوامل نشأة الجريمة المنظمة، وعوامل انتشارها، لفك طبيعة التعقيد الذي تشهده في القارة الإفريقية، لما له من أهمية في فرض الاستقرار الأمني، والاقتصادي، والمجتمعي، في القارة، من خلال العمل على الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١- ما عوامل نشأة الجريمة المنظمة في القارة الإفريقية، وما عوامل استمرارها؟

٢- ما أنماط الجريمة المنظمة في القارة الإفريقية؟

٣- ما جهود مكافحة الجريمة المنظمة في القارة الإفريقية، وما أوجه تحدياتها؟

وقد اخترنا السير على المنهج الوصفي التحليلي، للإجابة عن تلك التساؤلات، لما لهذا المنهج من أهمية في وصف الظاهرة محل الدراسة، وتحليلها؛ للوقوف على أثر الدوافع الحقيقية لانتشار الجريمة المنظمة واستمرارها، رغم كل محاولات المكافحة، التي شهدتها القارة في الآونة الأخيرة. وتسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١- توضيح مفهوم الجريمة المنظمة، وفكّ التشابك بينه وبين غيره من مفاهيم الجرائم الأخرى.

٢- العمل على حصر أهم العوامل الداعمة لنشأة الجريمة المنظمة واستمرارها في القارة الإفريقية.

٣- التعرّف على الأنماط المختلفة للجريمة المنظمة في القارة الإفريقية، من واقع التقارير الرسمية الدولية.

٤- التعرّض للجهود الأمنية لمكافحة الجريمة المنظمة في القارة الإفريقية، والتحديات التي تواجهها.

ولتحقيق الأهداف السابقة، قسّمت الدراسة إلى ثلاثة محاور، فكان المحور الأول بعنوان: عوامل نشأة الجريمة المنظمة واستمرارها في القارة الإفريقية. بينما جاء المحور الثاني بعنوان: أنماط الجريمة المنظمة في القارة الإفريقية. في حين كان المحور الثالث بعنوان: جهود مكافحة الجريمة المنظمة في القارة الإفريقية؛ تحديات وإخفاقات.

المحور الأول - عوامل نشأة الجريمة المنظمة واستمرارها في القارة الإفريقية

تعدّدت وتداخلت العوامل المؤدية لاستفحال ظاهرة الجريمة المنظمة في القارة السمراء، وتنوّعت ما بين عوامل سياسية، واقتصادية، وعسكرية، وأمنية. ولكن قبل التعرّض لتلك العوامل، فإن علينا إيضاح المقصود بماهية الجريمة المنظمة، لفك التشابك المفاهيمي، بينها وبين غيرها من مفاهيم الجرائم الأخرى.

أولًا - مفهوم الجريمة المنظمة

عرَّف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات (الجريمة المنظمة) بأنّها: «ظاهرة دائمة التحول، تمس جميع البلدان، تضم ثلاثة أشخاص أو أكثر، وتتسم بقدر من التنظيم الهيكلي، ويمتد وجودها فترة من الزمن، وتهدف إلى ارتكاب واحدة - على الأقل - من الجرائم الخطيرة، مثل: الاتجار بالمخدرات، وتجارة الأسلحة، والاتجار بالبشر، والهجرة غير المشروعة، والاتجار بالسلع المقلدة، وجرائم الحياة البرية. ويكون غرضها العام، هو الحصول على منافع مادية؛ لذلك فإن عصابات الجريمة المنظمة، تجد منفعتها المادية، في توفير سلع وخدمات غير مشروعة، تحظى بإقبال شديد من عامة الناس»[٢].

وغالبًا ما تجمع بين أفراد الجريمة المنظمة روابط مشتركة، كالجغرافيا، أو العرق، أو أواصر الدم[٣].
بينما قدّمت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة لعام ٢٠٠٠م تعريفًا أكثر شمولًا في اتفاقية باليرمو، وهي أول وثيقة تنصّ على تعريف قانوني للجريمة المنظمة، باعتبارها: «منظمة ذات هيكل تنظيمي، مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن، وتعمل بصورة متضافرة، بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة، أو الأفعال المجرمة، وفقا لهذه الاتفاقية، من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية، أو منفعة مادية أخرى»[٤].

ثانيًا - خصائص الجريمة المنظمة

ولمحاولة فك الالتباس، الذي قد يحدث في تعريف ماهية الجريمة المنظمة، فقد وضع المتخصصون بعض الخصائص التي تتميّز بها عن غيرها من الجرائم، ولعلّ أهمّها:

١- **عدد الأعضاء:** اشترط أن يكون عدد أعضاء عصابة الجريمة المنظمة مجموعة لا تقلّ عن ثلاثة أشخاص فأكثر.

٢- **التنسيق:** إن أهمّ ما يميّز الجريمة المنظمة هو توافر عنصر التنسيق والتنظيم، وهو ما يعني التحضير والتنفيذ بأسلوب منهجي منظّم، لا يعتمد على العشوائية، بل يقوم على أساس النظام والاحترافية، والتنسيق بين جميع أعضاء العصابة، مع خضوع جميع الأعضاء داخل التنظيم لقائد أو زعيم، يتمتّع بطابع السرية[٥].

٣- **التخطيط والاحترافية:** يحتاج العمل الناجح بمنظمات الجريمة المنظمة إلى وجود فئة من المحترفين، الذين يملكون خبرات معينة، ودراية كاملة، تمكّنهم من سدّ جميع الثغرات القانونية، والاقتصادية، والسيبرانية، أمام أجهزة القانون وكشف الجريمة. كذلك لا بدّ أن يتمتّع هؤلاء الأفراد بقدر عالٍ من السرية؛ حيث إن إفشاء الأسرار داخل هذه النوعية من المنظمات قد تكلّف عضو المنظمة حياته.

٤- **البناء الهرمي التسلسلي:** تتميّز منظّمات الجريمة المنظمة بالتسلسل الهرمي، الذي يتحكّم في السلطة داخل المنظمة، وهذا التدرج يمنح القادة والرؤساء السرية وعدم التتبع، كما يمكّن من المحافظة على تطبيق جانب السرية، وصعوبة الوصول إلى القائد، أو ما يسمى العقل المدبر.

٥- **الاستمرارية:** لا بدّ أن يتوفر عنصر الاستمرارية في أداء عصابة الجريمة المنظمة، حيث لا يتوقف العمل بمجرد وفاة الزعيم، ولا تنشأ لتأدية غرض أو جريمة معينة فقط ثمّ تتوقّف، فما دام أنّها تسعى لتحقيق الربح، فهي تعمل حتى بعد وفاة قادتها؛ فيتولّى قائد آخر قيادة المجموعة.

٦- **استخدام العنف:** تستخدم الجماعات الإجرامية المنظمة في نطاق عملها أعمال العنف والابتزاز، ولم يقتصر الأمر على استعمال العنف المادي فقط، بل يُستَخدم العنف المعنوي في صورة تهديد وتخويف، من أجل الحثّ على القيام بعمل معين تجاه السكان، واستعمال العنف - أحيانًا - تجاه الدولة، وذلك في حالة فشل المنظمة الإجرامية في استخدام الرشوة أو التهديد، لإخضاع السلطات، واتخاذ إجراءات في صالحها.

٧- **تحقيق الأرباح:** تتميّز الجريمة المنظمة عن غيرها من الجرائم، وخاصة الجرائم السياسية، كجرائم الإرهاب - مثلًا - بأنّها تهدف في المقام الأول، إلى تحقيق المنفعة المادية، وجني الأموال؛ فكلما استجدت أنشطة إجرامية تجني الأرباح، كان لعصابات الجريمة المنظمة دور فيها، حيث تتفنن في تطوير الأعمال الإجرامية، بما يستجدّ على تطورات ومتطلبات العصر.

٨- **عابرة الحدود الوطنية:** لا بدّ أن يتّسم التنظيم بنشاطه العابر للحدود؛ أي أن يكون للمجموعة الإجرامية انتماء، وأعمال خارج حدود الدولة الواحدة، كذلك يمكن أن تحتوي العصابة على مجموعة جنسيات مختلفة[٦].

ثالثًا - عوامل نشأة الجريمة المنظمة في القارة الإفريقية

تكاتفت العوامل الدافعة للجريمة المنظمة في القارة، مع العوامل المساهمة في استمراريتها، ونستطيع إبراز أهم تلك العوامل، وعلى النحو الآتي:

١- فشل أنظمة الحكم والإدارة

أكدت تقارير ومؤشرات قياس الجريمة، وعلى رأسها مؤشر (إناكت) وجود علاقة صريحة بين فشل أنظمة الحكم وغياب المؤسسات الديمقراطية في الدول، وارتفاع معدل الجريمة المنظمة في القارة.

كما أكد تقرير ارتفاع نسبة الجريمة، نتيجة لاحتدام الصراعات في بعض الدول؛ فهناك محافظة (كابو ديلجادو) بموزمبيق، تلك التي نتج عن الصراع الدائر فيها ارتفاع نسبة عدة أنشطة اقتصادية غير مشروعة، منها تجارة المخدرات؛ حيث يعدّ من إحدى نتائج الصراع وعدم الاستقرار تمويلُ الأسواق غير المشروعة. كذلك كشف التقرير عن أن بعض البلدان، التي سجلت أعلى معدلات للجريمة، على غرار كينيا، وليبيا، ونيجيريا، والكونغو الديمقراطية، كانت قد شهدت صراعات في عام ٢٠٢٢م؛ فلقد شهدت كينيا ارتفاعًا لأعمال العنف حول الانتخابات في عام ٢٠٢٢م، ونيجيريا في عام ٢٠٢٣م؛ ممّا أدّى إلى تسجيل عدد من أحداث العنف، كاستهداف المدنيين، والتمرد المسلح، وحرب العصابات، وقطع الطرق، وأعمال الشغب، كما أن هناك دولًا في شمالي إفريقيا، مثل: ليبيا، ما زالت

تعاني التراجع في القدرة على مواجهة الجريمة، وهذا راجع إلى أنها ما زالت تتعافى من الصراعات، في حين تحسنت مستويات القدرة على مواجهة الجريمة في بعض الدول في وسط وغربي إفريقيا، بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٣م، نتيجة للاستقرار، الذي يساعد على تنسيق جهود التعاون الدولي، للتصدي لنمو الأسواق غير المشروعة[٧].

٢- العوامل الهيكلية ودورها في ارتفاع معدل الجريمة المنظمة

حاول الخبراء المختصون تفسير عوامل ظهور الجريمة المنظمة باعتماد المنهج الهيكلي، والتأكيد على دور العوامل النظامية في ارتفاع الجريمة، على حساب السلوك الفردي للأشخاص؛ فهناك ثمة إجماع على الدور الذي تلعبه تلك العوامل النظامية، المتمثلة في السمات الاجتماعية، والقانونية، والسياسية، للنظام الدولي، وارتفاع الجريمة؛ فهي بالضرورة لا تؤسس عوامل ظهور للجريمة بوجه رئيس، ولكنّها تساعد على خلق الظروف والبيئة السانحة لازدهار الجريمة المنظمة واستمرارها؛ حيث سوء توزيع الموارد الاقتصادية في النظام الدولي، والفجوة الكبيرة في توزيع الدخل، وازدواجية السياسات، وافتقاد العدالة وتطبيق القانون في المجتمع الدولي، وهذه تعدّ بمنزِلة عوامل وسيطة مساهمة في ارتفاع نسبة الجريمة[٨].

٣- تدفق المرتزقة

يعدّ استمرار تدفّق المرتزقة والقوات الأجنبية في القارة الإفريقية، في ظل غياب القوانين الوطنية أو ضعفها، أحد عوامل انتشار الأشكال المختلفة للجريمة المنظمة، ومنها ظاهرة الاتجار بالبشر؛ فقد صرح أيمن عقيل، رئيس مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، بأن: الأزمة السياسية والأمنية، واستمرار تدفق المرتزقة والقوات الأجنبية في البلاد - مشيرًا إلى الحالة الليبية - جعل ليبيا بيئة سانحة لانتشار ظاهرة الاتجار بالبشر، داعيًا السيد عقيل جميع الأطراف الليبية إلى إرساء قواعد السلام، من خلال التعجيل بإخراج المرتزقة الليبيين، والعناصر المتطرفة كافة، التي تعمل على استمرار ظاهرة الاتجار بالبشر[٩].

٤- نموذج الدولة الفاشلة

عرف تشارلز. ث. كال الدولة الفاشلة، عن طريق تقديم مفهوم أكثر موضوعية، أطلق عليه اسم (نطاق الفراغ)، ومن خلاله يحدّد ثلاث فجوات في إطار العمل، لم تعد الدولة قادرة على توفيرها، عندما تبدأ الدولة تعاني الفشل، ولعل تلك الفجوات هي:

- توفير الاحتياجات الأساسية: عندما لا تعود الدولة قادرة على تقديم السلع والخدمات الأساسية بأسلوب فعّال للشعب.

- الأمن: وذلك عندما تفشل الدولة في توفير الحماية لشعبها من الغزو المسلح.
- الشرعية: وتكون عندما ترفض أغلبية النخب السياسية في الدولة والمجتمع القواعد المنظمة للسلطة، وتراكم ثروات الدولة، وسوء توزيعها[١٠].

وبالنظر إلى الفجوات السابقة، نجد أن جماعات الجريمة المنظمة تعمل على استغلالها، وخاصة في حالة عدم وجود سيطرة فعلية على الاقتصاد في الدول الفاشلة؛ فتسعى الجماعات الإجرامية إلى تدعيم الصلات مع جهات رسمية، لها شرعيتها من جانب، وتحالفات مع جهات أخرى إجرامية من جانب آخر، بأسلوب سريّ؛ ممّا يفسح المجال لإقامة مشروعات مشروعة، وغير مشروعة.

كذلك فإن عدم الاستقرار السياسي في الدول الفاشلة يعدّ من أهمّ أسباب انتشار الجريمة المنظمة، ومن نتائج هذه الحالة، انتشار الحروب والنزاعات الأهلية الداخلية؛ فزعزعة استقرار السلطات الشرعية في الدولة يعمل على تهيئة الأجواء لانتشار التجارة غير المشروعة، خاصة في ظل تردّي الأوضاع الأمنية، وانتشار الفساد، وعدم إحكام القبضة الأمنية على الحدود[١١].

خريطة توضح مؤشر الدول الهشة في العالم عام ٢٠٢٣م[١٢]

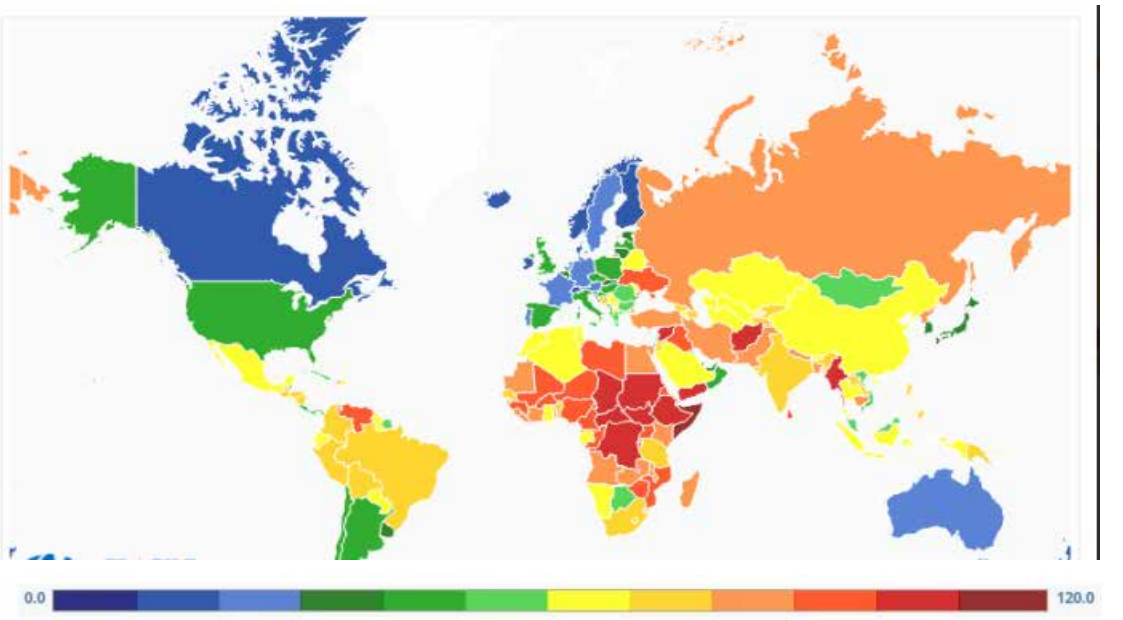

يوضح النموذج السابق خريطة الدول الهشة في العالم لعام ٢٠٢٣م، والتي شملت دولًا إفريقية مثل: الصومال، والكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، وإفريقيا الوسطى، وتشاد، وإثيوبيا، فقد صنّفت تلك المجموعة باعتبارها الدول الأكثر هشاشة، ضمن دول القارة الإفريقية، وكانت في مقدمتها الصومال، التي احتلت المرتبة الأولى عالميًّا، وذلك نتاجًا لعدم قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها، وأداء وظائفها، مع إخفاقات مؤسساتها عن تلبية احتياجات المواطنين. وجاء تقييمها في إطار الإنذار المبكر للصراعات، ضمن فئة التحذير المرتفع للغاية، وبذلك تسير بها نحو مصطلح الدولة الفاشلة[١٣].

المحور الثاني: أنماط الجريمة المنظمة في القارة الإفريقية

«تشمل الجريمة المنظمة، على الصعيد الدولي، جميع أنواع الاتجار، كالاتجار بالأشخاص، والمخدرات، والأسلحة، والعربات المسروقة، والحيوانات، والنباتات البرية، وما ينتج عن ذلك من فساد وغسل أموال. وازدادت هذه الجريمة على نحو ملحوظ، مع نمو حركة تنقّل الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال، وهي تواكب التطوّرات التقنية، وباتت تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، لإعادة تدوير الأموال القذرة، أو لصقل أنشطتها التقليدية، أو لاستحداث أنشطة جديدة، من قبيل جرائم الفضاء الإلكتروني على سبيل المثال»[١٤].

وبالنظر إلى أنماط الجريمة المنظمة في القارة الإفريقية، فإنّنا نجدها تعدّدت على النحو الآتي:

أولًا – جرائم تجارة الأعضاء

تعدّ جرائم تجارة الأعضاء البشرية من أهم المشكلات التي تواجه أجهزة إنقاذ القانون، ومؤسسات مكافحة الجريمة؛ وذلك نتيجة لنقص الأعضاء البشرية، التي يعانيها العالم أجمع. ورغم انتشار هذه التجارة في مناطق كثيرة في العالم، إلّا أنّ هناك بعض الأماكن، التي تمثل بها ظاهرة الاتجار بالأعضاء سمة سائدة، وتشكل فيها خطورة تدعو للقلق، ولعل أكثرها شمالي وغربي إفريقيا، نظرًا لما تمثّله قطاعات كبيرة من السكان، التي تحت خط الفقر، علاوة على النازحين، الذين تُستغّل احتياجاتهم لهذا الغرض.

والجدير بالذكر، أن عصابات الجريمة المنظمة، الضالعة بالاتجار بالأعضاء، لها وجود في شمالي وغربي إفريقيا، وفي المقدمة دول مثل: نيجيريا، والنيجر، ومالي، والسنغال، وتساعدها في تسهيل دورها، علاقاتها بالقطاع الطبي، في كل من البلدان الإفريقية، وخارجها من دول الشرق الأوسط وآسيا؛ فوفقًا لمعلومات الخبراء والمتخصصين، فإنّه لا يمكن الاتجار بالأعضاء البشرية، إلّا من خلال شبكات متشعبة، نظرًا لخصوصية هذه النوعية من التجارة، وما تقتضي من أطباء متخصصين، ومتطلبات لوجستية، ورعاية صحية للمتبرعين، وغرف عمليات، ومعامل تحاليل، وغير ذلك.

وهناك ما يعرف بسياحة زرع الأعضاء؛ فيسافر مريض إلى الخارج لشراء عضو بشري وزرعه، بطريقة غير مشروعة، من خلال عصابات الجريمة المنظمة في شمالي وغربي إفريقيا، وتُجرى عمليات الزراعة إمّا في شمالي إفريقيا، بأعضاء حُصِل عليها محليًّا بوجه غير قانوني، أو تجرى العمليات في مكان خارج إفريقيا، بأعضاء حُصِل عليها من مواطنين من شمالي وغربي إفريقيا، بوجه غير قانوني[١٥].

وتختلف أساليب استقطاب ضحايا زراعة الأعضاء في القارة الإفريقية، باستخدام أشكال العنف، والتهديد، أو الإغراءات المادية، والوعود بتوفير فرص عمل في الخارج، وغالبًا ما يتلقى المتبرع أو الضحية مبالغ أقلّ ممّا يحصل عليه السمسار، وأحيانًا لا يتلقى أي مبالغ، ناهيك عن المخاطر الصحية التي يعانيها المتبرع بعد ذلك، نتاج العمليات الجراحية.

وتعدّ جريمة الاتجار بالبشر في القارة الإفريقية من الظواهر التي تواجه صعوبة التصدي لها من أجهزة القانون؛ وذلك وفقًا لما أكّده السيد (سيريل غو)، مدير الدعم الميداني والتحليل في الإنتربول، أنه «على الرغم من أن الاتجار بالبشر لنزع أعضائهم، ليس ظاهرة جديدة، إلا أنه من الجرائم التي لا يبلغ عنها بقدر كاف؛ نظرا لطابعها السري، وما يقترن بذلك من عدم التوعية به في أوساط إنقاذ القانون، وانعدام قنوات تبادل المعلومات بين القطاع الصحي والشرطة»[١٦].

ثانيًا – جرائم الاتجار بالأشخاص

تُجرى جرائم الاتجار بالأشخاص، بقصد تجنيد أشخاص، أو نقلهم، أو إيوائهم، أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة، أو استعمالها، أو غير ذلك من أشكال القسر، أو الاختطاف، أو الاحتيال، أو الخداع، أو استغلال السلطة، أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ، أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر، لفرض الاستغلال.

وتعدّ هذه هي أهم أشكال الاتجار بالبشر:

- الاستغلال الجنسي للأفراد، لأغراض البغاء، أو إنتاج المواد الإباحية.
- استغلال الأفراد بالعمل الجبري أو الاسترقاق.
- الاستغلال لأغراض الزواج الحقيقي أو الصوري.
- الاختطاف بواسطة التهديد، أو الاحتيال، أو استعمال القوة، لأغراض زرع الأعضاء البشرية.
- تجنيد الأفراد والأطفال، بقصد استخدامهم بالقيام بأنشطة عسكرية، بأسلوب إجباري[١٧].

والجدير بالذكر، أن أعداد المهاجرين الأفارقة، الذين يُستغلَّون في رحلاتهم للهجرة إلى أوروبا والشرق الأوسط، في تزايد مستمر؛ حيث تشهد منطقة غربي إفريقيا حضورًا مكثّفًا لعصابات الاتجار بالبشر، والتي

تعمل في مجال تهريب المهاجرين؛ فوفقًا لما أقرّت به الوكالة النيجيرية لحظر الاتجار بالبشر (NAPTIP)، فإن أكثر من ١٥ ألف امرأة وفتاة نيجيرية، حاولن الهجرة إلى أوروبا، ظللن عالقات في دولة مالي.

والملاحظ أنه وفق آراء الخبراء في غربي إفريقيا، والذين أكدوا أنه على الرغم من وجود أدلة واضحة على تزايد انتشار عصابات الاتجار بالبشر، والعبودية الحديثة، إلَّا أنّه نادرًا ما تُتَّخذ إجراءات قانونية، أو محاكمات للمتهمين بالانتماء لهذه العصابات، وهؤلاء هم مَن يُغرُون الضحايا بالهجرة، من أجل حياة أفضل في أوروبا[١٨].

ثالثًا - تجارة المخدرات

أضحت تجارة المخدرات أحد أهم الأنشطة غير المشروعة في القارة الإفريقية، وخاصة منطقة غربي إفريقيا، تلك التي تعدّ مركزًا لعبور المخدرات، التي تنتقل بين عصابات الجريمة المنظمة في أمريكا اللاتينية، والتجار والزبائن في أوروبا.

ولم يقتصر الأمر على المخدرات، خاصة تجارة الكوكايين والهيروين الأشد تأثيرًا، بل بدأ تجار المخدرات في نقل المؤثرات العقلية، والميتامفيتامين، عبر إفريقيا، وفق ما أقرّه دكتور جون ندوغوتس، مدير مركز التميز لمكافحة الإرهاب، التابع لمنظمة التنسيق بين رؤساء شرطة شرقي إفريقيا.

والملاحظ أنه لم تعد الحدود الداخلية وضعف تأمينها في القارة الإفريقية، الممرّ الوحيد لتجارة المخدرات، بل باتت المناطق الساحلية من أبرز نقاط تهريب المخدرات، لا سيّما بعيدًا عن الموانئ الرسمية، حيث يلجأ الصيادون إلى الاتجاه لتجارة المخدرات، في ظل انهيار الثروة السمكية، بسبب الصيد غير القانوني، من أجل تعويض المكسب؛ فيتّجهون إلى التواصل مع تجار المخدرات في عرض البحر، ثم العمل على نقل المخدرات إلى الشاطئ، عبر المياه الساحلية في نقاط التأمين، التي تقل فيها الدوريات الأمنية، ناهيك عن تجاهل الحكومات الوطنية للمناطق الحدودية؛ ممّا يدفع بسكان هذه المناطق إلى الاتجار بالمخدرات، لتأمين تكاليف معيشتهم؛ فعلى سبيل المثال، يوجد بين غانا وبوركينا فاسو ٤٤ معبرًا حدوديًّا رسميًّا، منها نحو ١٩٠ معبرًا غير رسمي، تُستَخدم بين البلدان، لأغراض التعليم، أو العمل، أو لأغراض أخرى[١٩].

رابعًا - تجارة السلاح

تجد تجارة السلاح في القارة الإفريقية رواجًا واسعًا، وسوقًا كبيرًا لها، وبخاصة في ظل الفراغات الأمنية التي تشتهر بها القارة، فقد أكّدت العديد من الإحصائيات أن هناك ١٠٠ مليون سلاح صغير متوفر في إفريقيا، خاصة في دول القرن الإفريقي، ودول الحزام العنيف بوسط إفريقيا، وفيها تمثل البنادق جزءًا من ثقافة

بعض الدول الإفريقية، على غرار دول كالصومال، والسودان، والكونغو، والتي يمتلك أغلب أفرادها بندقيات من طراز AK٤٧ (الكلاشينكوف الروسي)، والتي توجد أسواق مفتوحة لشرائها، وسعرها يعادل سعر السلع التموينية. كذلك تتخذ الدول الكبرى المصنعة للسلاح، كالولايات المتحدة، وروسيا، وألمانيا، والصين، من القارة الإفريقية مركزًا رئيسًا للصناعة، في الوقت الذي تتمركز فيه معظم المصانع الأجنبية للتجارة غير المشروعة للسلاح، في كل من (أوغندا، والكاميرون، وكينيا، ونيجيريا، وزيمبابوي)، علاوة على الدور الذي لعبته إسرائيل مؤخرًا، في إمداد مناطق النزاع في القارة الإفريقية بالأسلحة غير المشروعة، التي تصل إلى أيدي التنظيمات الإرهابية، والجماعات المسلحة، تحت اسم المساعدات العسكرية، لتأجيج ميزان الحرب في القارة الإفريقية[٢٠]. فقد ركّزت إسرائيل في اختراقاتها على ٦ بلدان إفريقية، وهي: توغو، ورواندا، وجنوب السودان، والكاميرون، والكونغو.

خامسًا – تجارة السلع المقلدة

«تشير تجارة السلع المقلدة إلى إنتاج سلع غير حقيقية، ونقلها، وتخزينها، وتوزيعها، وبيعها. وتكون السلع المقلدة إما مزورة بشكل متعمد واحتيالي، بمعلومات خاصة عن الهوية أو المصدر، أو تكون عبارة عن تقليد احتيالي للعلامات التجارية المسجلة، ينطوي على سرقة علامة تجارية»[٢١].

ولم يقتصر الوضع على تجارة السلع والعلامات التجارية المقلدة، بل هناك أيضًا سوق للأدوية المقلدة؛ فوفقًا لتقرير صادر عن الأمم المتحدة، أكد أن هناك ما يقرب من ٢٧٠ ألف حالة وفاة، تحدث في إفريقيا جنوب الصحراء سنويًّا، تكون مرتبطة بمضادات الملاريا المزيفة، أو بأدوية أخرى مقلدة؛ حيث غالبًا ما تباع الأدوية المقلدة، أو منتهية الصلاحية في الأسواق، نتيجة لارتفاع أسعار الأدوية الأصلية في الصيدليات، وهو ما يدفع السكان لشراء الأدوية المقلدة، أو ذات الجودة المنخفضة؛ ممّا يؤدي إلى الكثير من الكوارث.

وقد أكّد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن الموانئ البحرية الرئيسة في غربي إفريقيا تستخدم لجلب الأدوية والإمدادات الطبية إلى دول الساحل، في حين أنه تُهرِّبها بعد ذلك عصابات الجريمة المنظمة بطرق التهريب التقليدية، عن طريق البر، كما أشار إلى أنه تُهرَّب كميات صغيرة عن طريق الجو، باستخدام الركاب، أو الشحنات البريدية.

كذلك كشفت التحقيقات أن نوعية الأشخاص المتورطين في جرائم الأدوية المغشوشة والمهربة، وخاصة في دول الساحل، هم موظفو شركات الأدوية، وموظفو إنقاذ القانون، والمسؤولون العموميون، وموظفو الوكالات الصحية، والباعة المتجولون، ناهيك عن ارتباط بعض الجماعات المسلحة والإرهابية بالاتجار بالمنتجات الطبية في منطقة الساحل[٢٢].

سادسًا – الجرائم المتعلقة بالحياة البرية

تشمل هذه النوعية من الجرائم الصيد الجائر للحيوانات، والاتجار غير المشروع بها، فضلًا عن حيازة أنواع حيوانية مشمولة بالحماية، بموجب القانون الوطني، أو الاتفاقيات الدولية، كذلك تشمل الجرائم المتعلقة بالحياة النباتية الاتجار غير المشروع، أو حيازة الأنواع المشمولة باتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية، المعرضة للانقراض (SETIC)، فضلًا عن الأنواع الأخرى المحمية بموجب القانون الوطني[٢٣].

ولقد أكد أحد التقارير الحديثة الصادرة عن الأمم المتحدة، أن الاتجار غير المشروع بالحياة البرية، يؤثر في ٤٠٠٠ نوع من الحيوانات والنباتات، على الرغم من جميع الجهود المبذولة للحدّ من الجرائم على مدار عقدين[٢٤].

كما أشار تقرير الأمم المتحدة الخاص بجرائم الحياة البرية العالمية لعام ٢٠٢٤م، الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إلى أنه صُودِر نحو ١٣ مليون قطعة في الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢٤م. كذلك كشف التقرير أن لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى دورًا بارزًا في التجارة غير المشروعة بموارد الحياة البرية، وتدفق هذه الموارد إلى قارة آسيا[٢٥].

وجدير بالذكر، أن ما تقوم به عصابات الجريمة المنظمة، من إفساد السلطات الوطنية لتلك الدول، يكمن في صميم الكثير من عمليات الاتجار بالحياة البرية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ولكن نادرًا ما تتعامل الحكومات مع البشر في هذا الجانب، بل تكتفي بالتركيز على قوانين البيئة[٢٦].

سابعًا – الجرائم السيبرانية

تعدّ الجرائم السيبرانية أو الإلكترونية أحد أشكال الجرائم المنظمة، الأمر الذي يزيد من تفاقم الطابع المعقد لهذه النوعية من الجرائم[٢٧].

وتأخذ الجرائم السيبرانية عدة أشكال، ومنها: شنُّ هجمات على مرافق تكنولوجيا المعلومات الوطنية الحساسة، وجرائم الاحتيال الإلكتروني، والتجارة الإلكترونية غير القانونية في سلع غير مشروعة، كالسلاح والمخدرات، كذلك استغلال الأطفال، والتعدي عليهم جنسيًّا من خلال الإنترنت، أو ابتزاز الأشخاص من خلال التهديد بتداول صور شخصية دون موافقة أصحابها[٢٨].

والملاحظ، أنه طبقًا لمؤشر الأمن السيبراني العالمي لعام ٢٠٢٠م، والذي يصدر كل خمس سنوات عن الاتحاد الدولي للاتصالات ITU، حيث يعمل على قياس مدى التزام ١٩٣ دولة بالأمن السيبراني، فقد جاءت الدول الإفريقية في مرتبة متأخرة، وأبرزها الدول الآتية:

١- غينيا الاستوائية ---- المرتبة ١٨٠ عالميًّا.
٢- إريتريا – جيبوتي – بورندي ------ المرتبة ١٧٩ عالميًّا.
٣- جمهورية إفريقيا الوسطى ---------- المرتبة ١٧٦ عالميًّا.
٤- جزر القمر --------- المرتبة ١٧٥ عالميًّا.
٥- الكونغو الديمقراطية ------ المرتبة ١٧٠ عالميًّا.
٦- جنوب السودان --------- المرتبة ١٦٩ عالميًّا.
٧- ليسوتو ----- المرتبة ١٦٤ عالميًّا.
٨- ليبيريا ------ المرتبة ١٦٢ عالميًّا.
٩- غينيا بيساو ---- المرتبة ١٦١ عالميًّا.
١٠- مالي -------- المرتبة ١٦٠ عالميًّا[٢٩].

وابتداءً من فبراير عام ٢٠٢٣م، ذكرت شركة African Business أنّ ما يقرب من ٩٠٪ من الشركات الإفريقية كانت تعمل بدون بروتوكولات الأمن السيبراني المعمول بها؛ ممّا يجعلها عرضة بأسلوب متزايد للتهديدات السيبرانية، مثل: هجمات القرصنة، والتصيد الاحتيالي، والبرامج الضارة. كما كشفت شركة الأمن السيبراني متعدّدة الجنسيات Kaspersky، أن دول: نيجيريا، وجنوب إفريقيا، وكينيا، لديها أعلى مستوى من التهديد السيبراني في القارة.

ولقد صُنِّفت جرائم التجسس، بصفتها أكثر أنواع التهديدات شيوعًا في جنوب إفريقيا، حيث تراكمت ١٠٦٠٠٠ محاولة هجوم سيبراني. كما لوحظت محاولات هجوم مماثلة في نيجيريا، بما يقرب من (٤٦,٠٠٠) هجوم، وهو من نوعية الهجمات نفسها التي وصلت إلى ١٤٣,٠٠٠ هجوم في كينيا[٣٠].

ثامنًا – جرائم القرصنة

تعدّ جرائم القرصنة أحد مهدّدات الأمن البحري في القارة الإفريقية، فهي ليست قاصرة على عصابات الجريمة المنظمة فقط، بل تمارسها أيضًا الجماعات الإرهابية عن طريق استغلال المجال البحري، لتحقيق مكاسب قد تأخذ أشكال عمليات ابتزاز للشركات، وفرض الإتاوات، وسطو للسفن، وتهريب للسلع، فنجد حركة شباب المجاهدين في الصومال تعتمد على تهريب الفحم، كمصدر دخل مهم لها، بينما تكون جرائم القرصنة من ناحية أخرى في خليج غينيا بدافع سرقة النفط الخام، وتعدّ غينيا بمنزِلة بؤرة للقرصنة على مستوى العالم في خلال الـ ١٥ عامًا الماضية[٣١].

تاسعًا - جريمة غسيل الأموال

إن جريمة غسيل الأموال في إفريقيا تأخذ شكلًا فريدًا؛ فغالبًا ما يُحصَل على الأموال غير المشروعة من الفساد، وتجارة الأسلحة، والأنشطة الإجرامية المختلفة. ويرجع تعقيد مشهد مكافحة غسيل الأموال في القارة، إلى أن طبيعة غسل الأموال العابرة للحدود، تتطلّب تعاونًا دوليًّا، وتبادلًا للمعلومات، ممّا يطرح تحديات من حيث التنسيق، والأطر القانونية والأمنية[٣٢].

ولقد تم سرد غسل الأموال القائم على التجارة، كواحدة من الجرائم المالية، التي تحدث في إفريقيا بصورة واضحة. وقد تتخذ في بعض الأحيان شكل فواتير تجارية خاطئة، أو تكييف وسائل غير مشروعة، في نقل البضائع من بلد إلى آخر، لتجنب دفع الرسوم الضريبية.

حيث أدّت الطبيعة المرهقة للضرائب، التي تفرضها الحكومة على الشركات التجارية العاملة في إفريقيا، إلى التهرب الضريبي. وقد عُدَّ هذا كواحدة من الجرائم المالية في إفريقيا، التي لها عواقب وخيمة على النمو الاقتصادي، للعديد من البلدان الإفريقية[٣٣].

المحور الثالث - جهود مكافحة الجريمة المنظمة في القارة الإفريقية: تحديات وإخفاقات

أولًا - جهود الأمم المتحدة

تعدّ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي اعتمدت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٥/٢٥ في ١٥ نوفمبر عام ٢٠٠٠م، الصك الدولي الرئيس، لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والتي دخلت حيز التنفيذ في ٢٩ سبتمبر عام ٢٠٠٣م، حيث أُلحق بالاتفاقية ثلاث بروتوكولات، تستهدف مجالات ومظاهر محددة للجريمة المنظمة، تضمنت الآتي: بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال. وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو. وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية، وأجزائها، ومكوناتها، والذخيرة، والاتجار بها بصورة غير مشروعة[٣٤].

ولقد قدّم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة، لمنطقة الشرق الأوسط، وشمالي إفريقيا في عام ٢٠٢٣م مساعدة تقنية، بلغت قيمتها نحو ٢٩٣ مليون دولار إلى البلدان في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وشمالي إفريقيا، كما عمل المكتب على اتباع خطة شاملة، ضمنت التركيز على عدة جوانب، ومنها:

١- اتباع نهج متوازن لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية.
٢- تعزيز التصدي للجريمة المنظمة.
٣- مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.

٤- معالجة جوانب النقاط الخفية لجرائم الاتجار بالأشخاص – التحقيق، والمحاكمة في جريمة الاتجار بالأشخاص، بغرض انتزاع الأعضاء.
٥- التصدي للفساد والجرائم المالية.
٦- تعزيز العدالة الجنائية ومنع الجريمة والعنف.
٧- مساعدة الناجيات من العنف من خلال الرعاية الصحية[٣٥].

والملاحظ أنه على الرغم من إحراز التقدّم من جانب الأمم المتحدة، لتخفيف التهديدات المصاحبة لانتشار الجريمة المنظمة، في مناطق كغربي إفريقيا، ومنطقة الساحل، إلَّا أنّها تواجه تحديات أبرزها: عدم الاستقرار السياسي، والصراعات الداخلية، علاوة على اتساع المنطقة الجغرافية، وقدرات الاستيعاب المحدودة للدول، مع عدم كفاية الموارد المتاحة، وعدم وجود تنسيق جيد على المستويات كافة، ممّا يحدُّ من استمرار المبادرات، ونجاح الإستراتيجيات.

كما أنه لا يمكن لبعثة الأمم المتحدة أن توفر الدعم، لإصلاح الأمن بوجه متكامل، واستعادة سلطة الدولة على أراضيها كافة؛ فهناك على سبيل المثال جمهورية إفريقيا الوسطى، والتي يواجه فيها موظفو الأمم المتحدة من قوات حفظ السلام، وموظفي الإغاثة، تهديدًا من نوع آخر، وهو انتشار العبوات الناسفة، التي راح ضحيتها أفراد من بعثة الأمم المتحدة في أثناء القيام بوظائفهم؛ ممّا دفع الأمم المتحدة إلى الدعوة لتنفيذ خطة تعاون حدودي، من خلال تفعيل لجان حدودية، تضطلع بدور تعاون مشترك بين جمهورية إفريقيا الوسطى، ودول الجوار، لصد جميع أشكال الأنشطة غير القانونية، التي تكون عبر الحدود، وفي أولوياتها مراقبة انتشار الأسلحة وتدفقها[٣٦].

ثانيًا- جهود المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)

كان للإنتربول جهود بارزة في التصدي للجريمة المنظمة في إفريقيا، خاصة منطقة غربي إفريقيا، وأبرز مثال التصدي لعصابة Black Axe الدولية، في الفترة من ٢٦- ٣٠ سبتمبر عام ٢٠٢٢م، فقد قام الإنتربول بعدة عمليات، كان أبرزها عملية Jackal، التي حشدت من خلالها قوات الشرطة، ووحدات مكافحة الجريمة المالية، وأجهزة مكافحة الجريمة السيبرانية، من ٢١ دولة في العالم، بغرض استهداف العصابة الإجرامية Black Axe، ومعها مجموعات أخرى مماثلة من عصابات الجريمة المنظمة، ولقد أسفر عن عملية Jackal عدة إجراءات تمثّلت في:

- إغلاق أكثر من ٢٠٠ حساب مصرفي، مرتبط بعائدات تجارات غير مشروعة، ناتجة عن جرائم مالية إلكترونية.

- اعتقال العديد من زعماء عصابات الجريمة المنظمة، التي تشكّل تهديدًا على الأمن العالمي.
- مصادرة أو تجميد ٢,١٥ مليون يورو.
- إغلاق ٢٠٨ حسابات مصرفية[٣٧].

ولكن على الرغم من تحقيق الإنتربول نجاحات ملحوظة، إلَّا أنّه أيضًا يواجه عدة تحديات، ولعلّ أهمّها التحقيقات، وملاحقة المجرمين في البلدان المختلفة، علاوة على تحديات أخرى يفرضها نقص المعلومات والموارد. كما أن التطور التقني المستمر للجريمة الإلكترونية، لا يمكن التعامل معه بمعزل عن الآخرين، ناهيك عن أنه يخلق باستمرار نوعيات من الجرائم المتجدّدة، والتي قد تكون جديدة على الوسائل المستخدمة. وفي ظل تأخر بعض الدول عن سنِّ قوانين تجرم الانتهاكات، التي تحدث عبر الشبكة الإلكترونية، كان ذلك دافعًا لتنفيذ أشكال مختلفة من الجرائم الإلكترونية، كما يعمل على تقويض برامج الإنتربول لمكافحة الجرائم الإلكترونية، التي ازدادت بقوة مع أزمة جانحة كورونا.

ثالثًا – جهود الجماعة الاقتصادية لدول غربي إفريقيا (الإكواس)

أطلقت المجموعة الاقتصادية لدول غربي إفريقيا (الإكواس)، بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي وألمانيا، برنامجًا لمكافحة الجريمة المنظمة في غربي إفريقيا مؤخرًا، بقيمة بلغت ٤١ مليون يورو، وذلك من خلال ثلاثة مشاريع عبر وطنية، تضمنت اتباع نهج ثلاثي لمكافحة الأنشطة الإجرامية من خلال:

١- مكافحة تهديدات الأمن السيبراني والجريمة السيبرانية.
٢- مكافحة الاتجار بالمخدرات والبشر والأسلحة النارية.
٣- معالجة القضايا الشاملة، مثل: غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، والاحتيال[٣٨].

والملاحظ أنه كان لجهود الإكواس في مكافحة الجريمة المنظمة عدّة تحديات تواجه عملها، ويمكن إجمالها في الآتي:

- فشل الجماعة الاقتصادية في مواءمة التشريعات الوطنية، مع خطة العمل الأولية للمجموعة الاقتصادية، فيما يخص مكافحة الاتجار بالبشر، علاوة على عدم وجود تدريب جيد لموظفي إنقاذ القانون.
- على الرغم من اعتماد معظم دول إفريقيا لقوانين مكافحة الاتجار بالبشر، إلّا أنّه ما زالت هناك العديد من الثغرات، وعدم التنسيق بين القوانين الوطنية، والصكوك الدولية.
- افتقار التعاون بين الدول الأعضاء في المجال الأمني، والدعم اللوجستي، على الرغم من الدعوات المتكررة لتضافر الجهود والتعاون[٣٩].

رابعًا - منظمة الشرطة الجنائية الإفريقية (AFIPOL)

تعدّ الأفريبول هي آلية الاتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي؛ فهي بمنزِلة مؤسسة فنية متخصصة بميثاق عمل خاص بها، ويهدف إلى تعزيز التعاون بين أجهزة إنقاذ القانون، وكذلك التعاون مع منظمات الشرطة الدولية، أو سلطات الشرطة الإفريقية، من أجل مكافحة الجريمة، وتبادل المعلومات الاستخباراتية حول المجرمين، والتنظيمات الإجرامية، علاوة على تشجيع البحث في شؤون الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مع تقييم لفاعلية التدابير الموجودة لمكافحتها، والإسهام في رفع كفاءة الجانب الوقائي، للحد من الجرائم المنظمة.

ولقد دخلت منظمة الأفريبول الخدمة منذ عام ٢٠١٧م، وبالفعل أُنشئت مكاتب الاتصال الوطنية التابعة للأفريبول داخل الدول الأعضاء بالاتحاد الإفريقي، ولكن ما زال الأفريبول مؤسسة وليدة، كما يصفها الخبراء، ولم تسجل نجاحات عملياتية تذكر، في جانب مكافحة الجريمة المنظمة، داخل القارة الإفريقية[٤٠].

الخاتمة والنتائج

ممّا تقدّم، اتّضح أنّ عملية القضاء على الجريمة المنظمة في القارة الإفريقية يلزمها إستراتيجية شاملة، تحتاج لتضافر جهود مختلف القطاعات، وليس القطاع الأمني فقط. ناهيك عن ضرورة تفعيل آلية التعاون الإقليمي والدولي، على صعيد الجانب التنفيذي العملياتي، أكثر منه على الجانب النظري، كما أن القضاء على الجريمة المنظمة، لم يكتمل فقط بالقضاء على منظماتها، أو القبض على زعمائها، بل بالقضاء على العوامل الدافعة إلى اتجاه الأفراد لهذه النوعية من الجرائم، أو التجارات غير المشروعة.

وبالنظر برؤية مستقبلية، نجد أن هناك تحديات قد تؤثر في مهام مكافحة الجريمة المنظمة في القارة، ولعلّ أبرزها هي التحديات المستقبلية، التي سوف تواجه منظمة الإكواس، تلك التي تتعرض مؤخرًا لحملات تشويه، من خلال اتهامها بأنها بمنزلة أداة سياسية للغرب الأوروبي وفرنسا، واعتبارها أداة لتنفيذ السياسة الخارجية للدول الأوروبية. كما أن توتر علاقات بعض الدول مع منظمة الإكواس، مثل: مالي، والنيجر، وبوركينا فاسو، إثر العقوبات التي فرضتها الإكواس على تلك الدول، نتاج الانقلابات التي شهدتها، والدعوة إلى عودة الحكم المدني إلى الدول الثلاث، قد يكون له عواقب وخيمة على الإكواس، وقد تصل إلى حد تفكيك المنظمة، على غرار ما حدث في مجموعة دول الساحل الخمس، بعد انسحاب الدول منها، علاوة على أن حرمان تلك الدول من الدعم المادي المخصص من قبل الإكواس، في إطار عملها لمكافحة الجريمة والإرهاب، سوف يجعل ظاهرة الجريمة المنظمة والإرهاب تتفشى أكثر، بسبب ضعف إمكانيات المكافحة في تلك الدول.

ومن خلال هذا السياق نستطيع تقديم التوصيات الآتية

١- إن غياب الإرادة السياسية لبعض الدول الإفريقية على المستوى الوطني والإقليمي، يحول دون نجاح أي إستراتيجية تهدف إلى التنمية، أو مكافحة الجريمة، لذلك فلا بد أن تكون هناك آلية أكثر إلزامًا للدول، حتى تخرج الإستراتيجيات والاتفاقيات والمواثيق من الجانب النظري، إلى الجانب التنفيذي.

٢- إن عدم إحكام القبضة الأمنية على ظاهرة تفشي السلاح بدول القارة الإفريقية، يساعد على استشراء الجريمة بشتى أنواعها؛ لذلك لا بد من وضع عقوبات صارمة لتجارة وامتلاك الأسلحة غير المشروعة، من خلال إعادة النظر في القوانين والعقوبات الحالية، للدول التي تعاني هذه المشكلة.

٣- الدعوة إلى إنشاء المراكز البحثية المتخصصة لدراسة الجريمة، وذلك للوقوف على تحليل عوامل الاستمرارية، لإيجاد آلية المكافحة، التي تتناسب مع التطور الذي تؤول إليه أساليب منظمات الجريمة المنظمة الحديثة.

٤- العمل على توعية الأفراد في المجتمع، عن طريق حملات توعية، تبثّ بأجهزة إعلام الدولة، وتكون تشمل التوعية بأساليب جماعات الجريمة المنظمة في النصب والاحتيال، وتجارة الأعضاء، علاوة على توعية الشباب بمخاطر الهجرة غير المشروعة، كذلك حثّ الأفراد على عدم التردد في الإبلاغ عن حالات الاختفاء، التي يتعرض لها ذووهم.

٥- توفير مشروعات مموّلة، تقدّم فرص عمل للشباب، وذلك للحدّ من ظاهرة الهجرة غير المشروعة، كذلك الحدّ من التجارة غير المشروعة، وعمليات الصيد الجائر.

٦- إحكام الرقابة على القطاع الصحي؛ نظرًا لأن عمليات بيع الأعضاء، لا تستطيع عصابات الجريمة المنظمة تسهيلها، دون مساعدة عناصر تابعة للقطاع الصحي، من طاقم طبي متخصص، أو معامل للتحاليل، وغرف للعمليات.

٧- إدخال تحسينات على المناهج التعليمية للطلبة في المدارس، تفيد التوعية بالمخاطر التي تتعرض لها الحياة البرية، ومدى تأثير ذلك في البيئة والإنسان؛ لحثّ الأجيال الجديدة على ضرورة الحد من ظاهرة الصيد الجائر.

الهوامش والإحالات

(1) "ENACT Report: Organized Crime Growing 'Undeterred'," *Africa Defense Forum*, January 16, 2024, https://adf-magazine.com/2024/01/enact-report-organized-crime-growing-undeterred/.

(2) United Nations Office on Drug and Crime, *Organized Crime* (Vienna: UNODC), https://www.unodc.org/e4j/en/secondary/organized-crime.html.

(3) Interpol, *Organized Crime* (Lyon: Interpol), https://www.interpol.int/en/Crimes/Organized-crime.

(٤) أسماء لسمر وفريدة حموم، «جهود الإكواس لمكافحة الجريمة المنظمة في غرب إفريقيا،» المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، ع/ ١ (الجزائر: جامعة أحمد دراية، ٢٠٢٠م)، ١٢٨.

(٥) مارك شو ووالتر كيمب، «رصد المخربين: دليل لتحليل الجريمة المنظمة في الدول الهشة،» (نيويورك: معهد السلام الدولي، ٢٠١٢م)، ٧، https://www.ipinst.org/images/pdfs/IPI-BK-SPOTTING%20SPOILERS_Arabic.pdf.

(٦) مريامة بريهموش، «تداعيات الجريمة المنظمة على الدولة الفاشلة في إفريقيا: دراسة حالة دول غرب إفريقيا،» (رسالة دكتوراه: كلية العلوم السياسية جامعة قسنطينة، ٢٠٢١-٢٠٢٢م)، ٥٢-٥٣، https://dspace.univ-constantine3.dz/jspui/bitstream/123456789/2464/1/مريامة%20بريهموش.pdf.

(7) Carina Bruwer, *Organised crime in Africa / Organised crime's role in Southern African elections* (Pretoria: ENACT, 2024), https://enactafrica.org/enact-observer/organised-crime-s-role-in-southern-african-elections.

"'Sobering' Report Links Governance Failures to Growth in Organized Crime," *Africa Defense Forum*, December 12, 2023, https://adf-magazine.com/2023/12/sobering-report-links-governance-failures-to-growth-in-organized-crime/.

(8) United Nations Office on Drug and Crime, *Structural Factors and Organized Crime* (Vienna: UNODC, n.d), https://sherloc.unodc.org/cld/en/education/tertiary/organized-crime/module-6/key-issues/structural-factors.html.

(٩) «ماعت: الاتجار بالبشر في إفريقيا لن يتوقف طالما هناك انتشار للصراعات وغياب القانون،» ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، (٢٧، سبتمبر، ٢٠٢١م)، https://maatpeace.org/ar/ماعت-الاتجار-بالبشر-في-إفريقيا-لن-يتوقف/.

(١٠) بريهموش، «تداعيات الجريمة المنظمة على الدولة الفاشلة في إفريقيا: دراسة حالة دول غرب إفريقيا،" ٥٢-٥٣.

(١١) بريهموش، «تداعيات الجريمة المنظمة على الدولة الفاشلة في إفريقيا: دراسة حالة دول غرب إفريقيا،» ٥٣-٥٥.

(12) The Fund for Peace, *Fragile States Index: Annual Report 2023* (Washington, D.C.: FFP, 2023), https://fragilestatesindex.org/wp-content/uploads/2023/06/FSI-2023-Report_final.pdf.

(١٣) دينا فتحي، «قراءة لموقع إفريقيا جنوب الصحراء في مؤشر الدُّوَل الهشَّة ٢٠٢٣م،" قراءات إفريقية، (٣٠، أكتوبر، ٢٠٢٣م)، https://qiraatafrican.com/15104/مؤ-في-الصحراء-جنوب-إفريقيا-لموقع-قراءة/.

(14) Ministry for Europe and Foreign Affairs, *Fight Against Organized Criminality* (Paris: Ministry for Europe and Foreign Affairs, 2014), https://www.diplomatie.gouv.fr/en/french-foreign-policy/security-disarmament-and-non-proliferation/fight-against-organized-criminality/.

(15) Interpol, *North and West Africa: Interpol report highlights human trafficking for organ removal* (Lyon: Interpol, 2021), https://www.interpol.int/Who-we-are/Commission-for-the-Control-of-INTERPOL-s-Files-CCF/About-the-CCF.

(16) Interpol, *North and West Africa: Interpol report highlights human trafficking for organ removal.*

(١٧) مكافحة الاتجار بالأشخاص. كتيب إرشادي للبرلمانيين، (فيينا: الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة – منشورات الأمم المتحدة، د.ت)، ٢١-٢٢، https://www.unodc.org/documents/human-trafficking/Handbook_for_Parliamentarians_Arabic_V0983315.pdf.

(١٨) «تهديد متزايد لإفريقيا.. عصابات الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين،» مهاجر نيوز، (٤، أغسطس، ٢٠٢٤م)، https://www.infomigrants.net/ar/post/50765/تهديد-متزايد-لإفريقيا-عصابات-الاتجار-بالبشر-وتهريب-المهاجرين.

(19) "Drug Trafficking Thrives Along Inland Borders, Coastal Zones," *Africa Defense Forum*, March 28, 2023, https://adf-magazine.com/2023/03/drug-trafficking-thrives-along-inland-borders-coastal-zones/.

(٢٠) دنيا عبد الواحد، «تأثير تجارة الأسلحة غير المشروعة على الأمن الإقليمي في إفريقيا،» مجلة السياسة الدولية (القاهرة: مجلة السياسة الدولية، ٢٠٢١م)، https://www.siyassa.org.eg/News/18110.aspx.

(٢١) مؤشر الجريمة المنظمة العالمي ٢٠٢٣، (جنيف: المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، ٢٠٢٣م)، ١٩٨،

https://globalinitiative.net/wp-content/uploads/2023/09/مؤشر-الجريمة-المنظمة-العالمي2023-.pdf.

(٢٢) «ما يصل إلى ٥٠٪ من الأدوية في منطقة الساحل الأفريقية مزورة أو لا تفي بالمعايير،» أخبار الأمم المتحدة، (١، فبراير، ٢٠٢٣م)،

https://news.un.org/ar/story/2023/02/1117902.

(٢٣) مؤشر الجريمة المنظمة العالمي ٢٠٢٣، ١٩٩.

(24) UNODC, *World Wildlife Crime Report 2024* (Vienna: UNODC, 2024), 21, https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/wildlife/2024/Wildlife2024_Final.pdf.

(25) UNODC, World Wildlife Crime Report 2024.

(٢٦) «الجريمة المنظمة تهدد الحياة البرية.. تقرير أممي صادم،» منصة نداء الأرض، (١٢، يونيو، ٢٠٢٤م)،
https://theearthcall.com/news/lgrym-lmnthm-thdd-lhy-lbry-tkryr-ammy-s-dm.

(27) United Nations Office on Drugs and Crime, *Cybercrime* (Vienna: UNODC), https://www.unodc.org/romena/en/cybercrime.html.

(28) United Nations Office on Drugs and Crime, *Cybercrime*.

(29) International Telecommunication Union Development Sector, *Global cybersecurity index 2020: Measuring commitment to cybersecurity* (Geneva: ITU, 2021), https://www.itu.int/dms_pub/itu-d/opb/str/D-STR-GCI.01-2021-PDF-E.pdf.

(30) Amber Jackson, "Cyber-attack increase across Africa threatens digital growth," *Cyber Magazine*, July 5, 2023, https://cybermagazine.com/cyber-security/cyber-attack-increase-across-africa-threatens-digital-growth.

(٣١) شيماء محيي الدين، «المقاربة الإفريقية لمكافحة الجريمة البحرية وحماية الأمن البحري،» الملف المصري، عدد ١٠٦، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٢٣م)،

https://acpss.ahram.org.eg/Esdarat/MalafMasry/106/files/downloads/Mallf-106-June-2023-Final.pdf.

(32) "A Deep Dive into Anti-Money Laundering Measures in Africa," *Tookitaki*, July 4, 2023, https://www.tookitaki.com/compliance-hub/unmasking-future-aml-measures-africa.

(33) Kingsley Arthur, et al., "Financial Crimes in Africa and Economic Growth: Implications for Achieving Sustainable Development Goals (SDGs)," *Journal of Economic Surveys*, 2024, 1–40.

(34) UNODC, *United Nations Convention against Transnational Organized Crime and the Protocols Thereto* (Vienna: UNODC, 2023), https://www.unodc.org/romena/en/untoc.html.

(٣٥) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، التقرير السنوي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لعام ٢٠٢٣ (فيينا: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ٢٠٢٣م)،

https://www.unodc.org/romena/uploads/documents/2024/ROMENAAnnualReport%20/2202-_2023_AR_UNODC_ROMENA_Annual_Report_.pdf.

(٣٦) مجلس الأمن السنة التاسعة والسبعون: تقرير الأمين العام عن جمهورية إفريقيا الوسطى، مجلس الأمن، جلسة ٩٥٥٤ (نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٢٤م)، ٢٠-٢١،

https://documents.un.org/doc/undoc/pro/n24/046/53/pdf/n2404653.pdf.

(37) INTERPOL, *Closing ranks on West African organized crime: more than EUR 2 million seized in Operation Jackal* (Lyon: INTERPOL, 2023), https://www.interpol.int/en/News-and-Events/News/2023/Closing-ranks-on-West-African-organized-crime-more-than-EUR-2-million-seized-in-Operation-Jackal.

- INTERPOL, *ANNUAL REPORT 2022* (Lyon: INTERPOL, 2023), 7.

(38) "ECOWAS in Partnership with EU and Germany launches 41 million EUR Flagship Program to Fight Organised Crime in West Africa," *ECOWAS*, October 30, 2020, https://www.ecowas.int/ecowas-in-partnership-with-eu-and-germany-launches-41-million-eur-flagship-program-to-fight-organised-crime-in-west-africa/.

(٣٩) لسمر وحموم، «جهود الإكواس لمكافحة الجريمة المنظمة في غرب إفريقيا،» ١٣٣-١٣٧.

(٤٠) شافعي رضا، «دور منظمة الأفريبول في مكافحة الجريمة،» (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة العربي التبسي، ٢٠٢١م)، ١٣٢-١٣٧.

تقارير

التقارب السوداني الروسي وأثره في أمن البحر الأحمر

د. محمد خليفة صديق، عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة إفريقيا العالمية بالسودان، مقيم بالقاهرة.

ظلّت روسيا تتمتّع بعلاقات قوية في إفريقيا وعلى مستويات عديدة، منها: الدبلوماسية، والعسكرية، والسياسية، والتنموية، وغيرها، منذ الحقبة السوفيتية حتى الآن. وتسعى روسيا حاليًّا إلى تعزيز انخراطها في إفريقيا، بما أنها أحد أبرز مزوّدي الأسلحة إلى إفريقيا جنوب الصحراء؛ حيث تسعى جديًّا لاستعادة نفوذها القديم في القارة، وخاصة في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر. ورغم المصاعب التي واجهتها في الدخول إلى هذه المنطقة، وعلى المستوى الذي ترغب فيه، فإنّها ظلّت حاضرة بصورة أو بأخرى، منذ عام ٢٠٠٨م، وظلّت علاقاتها بهذه المنطقة في تنام مطّرد.

تولي روسيا عناية خاصة لمنطقة البحر الأحمر كأحد أهمّ الممرّات البحرية، والمسطحات المائية، في عالم اليوم، وذلك لعدد من العوامل الجيوستراتيجية، المرتبطة بموقعه الجغرافي، الذي جعله «قناة رئيسة للتجارة بين الأسواق الغربية، في أمريكا وأوروبا من جهة، والأسواق الآسيوية من جهة أخرى؛ حيث تمرُّ عبره عادة، نحو ١٥٪ من حجم التجارة البحرية العالمية»[١].

ولإطلالة السودان على البحر الأحمر، وموقعه الإستراتيجي، باعتباره دولة مهمة في هذه المنطقة، تحتفظ روسيا معه بعلاقات دبلوماسية قديمة، بدأت مع الاتحاد السوفيتي في ٥ يناير عام ١٩٥٦م، وشهدت ستينيات القرن الماضي تطوّرًا مطّردًا لهذه العلاقات الثنائية، ووُقِّع في تلك الفترة العديد من الاتفاقيات طويلة الأمد، وتنفيذ عدد من المشروعات التنموية، التي أسهمت في تطوير التعاون بين البلدين في شتى المجالات.

تناقش هذه الورقة وضع السودان كدولة مطلة على البحر الأحمر، تشهد علاقاته مع روسيا تقاربًا شديدًا، تُوِّجَ بتوقيع اتفاقية لبناء قاعدة عسكرية روسية على الساحل السوداني. وستناقش الورقة دوافع ومسوّغات التقارب السوداني الروسي، وملامحه، ودور مجموعة «فاغنر» الروسية الاقتصادي والعسكري في السودان، قبل فترة الحرب وخلالها، بجانب أثر التقارب السوداني الروسي في أمن البحر الأحمر، وسيناريوهات مستقبل الحضور الروسي في السودان، وقيام القاعدة البحرية الروسية.

السودان والبحر الأحمر: مقاربة أولية

يتمتّع البحر الأحمر بتاريخ طويل، وأهمية إستراتيجية، وتجارية، واقتصادية، وأمنية، منذ أقدم العصور؛ فقد كان يطلق عليه (بحر القلزم)، تبلغ مساحة سطح البحر الأحمر ٤٣٨,٠٠٠ كم٢، ويمتدّ بطول ٢٢٥٠ كم تقريبًا، ويبلغ عرضه عند أقصى نقطة ٣٥٥ كم، ويصل متوسط عمق المياه فيه إلى ٤٩٠ مترًا، وفي غور سواكن، يصل أقصى عمق للمياه إلى ٣٠٤٠ مترًا. يحدّه شمالًا شبه جزيرة سيناء، وخليج العقبة، وخليج السويس، وجنوبًا مدخل مياه بحر العرب، الواقع بين إفريقيا وآسيا، من خلال مضيق باب المندب، وخليج عدن، وتطلّ عليه عدّة دول لها ثقلها التاريخي والسياسي، في مقدمتها المملكة العربية السعودية، التي سعت لتكاتف جهود الدول العربية المطلة على البحر الأحمر، لتوفير الحماية له، والقضاء على الأخطار التي تهدّد أمنه قبل أن تستفحل، ويتحوّل إلى بؤرة صراع وخطر، يهدّد أمنها وأمن الدول المطلة عليه، حيث يواجه البحر الأحمر مجموعة من الصراعات، منها: حرب أبريل ٢٠٢٣م في السودان، والصراع الصومالي الإثيوبي، والصراع الإريتري الإثيوبي، والصراع السوداني الإثيوبي، والتدخل الإسرائيلي والإيراني، والتوسّع التركي، والمصالح العالمية متمثلة بأمريكا، وروسيا، والصين، والتجارة الأوروبية. وتتحسّب أمريكا لخطر بروز محور تعديلي، يجمع بين روسيا وإيران والصين، ويهدد أمن وسيادة شبكة حلفاء الولايات المتحدة وشركائها في البحر الأحمر، وغيره[٢].

يعدّ أمن البحر الأحمر مسألة معقّدة، لتداخل عدد كبير من الفاعلين في مجالات عدة، كما يزيد في توتر البيئة الإستراتيجية لهذا الممرّ المائي، التوترات الحاصلة في الدول المطلة عليه، ممّا يضعف من تركيز قدراتها وقواتها، في التوجه الذي يحقّق الحدّ الأمثل من الأمن والاستقرار؛ لذا تتطلّب البيئة الأمنية الراهنة في حوض البحر الأحمر، إيجاد تصوّر شامل جديد وعملي، لبناءِ إستراتيجية تكاملية، تحقّق مظلة أمنية، للوصول إلى إنشاء كيان إقليمي، يوفّر منظومة سياسية واقتصادية وأمنية متماسكة، وقادرة على التعامل مع القوى العظمى والإقليمية، تبعًا لتنوّع المخاطر والتهديدات؛ سواء أكانت استهدافًا خارجيًّا، أو إرهابًا، أو قرصنة، بحيث يكون للدول المتشاطئة الدور الأول في تأمين حرية الملاحة في البحر الأحمر، وتوجيه جهود التنمية المشتركة على سواحله، والعمل على بناء منظومة ردع إستراتيجية مشتركة، تحقّق إمكانية مواجهة التهديدات المستقبلية، لتحقيق أمن البحر الأحمر[٣].

لذلك سعت الدول المطلة على البحر الأحمر، لبذل جهود مقدرة للحفاظ على أمنه، والتنسيق بين دول حوضه، ومن ذلك مساعي المملكة العربية السعودية، لقيام (مجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن)، الذي شهدت ميلاده العاصمة السعودية الرياض، وأصبح ميثاقه نافذًا منذ ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٠م، وهو تحالف يضم ثماني دول عربية وإفريقية، مشاطئة للبحر الأحمر، وهي: السعودية،

والسودان، وجيبوتي، والصومال، وإريتريا، ومصر، واليمن، والأردن، ويهدف للتنسيق والتشاور بشأن البحر الأحمر كممرّ مائي حيوي، في ظل تحديات متزايدة في المنطقة، في إطار حفظ الأمن والاستقرار، ومواجهة الأخطار المحدقة[٤]، حيث يمثّل المجلس إطارًا مؤسسيًّا، في منطقة جيو إستراتيجية واقتصادية، تمثّل تقاطعًا لقارات، وملتقى طرق عالمية، ما يعني أنه قد يشكّل تكتّلًا إقليميًّا اقتصاديًّا قويًّا، يحظى باهتمام القوى الكبرى في المستقبل، وما يتبع ذلك من تعزيز فرص، لتعظيم التعاون الاقتصادي، والتنمية التجارية، وتنفيذ الخطط الاستثمارية بين دول المجلس مع هذه القوى، والعديد من دول العالم.[٥]

اعترضت مسيرة هذا المجلس جملة تحديات، حالت دون أن يستوي على سوقه، منها: تنافس القوى الكبرى على تعزيز نفوذها في البحر الأحمر، وخاصة الولايات المتحدة، وروسيا، والصين، والاتحاد الأوروبي، بجانب تطلعات بعض القوى الإقليمية إلى تعزيز نفوذها في المنطقة، وخاصة تركيا، وإسرائيل، وإيران، عبر سيطرة ميليشيات الحوثي على أجزاء من ساحل اليمن، وقدرتها على تهديد أمن البحر الأحمر، وضرب حركة الشحن الدولية، واستيراد الأسلحة من إيران. كما أن تباين رؤى وتصورات دول المجلس لأمن البحر الأحمر، قد يمثّل تحدّيًا أمام المجلس؛ ممّا قد ينعكس على مستقبل هذا المجلس، وربما يحدث نوعًا من التعارض في المواقف بين أعضائه، برغم التعويل الكبير عليه، ليشكّل إطارًا للتنسيق بين دوله الأعضاء، وتبني موقف جماعي موحد، ضد تحركات القوى الإقليمية، واحتواء تحركاتها، التي تنطوي على تهديد واضح لمصالح دول المنطقة[٦].

وفي جانب الفرص، يحظى هذا المجلس بتأييد العديد من القوى الدولية، وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي والصين، وكذلك الولايات المتحدة، ما يتيح فرصًا عديدة للاستفادة من هذه القوى، في تأمين حركة الملاحة، وضمان أمن الطاقة العالمي، كما يمكن للمجلس أن يستفيد من الاهتمام العالمي بأمن منطقة البحر الأحمر واستقرارها، وذلك بالعمل على استقطاب منظمات دولية كبرى، بصفة مراقب أو شريك في برامجها، ممّا يضفي على المجلس مزيدًا من الفاعلية والحيوية، ويدفع باتجاه ترسيخ مكانته، كتجمّع إقليمي جديد.

وأمّا السودان بصفته دولة مهمة في حوض البحر الأحمر فهو يمتلك رابع أطول ساحل على هذا البحر[٧]، وهو الساحل الذي يبلغ طوله ما يربو على ١٣٧٠ ميلًا بحريًّا، أي نحو ٧٢٠ كلم، وهو ساحل يتميّز بالشعب المرجانية، والجزر، والخلجان المناسبة لإنشاء موانئ عليها، وعلى هذا الساحل أنشأ السودان ميناء بورتسودان، الذي يعدّ منفذًا بحريًّا إستراتيجيًّا، يستمد أهميته ليس من كونه منفذ البلاد الوحيد فقط، بل هو أيضًا يشكّل منفذًا فرعيًّا لبعض دول الجوار الحبيسة، مثل: (تشاد، وجنوب السودان، وإفريقيا الوسطى، وإثيوبيا). ولدى السودان عدد آخر من الموانئ على هذا الساحل الطويل، منها موانئ متخصصة في مجالات البضائع العامة، والحاويات، والحبوب، والبترول، والسوائل، ونقل الركاب والماشية، وتقوم

هذه الموانئ بعمليات تصدير واستيراد ضخمة سنويًّا، وتنبع أهمية الموانئ السودانية من كونها تقع في منتصف المسافة تقريبًا، بين آسيا وشرقي أوروبا، ما يجعلها مؤهلة لأن تكون – أيضًا – مركزًا لصيانة السفن وتأهيليها[٨].

وفي الجانب العسكري على الساحل السوداني، يمتلك السودان قاعدة «فلامنغو»، وهي أكبر قاعدة للبحرية السودانية، أنشئت مطلع الستينيات من القرن الماضي، إبّان حكم الرئيس الأسبق إبراهيم عبود، واستلهمت شعارها من طائر الفلامنغو، الذي يعيش بأعداد كبيرة في الساحل البحري، ومدينة بورتسودان، وتتبع لسلاح البحرية، وهي إحدى الوحدات المهمة التابعة للجيش السوداني، وتضم قاعدة «فلامنغو» مرابض للسفن الحربية وكتيبة للضفادع البشرية، ووحدات الرادار والمراقبة، التي تُخضع المياه الإقليمية للمتابعة الدائمة، بجانب سفن حربية، وسفن مهام، وقوارب حربية، وقوارب إنقاذ، واتصالات، ولديها نطاق عمليات، ومدى معين، ومسؤوليات تكتيكية وتعبوية وإستراتيجية، لتنفيذ المهام المكلفة بها من القيادة العامة للجيش السوداني، وقيادة القوات البحرية السودانية.

ملامح التقارب السوداني الروسي: الدوافع والمسوِّغات

سعت روسيا منذ وقت مبكر لبناء علاقات سياسية وثيقة مع السودان في عهد (الإنقاذ)، مستغلّة التوتر الذي ظلّ يغلّف العلاقات السودانية الأمريكية؛ حيث تعدّ روسيا المزوِّد الأول للجيش السوداني بصنوف الأسلحة منذ عقود، وسارت الحكومة التي تحكم السودان حاليًّا على الطريق نفسه، لأنهم يعانون بشدّة جفاء الغرب لهم، وممانعته فتح الباب أمام حكومتهم للتعامل المفتوح والسلس مع الأسواق والمؤسسات المالية الدولية، التي تهيمن عليها أمريكا والاتحاد الأوروبي.

وفي عام ٢٠١٧م، عرض البشير على نظيره الروسي فلاديمير بوتين في زيارته لروسيا آنذاك، إقامة قاعدة عسكرية على السواحل السودانية، لتموين وصيانة البحرية الروسية على ساحل البحر الأحمر، وتسهيل دخول السفن الحربية إلى موانئ البلدين، برغم أن روسيا تعلم، أنّ ممّا يُصعِّب إنشاء قاعدة أو قواعد عسكرية في البحر الأحمر، لأنّه عرضة للتقلّبات السياسية داخل الدول المستهدفة، وتعوقه مناورات القوى الكبرى الموجودة في المنطقة. لكن في العام نفسه، وصل وفد التفاوض الروسي مع الحكومة السودانية لاستكمال الأمر، والتأكد من وضوح رؤية الجانب السوداني في تطوير علاقات بلاده مع روسيا؛ فقد نُوقِشت اتفاقيات التعاون الأربع بين البلدين، وهي: اتفاقية التعاون العسكري، تطوير قدرات الجيش السوداني، استخدام الموانئ والمراسي السودانية لدخول السفن الروسية، وأخيرًا اتفاقية محطة الدعم اللوجيستي على البحر الأحمر[٩].

وفي جانب التعاون الاقتصادي، تسعى روسيا لتطوير علاقات اقتصادية مع السودان، باتفاقيات تعاون مختلفة، ومشاريع استثمارية، ويمثِّل الإعفاء من الديون العسكرية، وهبات القمح العينية، طريقة أخرى للمساعدات الاقتصادية التي تقدّمها روسيا؛ فقد قدّمت للسودان أخيرًا ٢٠ ألف طن من القمح، وثمة مباحثات جارية بين الخرطوم وموسكو، لإعفاء السودان من الديون الروسية، كما أن هناك تفاهمات روسية سودانية، حول الاستثمار في مجالات النفط والغاز والمعادن[١٠].

ومن أبرز محطات التقارب السوداني الروسي اقتصاديًّا، توقيع السودان في عام ٢٠١٧م اتفاقية لبناء محطة نووية للأغراض السلمية، تنفّذها المؤسسة الروسية العامة للطاقة الذرية (روساتوم)، التي قالت في بيان لها آنذاك: إن الاتفاق وقّعه مسؤول فرعها في الخرطوم «روساتوم أوفرسيز»، والوزارة السودانية للموارد المائية والري والكهرباء، وأفاد البيان أنه في إطار دراسة جدوى مشروع بناء محطة نووية، سينظر في اختيار الموقع، وتحديد المعايير الأساسية، ومنها الجدول الزمني، والتمويل. وقالت روساتوم: إن تطوّر التكنولوجيا النووية، سيسمح للسودان بمواجهة مشكلة أمن الطاقة التي يعانيها، وأضافت أنه مشروع إستراتيجي، سيحدّد طبيعة العلاقات بين البلدين لفترة طويلة. وكان المشروع ضمن خطة توسعية شاملة، مرتبطة بتطوير البنية الصناعية، والصناعات التحويلية، والحديد والصلب، وكهربة المشاريع الزراعية، لتقليل التكلفة الحالية لإنتاج الكهرباء، وتنوّع مصادرها[١١].

وفي يوليو عام ٢٠١٧م، أعلنت شركة «كوش» الروسية عن اتفاقها مع شركة «الجنيد» المملوكة لـ«قوات الدعم السريع»، للتنقيب عن الذهب في ١٤ مربعًا جديدًا، بالإضافة إلى الترخيص الممنوح لها في المربع (٣٠) بالبحر الأحمر. ولاحقًا في زيارة البشير إلى روسيا عام ٢٠١٧م، وُقِّع على اتفاق لمنح عدد غير محدّد من المربعات الإضافية لشركة «كوش» الروسية للتنقيب عن الذهب في السودان[١٢]. وفي عام ٢٠٢٠م، بدأ تنفيذ الاتفاق الموقع بين السودان وروسيا، لوضع الخرائط الجيولوجية والجيوكيميائية، وجرى العمل به في ثلاث ولايات، هي: الولاية الشمالية، وولاية نهر النيل، وولاية البحر الأحمر، ووصلت اللجنة الوزارية الروسية السودانية في دورتها في يوليو عام ٢٠٢١م لتفاهمات بشأن الاستثمار في مجالات النفط، والغاز، والمعادن، بالإضافة إلى مباحثات بشأن إعفاء السودان من جزء من الديون الروسية، في محاولة لتفعيل روسيا العلاقات الاقتصادية مع السودان، في خطوات مكملة للتعاون العسكري[١٣].

وفي أغسطس عام ٢٠٢٢م، وعلى هامش أعمال الدورة السابعة للجنة الوزارية الاقتصادية والتجارية بين البلدين في موسكو، أبرم السودان مع روسيا اتفاقيات تعاون جديدة في عشرة مجالات، شملت: الطاقة، والتعدين، والاقتصاد، والزراعة، والتجارة، والصناعة، والسياحة، والنقل، والاتصالات، والجيولوجيا، والتعليم العالي[١٤]. وفي يونيو الماضي من هذا العام ٢٠٢٤م، وقَّعت شركة (زاروبيج جيولوجيا) الروسيّة،

ووزارة المعادن السودانية، اتفاقية للتنقيب عن المعادن، في مربع ٢٤ في الولاية الشمالية.

وبرغم أن بروتوكولات التعاون الاقتصادي تحتاج – بالضرورة - إلى توافق سياسي جاد، واستقرار داخلي، وحكومة ذات رؤية موحدة؛ حيث تتطلب الاستثمارات طويلة الأجل توافقات سياسية طويلة، تضمن استمرار تلك البروتوكولات، لكن هذا الأمر محدود في الحكومة السودانية المكلفة حاليًّا[١٥]. لذلك، ربما تنغمس روسيا في الحرب الدائرة حاليًّا لصالح الجيش الوطني، كي تضمن تحقيق بعض المصالح الاقتصادية والعسكرية، مثل القاعدة البحرية وغيرها. وتتبُّع مسار العلاقات الروسية السودانية يشير إلى ذلك بوضوح؛ فموسكو تنتهج سياسة واضحة الأهداف في علاقتها بالخرطوم، لخدمة مصالحها في المنطقة، بما يتجاوز السودان نفسه.

دور فاغنر الاقتصادي والعسكري في السودان

ظهرت فاغنر في السودان منذ عام ٢٠١٨م، عندما حصلت شركات روسية عديدة على رخص لاستغلال بعض مناجم الذهب في السودان، أبرزها «مروي غولد»، التابعة لمؤسس فاغنر، الراحل يفغيني بريغوجين، ويديرها أحد المقربين منه، وهو ميخائيل بيتوبكين، وتعمل على استغلال الذهب السوداني، وتصديره إلى روسيا، وتؤمِّن عناصر من شركة فاغنر هذه المواقع، التي يقع بعضها في شمالي وشرقي السودان، غير المتأثر بالحرب الدائرة حاليًّا في البلاد[١٦]، وهي الشركة ذاتها التي فرض المجلس الأوروبي عليها عقوبات، بتهمة تسهيلها استغلال ثروة السودان من الذهب، ووضعت المفوضية الأوروبية مديرها على لائحة العقوبات، باعتباره مدير(مروي للذهب)، الشركة التي تعمل كواجهة لعمليات مجموعة فاغنر في السودان، ويشارك في أنشطة شركة M-Invest، الشركة الأم لشركة مروي للذهب، وجاء في بيان المجلس الأوروبي: «ضمنت مجموعة فاغنر، من خلال ارتباطها بالجيش السوداني، التنقيب عن الذهب السوداني وتصديره إلى روسيا»[١٧].

وقد كشفت صحيفة «نيويورك تايمز» في تحقيق لها، أن شركة مروي للذهب تعمل في منطقة العبيدية، وهي منطقة ذات صحراء صخرية غنية بالذهب، بولاية «نهر النيل»، وتبعد ٢٠٠ ميل شمال الخرطوم، وتُظهر سجلات الشركة والحكومة السودانية، أن هذا المنجم هو أحد مراكز مجموعة «فاغنر»، التي عزّزت شراكتها مع قوات الدعم السريع، خاصة بعد زيارة قائدها محمد حمدان دقلو لموسكو على رأس وفد رفيع، عشية بدء الهجوم الروسي على أوكرانيا.

وبمجرد اندلاع الحرب في السودان منتصف أبريل عام ٢٠٢٣م، انكشف مدى الدعم الروسي لقوات الدعم السريع، والذي كان امتدادًا لعلاقة وطيدة، تجاوزت آثارها حدود السودان، لتتضمن توفير الإسناد اللوجستي

لوجود «فاغنر» في ليبيا، ومنطقة الساحل الإفريقي، وصولًا إلى غربي إفريقيا. وقد انخرطت قوات مجموعة «فاغنر» في الحرب السودانية في صفوف «قوات الدعم السريع»، فقد واصل بوتين العمل بأسلوب معلن على إعادة هيكلة وجود «فاغنر»، بما يعكس طبيعة عملها ومهامها الجديدة، وهو ما يبدو أنه قد دفع قيادة الجيش السوداني، بعد أن طال انتظارها للمعسكر الغربي، للتوجه باتجاه روسيا، كما كشفت شبكة «سي إن إن» مسنودة بصور أقمار صناعية، عن توّرط «فاغنر» في تسليح «قوات الدعم السريع»، وإمدادها بصواريخ أرض– جو من ليبيا المجاورة. وتواصلت التقارير الصحافية عن الإمداد الذي تتلقاه ميليشيا «الدعم السريع» بالوقود، والسلاح، والمقاتلين، من شرقي ليبيا وإفريقيا الوسطى، التي تتمتّع «فاغنر» فيهما بنفوذ كبير، ولاحقًا التقى مؤسس «فاغنر» مبعوثين من قائد الدعم السريع في إفريقيا الوسطى، قبل أيام من مقتله قرب موسكو[١٨].

لقد شاركت فاغنر عسكريًّا في خمس دول إفريقية، بينما عملياتها السياسية تغطي شريحة أكبر بكثير من هذا العدد من دول القارة، وتشمل تلك العمليات السياسية التقنيات التي تستخدمها الجماعات السياسية المرتبطة بفاغنر، في حملات التضليل والتأثير عبر الإنترنت، التي تنشر على وسائل التواصل الاجتماعي، والتي تستخدم أحيانًا لتضخيم منافذ الإعلام المدعومة من فاغنر[١٩]، وقد تأكد استخدام هذه التقنيات على نطاق واسع في السودان، وجمهورية إفريقيا الوسطى؛ فقد سعت حملة تضليل روسية، باستخدام حسابات وهمية على وسائل التواصل الاجتماعي، إلى زيادة حدة الانقسامات السياسية في السودان، وهو أسلوب مشابه لذلك الذي استخدمته وكالة أبحاث الإنترنت، للتدخل في الانتخابات الأميركية عام ٢٠١٦م.

ووفقًا للنيويورك تايمز نفسها، تظهر العمليات في السودان، أن الشركات الروسية قد خلّفت وراءها أثرًا وأدلة ورقية، فقد كشفت ملفات من الجمارك الروسية والسودانية والشركة، حصل عليها «مركز الدراسات الدفاعية المتقدمة»، وهو مؤسسة غير ربحية في واشنطن، وكذلك وثائق التعدين، وسجلات الطيران، والمقابلات مع مسؤولين غربيين وسودانيين، عن حجم إمبراطورية فاغنر التجارية في السودان، والأهمية البالغة للذهب في هذا النشاط[٢٠]. كما كشفت الصحيفة خضوع رجال فاغنر لسيطرة مشدّدة من قبل قائد قوات الدعم السريع، الذي يستخدمهم كحراس أمن في مناجم الذهب غير الشرعية، لكن ظلت فاغنر بعيدة عن الأضواء في السودان، لأن اعتماد البلاد على المساعدات الأمنية، كان أقل منه في مالي، أو جمهورية إفريقيا الوسطى، وكشف تحقيق لقناة سي إن إن الأمريكية في يوليو عام ٢٠٢٢م، عن «نهب موسكو» لكميات هائلة من الذهب، تجاوزت قيمتها مليارات الدولارات، ساعدتها على تضخيم احتياطاتها من المعدن الأصفر، وأن ١٦ رحلة جوية سرّية روسية لتهريب الذهب، كانت من الخرطوم وبورتسودان إلى روسيا، عبر مطار اللاذقية في سوريا، حيث تمتلك روسيا قاعدة جوية رئيسة هناك.

كما كشف تحقيق أجراه مشروع «الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد (OCCRP)»، لمجموعة من الصحافيين الاستقصائيين، عن روابط وثيقة بين فاغنر وأجهزة أمنية سودانية، دفعت بموجبها شركة M Invest الروسية التي يملكها مؤسس فاغنر، مئات الآلاف من الدولارات، لشركة تسيطر عليها أجهزة أمنية تابعة لقوات الدعم السريع، في مقابل الوصول إلى قواعد جوية في البلاد. وكشفت نيويورك تايمز عن جانب مظلم جديد، لدور فاغنر في الأحداث الدامية، لموقعة فض اعتصام المحتجين، أمام مقر القيادة العامة للقوات المسلحة بالخرطوم؛ فقد شنّت قوات الدعم السريع في ٣ يونيو عام ٢٠١٩م عملية أمنية لتفريق المتظاهرين المؤيدين للديمقراطية وسط الخرطوم، قُتل فيها ما لا يقل عن ١٢٠ شخصًا خلال الأسبوعين التاليين، إذ قالت الصحيفة الأمريكية: إنه وبعد يومين من تلك المأساة الراسخة في نفوس السودانيين، أي في ٥ يونيو، استوردت شركة «مروي جولد Meroe Gold» الروسية ١٣ طنًّا من دروع مكافحة الشغب، إضافة للخوذات والهراوات، لصالح شركة تسيطر عليها عائلة آل دقلو، كما أظهرت وثائق الجمارك والشركة[٢١].

روسيا في البحر الأحمر والسودان: ملامح التقارب

إن وجود روسيا في البحر الأحمر والسودان قديم، لكن ملامح التقارب التي برزت حديثًا في علاقات البلدين، تصبُّ في صالح خدمة تطلعات موسكو، لإنشاء قواعد عسكرية ولوجستية، أو على الأقل سلسلة من نقاط ومحطات الدعم على البحر الأحمر وبحر العرب، التي ترى روسيا ضرورتها لخدمة وحماية مصالحها الاقتصادية والتجارية، ولتيسير أنشطة قواتها البحرية، لكن من الواضح، أن امتلاك مثل هذه القواعد يتجاوز في غايته إلى ما هو أبعد من تلبية هذه الاحتياجات المادية؛ فهو بمنطق السياسات الدولية، الذي تؤمن به روسيا شرطٌ ينبغي أن يتوفر، للإقرار بنفوذ أية قوة دولية ومكانتها.

لذلك، فإن المتأمل في الحضور الروسي في السودان والبحر الأحمر يلحظ أنه يكتسي ببعد إستراتيجي واضح؛ حيث تتبنى روسيا مقاربة تكاملية متعددة المسارات، لتطوير علاقاتها مع دول منطقة البحر الأحمر، وخاصة مع السودان، وذلك لتوسيع نفوذها، وتحقيق أهدافها الجيوسياسية، مستغلة حالة الضعف والهشاشة التي تجتاح السودان، نتيجة الحرب الدائرة منذ أبريل عام ٢٠٢٣م، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، استغلال حاجة الجيش السوداني للسلاح وملحقاته، لتعزيز موقفه العسكري ضد تمدّد قوّات الدعم السريع، وعدم وجود حليف يساند السودان في معركته الحالية.

ويلاحظ أن روسيا تنتهج سياسة تشمل تقديم حُزم من المساعدات، يصحبها عقد لاتفاقات التعاون في مختلف الشؤون العسكرية، مع الدول المطلة على البحر الأحمر؛ فقد توسَّع تعاونها العسكري مع السودان مثلًا، والذي يعدّ من أكبر أسواق الأسلحة الروسية في إفريقيا، حيث يؤكد تقرير بحثي صدر عام ٢٠١٠م

للمعهد الدولي لبحوث السلام (SIPRI) في ستوكهولم، أن السودان هو ثالث أكبر مستورد للسلاح في إفريقيا، فقد بلغت نسبة ما استورده من مجمل السلاح الوارد إلى إفريقيا ٥٪، وجاءت كل من جنوب إفريقيا والجزائر، في مقدمة المستوردين الأفارقة للسلاح، إذ بلغت نسبة ما استوردتاه ٤٣٪ و٢٨٪ على التوالي، وأوضح التقرير أن السودان قد حصل خلال السنوات من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩ على عربات مدرعة، وطائرات عسكرية، من روسيا، والصين، وبيلاروسيا[٢٢].

وبحسب تقارير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، فقد بلغت مبيعات الأسلحة الروسية إلى السودان في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠م، نحو ١٠٠ مليون دولار أمريكي، شملت دبابات T-72، وناقلات جند مدرعة BMP-1، وطائرات مقاتلة MiG-29. وسلمت روسيا السودان في عام ٢٠٠٨م، طائرات هليكوبتر هجومية Mi-24، وأرسلت خبراء روس لتدريب القوات السودانية على استخدام المعدات العسكرية الروسية وصيانتها، ودُرِّب نحو ٥٠٠ ضابط سوداني في الأكاديميات العسكرية الروسية خلال هذه الفترة، بينما في الفترة من ٢٠١١-٢٠١٩م استمرت مبيعات الأسلحة، مع تسليم دفعات جديدة من الأسلحة الصغيرة والمتوسطة، والمركبات المدرعة، والطائرات، ووقّع السودان في عام ٢٠١٣م اتفاقية لشراء طائرات مروحية هجومية Mi-35 وMi-17 من روسيا، وقدرت قيمة مبيعات الأسلحة الروسية إلى السودان خلال هذه الفترة بنحو ١٥٠ مليون دولار، وتواصل إرسال الضباط السودانيين للتدريب في روسيا، فقد تلقى عدد منهم برامج تدريبية مكثّفة على الطائرات، والمعدات الحديثة، التي أُشتُرِيت، وبلغ عدد العسكريين السودانيين الذين تلقوا تدريبًا في روسيا، أو على يد خبراء روس خلال هذه الفترة، نحو ٧٠٠ ضابط وجندي سوداني[٢٣].

إن أبرز ملامح تطوير التقارب السوداني الروسي، هو إنشاء مركز للدعم اللوجيستي للبحرية الروسية في سواحل البحر الأحمر السودانية، وسط حالة التنافس بين القوى الإقليمية والدولية حول البحر الأحمر، وهو أمر مهمّ لروسيا، لحماية أمنها ومصالحها البحرية. وعلى الجانب الآخر، تنظر الحكومة السودانية لروسيا كدولة صديقة، لها تاريخ قديم في تأهيل وتدريب الجيش السوداني، وهي تطمح لامتداد التعاون معها إلى مصفوفة اقتصادية متكاملة، ذات بعد تنموي، ليشمل مجالات: الطاقة، والغاز، والتعدين، والزراعة، وتطوير السكك الحديد، والسلع الإستراتيجية كالقمح، والنفط، فضلًا عن تعزيز القدرات العسكرية والدفاعية[٢٤].

كما يرى السودان كذلك أن هناك ثمة مسوّغات تدفعه للقبول بالتقارب مع روسيا، وأن إقامة المحطة اللوجستية ستحقّق له عددًا من الأهداف الإستراتيجية والمصالح القومية، وستمثل الخطوة ترسيخًا للعلاقة مع موسكو، التي تدعم السودان في المحافل الإقليمية، وهو ما سيدفع روسيا في مواصلة الدعم العسكري واللوجيستي للجيش السوداني، الذي يخوض حربًا طاحنة ضد «قوات الدعم السريع».

القاعدة البحرية الروسية في السودان وأمن البحر الأحمر

في عام ٢٠١٩م، وقبل سقوط نظام البشير، وقَّعت روسيا مع السودان اتفاق تعاون واسع، شمل الكثير من الجوانب العسكرية، بما فيها السماح للسفن الحربية والطائرات العسكرية الروسية بالدخول إلى الأراضي السودانية، لكن بعد الإطاحة بالبشير في العام نفسه جُمِّدت الصفقة، وفي أواخر عام ٢٠٢٠م، نشرت موسكو، من جانب واحد، في الجريدة الرسمية الروسية، نص اتفاقية الجانبين، حول إقامة قاعدة تموين وصيانة للبحرية الروسية، على ساحل البحر الأحمر، بهدف «تعزيز السلام والأمن في المنطقة»، في محاولة للضغط على السودان لتنفيذها.

وفي أوائل مارس عام ٢٠٢١م، وصلت سفن من البحريتين الأميركية والروسية إلى السواحل السودانية، ما عكس الصراع الروسي الأميركي للسيطرة على البحر الأحمر، وأكد أهمية الساحل السوداني في معادلة أمن البحر الأحمر؛ فعمدت السلطات البحرية السودانية وقتها لتخصيص مرسى للمدمرة الأميركية «يو إس إس ونستون تشرشل»، التي وصلت ميناء بورتسودان، بعيدًا عن الفرقاطة الروسية «أدميرال غريغوروفيتش»، التي وصلت الميناء ذاته قبلها بأيام، واستُقبِلت بحضور قائد الأسطول البحري السوداني بقاعدة بورتسودان البحرية، وعدد من قادة الوحدات البحرية، والملحق العسكري بالسفارة الروسية بالخرطوم، العقيد بحري فاليري غولو بتشوف، والقنصل الروسي بالخرطوم غيورغي أمبارتسوميان، وجرت مراسم استقبال، حسب التقاليد البحرية العسكرية العالمية المتعارف عليها، وقال القنصل الروسي غيورغي أمبارتسوميان: إن الزيارة تأتي دعمًا للعلاقات الدبلوماسية المتطورة بين البلدين، بالإضافة لتطوير التعاون بين القوات البحرية السودانية ونظيرتها في روسيا. كما زار قائد السفينة عددًا من المناطق داخل مدينة بورتسودان، شملت منطقة البحر الأحمر العسكرية، ورئاسة ولاية البحر الأحمر، والإدارة العامة لهيئة الموانئ البحرية، وكلية علوم البحار بجامعة البحر الأحمر[٢٥].

بدأت مؤشرات قيام القاعدة الروسية في السودان، باستقبال القوات البحرية السودانية لمجموعة من القطع البحرية الروسية، مثل: الفرقاطة «ستويكي ٥٤٥»، والبارجة الحربية الروسية PM-138، والفرقاطة «أدميرال غريغوروفيتش» التي أنزلت معدات، قيل إنها لإنشاء قاعدة عسكرية. وبعد إنزال الفرقاطة لمعداتها، وصلت في وقت لاحق رتب رفيعة من الجيش الروسي إلى مطار بورتسودان، وأُنزِل المزيد من الآليات وسيارات الحماية، وقوات عددها بين ٧٠ و٨٠ عنصرًا، وبدأت العمل فيما قيل: إنه مركز لوجستي أو قاعدة، وذلك بإنشاء مبان سكنية، ومكاتب، وتسوير المنطقة الشمالية من قاعدة فلامنغو التي خصصت لهم.

لكن كما يؤكد ضابط في البحرية السودانية، أن العلاقة بين عناصر البحريتين: السودانية والروسية في الساحل السوداني، وفي حدود قاعدة فلامنغو البحرية، لم تكن على ما يرام لأسباب عدة، منها أن ضباط

البحرية السودانية يشعرون بأنهم مغيبون عن صفقة تمت، ولا يعرفون المقابل الذي ناله السودان من القاعدة الروسية، ويرون أنه كان من الأولى منح الروس مكانًا آخر لإقامة قاعدتهم، بدلًا من منحهم قاعدة جاهزة، حتى يستفيد السودان من إنشاءات جديدة في البنى التحتية على سواحله، كما أكد وقوع احتكاكات بين عناصر القوتين، لأسباب تتعلّق بالانضباط، وبسلوكيات أفراد القوة الروسية؛ إذ إن المكان متاخم لسكن أسر الضباط، وأضاف: إن القوات السودانية تحمي القاعدة الروسية على مستوى الدائرة البعيدة، في حين يشرف عناصر البحرية الروسية على حماية منطقتهم في الدائرة الضيقة؛ إذ شرعوا في تشييد سور محكم، وحفر ما يشبه الخندق حول إنشاءاتهم[٢٦].

وفي أواخر أبريل عام ٢٠٢١م، أعلن السودان على لسان رئيس هيئة أركان الجيش، الفريق محمد عثمان الحسين، تعليق العمل بالاتفاق مع موسكو حول القاعدة البحرية، إلى حين مصادقة الهيئة التشريعية عليه، كما تحدث عن أن هذه الاتفاقية تخضع للمراجعة، وبالفعل، فقد فُكِّكت المنشأة الروسية، وسحب جميع معداتها من قاعدة فلامنغو البحرية. لكن حينما زار وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الخرطوم، في فبراير عام ٢٠٢٣م، قال: إن موسكو ما زالت في انتظار موافقة المؤسسة التشريعية بالسودان، على إنشاء القاعدة البحرية الروسية في البحر الأحمر. وكان البرهان قال في مقابلة تلفزيونية خلال يونيو عام ٢٠٢١م: إن الخرطوم لم تلغ الاتفاق على إنشاء القاعدة البحرية الروسية بالبحر الأحمر[٢٧].

وفي ٢٥ مايو عام ٢٠٢٤م، أعلن عضو مجلس السيادة الانتقالي، ومساعد القائد العام الفريق أول ياسر العطا، أن السودان وروسيا ستوقعان سلسلة من الاتفاقيات العسكرية والاقتصادية في الأسابيع المقبلة، تشمل إنشاء مركز دعم لوجستي بحري روسي في السودان، مشيرًا إلى أن روسيا اقترحت التعاون العسكري مع السودان، من خلال مركز دعم لوجستي، وليس قاعدة عسكرية كاملة، مقابل إمدادات عاجلة من الأسلحة والذخيرة، ومن المرجح أن تكون هذه المحادثات قد جرت، عندما التقى نائب وزير الخارجية الروسي، والممثل الخاص للرئيس الروسي في إفريقيا والشرق الأوسط، ميخائيل بوغدانوف، رئيس مجلس السيادة السوداني، وقادة سودانيين آخرين في أواخر أبريل عام ٢٠٢٤م، في العاصمة الإدارية بورتسودان[٢٨].

وبعد عام ونيف من اندلاع حرب إبريل عام ٢٠٢٣م، تبادل السودان وروسيا الزيارات، خلال فترات زمنية متقاربة، في محاولة للتقارب، وتعزيز الدعم السياسي، والتعاون العسكري والاقتصادي بين الطرفين، وعاد الحديث عن إحياء الاتفاق الذي صيغ أيام نظام «البشير»، والذي وقفت أمامه العديد من العراقيل، وكان آخرها اندلاع الحرب؛ حيث ينصّ الاتفاق على أن تمنح روسيا الجيش السوداني عتادًا حربيًّا، فضلًا عن المساعدة في تطوير القوات المسلحة السودانية، وتلتزم روسيا بعدم الإضرار بالبنية التحتية والبيئية، وتشير

تقارير إلى أن الاتفاقيات الجديدة المحتملة، ستعزز الوجود الروسي في السودان، من خلال خمس وحدات، هي: الوحدة العسكرية التي تعنى بالعلاقات العسكرية الخاصة بالأسلحة والتدريب، والوحدة الأمنية التي تعمل على حماية المنشآت أو الأفراد، والوحدة التعدينية التي تضم الشركات العاملة في مجال تعدين الذهب واليورانيوم، وغيرهما من المعادن، والوحدة العقارية التي تعمل في مجال البناء، والوحدة الزراعية التي تعمل في مجال التنمية الزراعية والحيوانية[٢٩].

إن مشروع الاتفاق السوداني الروسي، لإنشاء مركز لوجستي للأسطول الروسي على ساحل السودان، أكد الرغبة المتبادلة في تعزيز وتطوير التعاون العسكري، الهادف لزيادة القدرة الدفاعية لروسيا والسودان، وإن «المركز اللوجيستي الروسي في السودان، يتوافق وجوده وأهداف الحفاظ على السلم والاستقرار في المنطقة، ويحمل طابعًا دفاعيًّا، وليس موجهًا ضد دول أخرى»، وورد في نص المشروع: «السودان يعرب لروسيا عن موافقته على إنشاء ونشر مركز لوجستي على أراضيه، وتطوير وتحديث بنيته التحتية، بهدف صيانة السفن الحربية الروسية وتموينها، ويكون مكانا يمكن أن يرتاح فيه أفراد البحرية الروسية»، وسيكون المركز المقترح قادرًا على استيعاب السفن المزودة بتجهيزات نووية، مع مراعاة متطلبات السلامة النووية والبيئية، على ألّا يزيد عدد السفن الراسية فيه في وقت واحد على أربع، وألا يتجاوز الحد الأقصى لعدد أفراد المركز ٣٠٠ شخص، ومدة الاتفاق ٢٥ سنة قابلة للتجديد تلقائيًّا لفترة ١٠ سنوات متتالية، في حال عدم إخطار أي من الطرفين خطيًّا بنيته إنهاء الاتفاق[٣٠].

واتفاق التعاون العسكري بين موسكو والخرطوم، مدّته سبع سنوات، ويسمح بدخول السفن الحربية والطائرات الروسية إلى السودان، إضافةً إلى السماح بتبادل المعلومات، والخبرات العسكرية والسياسية بين الجانبين. وينصّ الاتفاق أيضًا على افتتاح مكتب تمثيلي لوزارة الدفاع الروسية، بهدف العمل والتنسيق مع نظيرتها السودانية، وستقدّم روسيا للسودان أسلحة ومعدات عسكرية مجانًا، بهدف تنظيم الدفاع الجوي للمحطة اللوجستية، حيث يمكن لروسيا نشر أنظمة دفاع جوي في المنشأة بهدف حمايتها، ومنع تحليق الطيران بأجواء القاعدة. وبموجب الاتفاق، تقدم الخرطوم الأرض مجانًا، ويمكن لحكومة السودان استعمال أرصفة المنشأة بموافقة الجانب الروسي، ولموسكو الحق في جلب أي أسلحة وذخيرة وغيرها من المعدات، التي تحتاج إليها عبر مطارات وموانئ السودان لدعم المنشأة، التي ستسهل كثيرًا عمليات الأسطول البحري الروسي بالمحيط الهندي؛ إذ سيكون بمقدورها تبديل طواقم القطع البحرية المنتشرة بالمحيط الهندي، عبر نقلهم جوًّا إلى السودان[٣١].

غير أن حكومة السودان، تواجه على أرض الواقع إشكالات عديدة، تحول دون تحقيق المطلب الروسي بشأن المحطة اللوجستية، وفي مقدمها المساس المباشر لمطلب موسكو بالسيادة الوطنية، حيث إن الشروط المسبقة

التي قدمتها روسيا، لا تخلو من الإجحاف بحق السودان، سواء في شروطها بالنسبة لمدة الاتفاقية، المحدد لها أن تستمر ٢٥ عامًا قابلة للتجديد ١٠ أعوام إضافية، مع عدم منح أي قوة، أو دولة أخرى، مركزًا لوجستيًّا مماثلًا على ساحل البحر الأحمر، فضلًا عن شرط أكثر قساوة، وهو ألا تكون للسودان أي ولاية قانونية داخل منطقة القاعدة، فضلًا عن تقديم القاعدة الخدمات لسفن ذات طبيعة نووية، بكل ما في ذلك من خطورة لمثل تلك السفن، والحوادث التي يمكن أن تحدث بسببها، كما تضمنت الشروط كذلك، إقامة إنشاءات على الأرض المحاذية لساحل القاعدة، بطول نحو ٥٠ كيلومترًا إلى الداخل السوداني، وسيُنْصَب فيها هوائيات وأجهزة تنصت، وكل ما سبق فيه مساس واضح بالسيادة السودانية، في غياب الحديث عن أي مقابل مادي متفق عليه، أو معلن عنه بهذا الصدد، حتى الآن[٣٢].

وتشير بعض المعلومات إلى نية روسيا استخدام محطة الخدمات اللوجستية في السودان، وصفقات تطوير البنية التحتية للموانئ الاقتصادية عمومًا، لإنشاء ميناء مزدوج الاستخدام، على غرار التجربة الصينية، التي أنشأت العديد من الموانئ ذات الاستخدام المزدوج، وهي موانئ تجارية، لكنها تتناسب مواصفاتها مع الاستخدامات العسكرية البحرية، حيث ستتمكن روسيا من استخدام الموانئ التجارية ومحطات الوقود للاستخدام العسكري في المستقبل، وستسمح هذه الطريقة لروسيا، وللقوات المسلحة السودانية، بالتقليل من الأهمية العسكرية للميناء، ممّا قد يخفّف من المخاوف بشأن تنفير الغرب من التعاون السوداني الروسي[٣٣].

على الجانب الآخر، يرى بعضهم أن إقامة قاعدة بحرية جديدة في السودان سيتيح الفرصة لهذا البلد لاستغلال مجموعة متنوعة من الفرص العسكرية والجيوسياسية والاقتصادية، نظرًا لموقع السودان الإستراتيجي، وموارده الكثيرة، ودوره في استقرار الدول المجاورة. ويبدو أن روسيا أدركت منذ فترة طويلة أهمية أن تحظى بموطئ قدم في السودان؛ حيث تعدّ روسيا أن تمركزها في السودان سيتيح لها دخولًا سهلًا إلى معظم الدول الإفريقية، التي تزوّدها موسكو بمنتجاتها[٣٤].

ويتوقّع بعد قيام القاعدة الروسية، أن تقدّم روسيا الدعم العسكري والأمني للجيش السوداني؛ حيث وعد المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى إفريقيا والشرق الأوسط ميخائيل بوغدانوف، القوات المسلحة السودانية «بمساعدة عسكرية نوعية وغير محدودة»، حيث يطمح الجيش السوداني في الحصول من روسيا – من بين أشياء أخرى- على طائرات مقاتلة من طراز سوخوي سو-٣٠ وسو-٣٥، إضافة إلى صواريخ أس-٤٠٠ المضادة للطائرات، ويمكن انطلاقًا من هذه القاعدة على الساحل السوداني، أن تواصل روسيا عملياتها المختلفة في القارة السمراء، وأن تستخدم القاعدة كنقطة انطلاق، لتوصيل الإمدادات اللوجستية إلى دول بعينها في إفريقيا، مثل: ليبيا، وليبيا بدورها تخدم موسكو كرأس جسر للتعزيزات والإمدادات، لدول إفريقيا جنوب الصحراء[٣٥].

إن دخول القاعدة الروسية في بورتسودان الخدمة، إن تم لها ذلك، سيشكل نقطة إسناد مهمة، وسيكون متاحًا لروسيا نقل حمولات السفن التي ترسو هناك جوًّا إلى شرقي القارة، ومنطقة المحيط الهندي، في غضون ساعات، وإلى بانغي في أقل من أربع ساعات، ومن ثم يمكن نقلها برًّا إلى الساحل الإفريقي في أقل من يومين، وبجانب دورها العملياتي على المستوى القاري، ستُمكن قاعدة بورتسودان روسيا من موطئ قدم مهم في الساحل السوداني.

استشراف مستقبل الحضور الروسي في السودان

ليس من الواضح حتى الآن، ما إذا كان كل من السودان وروسيا قد حسما أمرهما، وأعادا لواجهة الأحداث الاتفاق، الذي ظلّ مجمّدًا منذ عام ٢٠١٩م، وهو الاتفاق الذي ينصّ على التعاون والتنسيق بينهما في استشراف التهديدات، والقدرة على مواجهة التحديات، وتحسين الأمن السيبراني، ولكن يبدو أن المحطة اللوجستية البحرية الروسية في السودان، قد تكون مرحلة أولية أمام مشروع طويل الأمد، تطمح روسيا من خلاله إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في وقت واحد، وأهمها، أن وجود منشأة روسية في بورتسودان، ولو كانت في البداية في صعيد لوجستي، فهي تؤشر إلى المحاولة الروسية، لتأمين الارتكاز البحري لموسكو في السودان؛ ممّا يسهم في إمكانية التأثير في عمليات النقل للتجارة الدولية في البحر الأحمر؛ وهو ما يعني فرض روسيا نفسها كـ«لاعب متحكِّم» في معادلات الطاقة الجديدة، التي يمر جزء كبير منها عبر مضيق باب المندب، إضافة إلى ما يُمكن أن يُتيحه المركز اللوجستي، من تعزيز الأسطول الروسي لموقعه البحري في المحيط الهندي؛ ممّا يوفر له مرفقًا آخر للمياه الدافئة، إلى جانب قاعدة طرطوس في سوريا، حيث يسمح ذلك للسفن الروسية بالمرور عبر خليج عدن والبحر الأحمر، بهدف تأمين الإمداد والخدمات اللوجستية المختلفة[٣٦].

لكن المتعمق في حظوظ التعاون المستقبلي بين السودان وروسيا، يمكن أن يلحظ أنها ضعيفة، ولن تستطيع روسيا أن تحل مكان القوى الإقليمية والدولية في السودان، وخاصة الصين، بجانب أن السودان واقع تحت ضغط أمريكي وغربي كبير، ولا يتوقع أن يتم تنفيذ وتطوير البروتكولات، التي وقعت بين السودان وروسيا بالشكل المأمول، لجهة أن روسيا دولة شحيحة في الاستثمار الاقتصادي، وأنها تركز على الجوانب العسكرية والذهب، بالإضافة إلى المجالات السياسية والعسكرية، ولذلك لن تؤدي البرتوكولات والاتفاقيات الموقعة إلى تقارب اقتصادي. وقد جرب نظام (الإنقاذ) من قبل، إقامة علاقات مع روسيا، بالتوقيع على مثل هذه البروتكولات، ولكن لم يلمس السودانيون أثرًا لهذه الاستثمارات، على واقع حياتهم المتأزم[٣٧].

وفي ضوء ما تقدّم، يمكن القول: إن هناك ثلاثة سيناريوهات أمام التقارب السوداني الروسي، وتأثيراته في أمن البحر الأحمر، ويمكن حصرها في الآتي:

- **السيناريو الأول:** استمرار الحكومة السودانية في المناورة، بقبول القاعدة العسكرية الروسية في بورتسودان، انتظارًا لتحرّك غربي في صالح دعم الحكومة السودانية، وربما تقديم حوافز لها لعدم إقامة القاعدة، وليتّجه السودان نحو استبدال الحليف الروسي المحتمل، بحليف غربي، ولا يبدو حتى الآن أنه راغب في وضع نهاية للحرب في السودان، رغم بعض التحركات المحدودة في جنيف وغيرها.
- **السيناريو الثاني:** دخول القاعدة البحرية الروسية على الساحل السوداني، مرحلة التنفيذ الكامل، والقفز بالعلاقة والتقارب السوداني الروسي إلى توقيع اتفاقيات دفاع مشترك، تضمن دخول السودان في الحلف الروسي، وضمان الحماية الكاملة له؛ حيث يرى مراقبون، أن السودان لم يعد لديه ما يخسره، بعد وصول خسائر الدولة من الحرب الحالية إلى حاجز ٢٠٠ مليار دولار: (خسائر قطاع الثقافة والإعلام ١٤٠ مليون دولار، خسائر القطاع الصناعي ٥٠ مليار دولار، والقطاع الصحي ١١ مليار دولار)[٣٨]، وانهيار الجيش في الحرب الحالية، يعني سقوط الدولة.
- **السيناريو الثالث:** انهيار الأوضاع في السودان نتيجة تداعيات الحرب، وحدوث تدخل دولي محدود للفصل بين القوات، وربما حماية المناطق المدنية، ومراقبة وقف إطلاق النار، وهو ما يعني إغلاق الباب تمامًا في وجه إقامة القاعدة الروسية في الساحل السوداني.

الهوامش والإحالات

(1) Parisa Kamali, et al., "Red Sea Attacks Disrupt Global Trade," *IMF Blog*, March 7, 2024, https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2024/03/07/Red-Sea-Attacks-Disrupt-Global-Trade.

(2) Dana Stroul, *Russian-Iranian Cooperation and Threats to U.S. Interests* (Washington D.C.: The Washington Institute, 2024), https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/russian-iranian-cooperation-and-threats-us-interests.

(٣) «التكامل الإقليمي.. رؤية السعودية لأمن البحر الأحمر وآفاق التنمية في منطقته،» مركز القرار للدراسات الإعلامية، (٣٠، أغسطس، ٢٠١٩م)، https://alqarar.sa/250.

(٤) محمد خليفة صديق، «مجلس دول البحر الأحمر.. الحضور وسيناريوهات المستقبل،» صحيفة الانتباهة، (٢٩، فبراير، ٢٠٢٠م)، ٨.

(٥) أشرف العيسوي، «مجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن الفرص والتحديات،» ترينذز للبحوث والاستشارات، (٣، فبراير، ٢٠٢٠م)، https://trendsresearch.org/ar/product/مجلس-الدول-العربية-والإفريقية-المطلة/.

(٦) العيسوي، «مجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن الفرص والتحديات».

(٧) «البحر الأحمر.. ممر مائي إستراتيجي تتصارع عليه قوى العالم،» الجزيرة نت، (٢٦، ديسمبر، ٢٠٢٣م)، https://www.ajnet.me/encyclopedia/2023/12/26/البحر-الأحمر-ممر-مائي-إستراتيجي.

(٨) محمد محمد عثمان، «مظاهرات السودان: لماذا أصبحت موانئ السودان محور تنافس إقليمي ودولي؟،» بي بي سي عربي، (١٩، أكتوبر،٢٠٢١م)، https://www.bbc.com/arabic/middleeast-58961526.

(٩) ياسر إبراهيم، «فرص وتحديات التقارب الروسي السوداني،» الجزيرة نت، (١٦، يونيو، ٢٠٢٤م)، https://www.ajnet.me/opinions/2024/6/16/فرص-وتحديات-التقارب-الروسي-السوداني.

(١٠) «عودة روسيا إلى البحر الأحمر: أبعادها الجيوسياسية، وتداعياتها الإستراتيجية،» مركز الإمارات للسياسات، (٢٧، أبريل، ٢٠٢٢م)، https://epcenter.ae/3w60iL1.

(١١) عبد الباسط إدريس، «اتفاقيات الخرطوم وموسكو.. هل تحيي تنفيذ محطة الطاقة النووية؟، صحيفة الأحداث، (٢٨، مايو، ٢٠٢٤م)، https://alahdaathnews.com/اتفاقيات-الخرطوم-وموسكو-هل-تحي-تنفيذ/.

(١٢) أمجد فريد الطيب، «روسيا وحرب السودان... متغيرات الدبلوماسية البحرية،» المجلة، (٨، يونيو، ٢٠٢٤م)، http://www.majalla.com/node/318681/سياسة/روسيا-وحرب-السودان-متغيرات-الدبلوماسية-البحرية.

(١٣) «مخاطر الجيوبولوتيك.. ماذا تفعل روسيا في البحر الأحمر،» سلسلة أوراق العرب، (القاهرة: مركز رع للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٢٤م)، ١٣، https://rcssegypt.com/17529.

(١٤) «الخرطوم وموسكو يوقعان اتفاقيات تعاون جديدة،» سودان تريبون، (١٩، أغسطس، ٢٠٢٢م)، https://sudantribune.net/article262986/.

(١٥) الفاضل إبراهيم، «بروتوكولات التعاون بين السودان وروسيا.. ضغط للغرب أم مصالح «تحت الطاولة»؟» التغيير، (١، سبتمبر، ٢٠٢٢م)، https:// www.altaghyeer.info/ar/2022/09/01/بروتوكولات-التعاون-بين-السودان-روسيا/.

(١٦) عبد الرحمن أميريك، «قاعدة بورت سودان.. مرحلة جديدة في الحضور الروسي بإفريقيا،» مركز الجزيرة للدراسات، (١٢، يونيو، ٢٠٢٤م)، https://studies.aljazeera.net/ar/article/5946.

(١٧) «المجلس الأوروبي يفرض عقوبات على شركة تابعة لفاغنر بالسودان،» إي دي نيوز، (٢٧، فبراير، ٢٠٢٣م)، https://ednews.net/ar/news/world/578078.

(١٨) فريد الطيب، «روسيا وحرب السودان... متغيرات الدبلوماسية البحرية».

(١٩) نشوى عبد النبي، «المنطقة الرمادية...الاشتباك العسكري والمرتزقة والجريمة الروسية في القارة الإفريقية،» منصة الدراسات الأمنية وأبحاث السلام، (١٢، يوليو، ٢٠٢٤م)، https://pressplatform.net/ar/المنطقة-الرمادية-الاشتباك-العسكري-و/.

(٢٠) «تقرير أميركي: هذا ما تفعله 'فاجنر' بذهب السودان،» الشرق للأخبار، (٥، يونيو، ٢٠٢٢م)، https://asharq.com/reports/33577/تقرير-أميركي-هذا-ما-تفعله-فاجنر-بذهب/.

(٢١) أمين زرواطي، «'حرب المضائق والكنز المدفون'... ما هي مصالح روسيا بالسودان وأي دور لمرتزقة فاغنر؟،» فرنسا ٢٤، (٢، مايو، ٢٠٢٣م)، https://www.france24.com/ar/إفريقيا/٢٠٢٣٠٥٠٢-حرب-المضائق-والكنز-المدفون-ما-هي-مصالح-روسيا-بالسودان-وأي-دور-لمرتزقة-فاغنر.

(٢٢) «السودان ثالث أكبر مستورد للسلاح في إفريقيا،» موقع التحالف السوداني، (١٦، مارس، ٢٠١٠م)،
https://www.tahalof.info/cgi-bin/pages/page3.pl?arlang=Arabic&arcode=100316180209&argenkat=Reports.

(٢٣) عبد المنعم مختار، «القاعدة العسكرية الروسية في السودان: التفاصيل والتأثيرات،» سودانايل، (١١، يونيو، ٢٠٢٤م)،
https://sudanile.com/ا-السودان-في-الروسية-العسكرية-القاعدة/.

(٢٤) محمد حسن إمام، «القاعدة اللوجيستية في البحر الأحمر: أبعاد التعاون بين روسيا والسودان،» الجزيرة نت، (١١، يونيو، ٢٠٢٤م)،
https://www.ajnet.me/opinions/2024/6/11/القاعدة-اللوجيستية-في-البحر-الأحمر.

(٢٥) «ميناء بورتسودان يستقبل سفينة حربية روسية،» هيئة الموانئ البحرية السودانية، (١، مارس، ٢٠٢١م)،
https://sudanports.gov.sd/web/ar/2021/03/01/ميناء-بورتسودان-يستقبل-سفينة-حربية-رو/.

(٢٦) أحمد فضل، «بعد منحها قاعدة بحرية.. موسكو تضع قدما في مياه السودان وعينها على معادن إفريقيا،» الجزيرة نت، (٢٧، أبريل، ٢٠٢١م)،
https://www.ajnet.me/politics/2021/4/27/قدمها-في-مياه-السودان-وعينها-على-معادن.

(٢٧) فضل، «بعد منحها قاعدة بحرية.. موسكو تضع قدما في مياه السودان وعينها على معادن إفريقيا».

(28) Mohammed Alamin, "Sudan's Army Deepens Ties With Russia, Iran as Civil War Rages," *Bloomberg*, May 26, 2024, https://www.bloomberg.com/news/articles/2024-05-26/sudan-s-army-deepens-ties-with-russia-iran-as-civil-war-rages.

(٢٩) جهاد نصر، «تحديات صعبة.. هل تحصل روسيا على قاعدة دعم لوجيستي في السودان؟» (القاهرة: مركز رع للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٢٤م)،
https://rcssegypt.com/17932.

(٣٠) «روسيا بصدد إنشاء مركز لوجستي لأسطولها البحري في السودان،» قناة آر تي الروسية العربية، (١١، نوفمبر، ٢٠٢٠م)،
https://arabic.rt.com/middle_east/1172588-السودان-في-البحرية-للوجستي-مركز-إقامة-تعتزم-روسيا/.

(٣١) «قاعدة فلامنغو البحرية بالسودان.. محطة للتنافس الروسي الأميركي،» الجزيرة نت، (٣٠، أغسطس، ٢٠٢٣م)،
https://www.ajnet.me/encyclopedia/2023/8/30/قاعدة-السودان-البحرية-فلامنغو-محطة.

(٣٢) جمال البدوي، «تردد داخلي وضغط غربي يحاصران مصير القاعدة البحرية الروسية شرق السودان،» إندبندنت عربية، (١٨، فبراير، ٢٠٢٣م)،
https://www.independentarabia.com/node/423066/تحقيقات-ومطولات/تردد-داخلي-وضغط-غربي-يحاصران-مصير-القاعدة-البحرية-الروسية-شرق-السودان.

(33) Liam Karr, "Russian Red Sea Logistics Center in Sudan," *Africa File, Institute for the Study of War*, 2024, https://www.iswresearch.org/2024/05/africa-file-may-31-2024-russian-red-sea.html.

(٣٤) ندى أحمد، «لماذا يجب أن نوجّه اهتمامنا نحو السودان؟،» مركز كارينجي للشرق الأوسط، (٢، فبراير، ٢٠٢١م)،
https://carnegieendowment.org/middle-east/diwan/2021/02/why-sudan-matters?lang=ar&center=middle-east.

(٣٥) كيرستن كنيب، «بورتسودان.. محطة أخرى في استراتيجية النفوذ الروسي بإفريقيا،» دي دبليو عربية، (١٧، يونيو، ٢٠٢٤م)،
https://www.dw.com/ar/بورتسودان-محطة-أخرى-في-استراتيجية-النفوذ-الروسي-بإفريقيا/a-69337863.

(٣٦) «بوابة جيواستراتيجية: ماذا تُريد روسيا من التقارب مع السودان؟،» الحائط العربي، (١٥، فبراير، ٢٠٢٣م)،
https://arabwall.com/ماذا-تُريد-روسيا-من-التقارب-مع-السودان/.

(٣٧) الفاضل إبراهيم، «بروتوكولات التعاون بين السودان وروسيا.. ضغط للغرب أم مصالح 'تحت الطاولة'؟» التغيير، (١٢، سبتمبر، ٢٠٢٢م)،
https://www.altaghyeer.info/ar/2022/09/01/بروتوكولات-التعاون-بين-السودان-وروسيا/.

(٣٨) «وزير الإعلام يكشف خسائر الدولة خلال الحرب.. بالأرقام،» منصة أشواق السودان، (١٣، أغسطس، ٢٠٢٤م)،
https://sudaplatform.com/102203.

تحولات جيوسياسية:
أبعاد التمدد الروسي في القارة الإفريقية فيما بعد الأزمة الأوكرانية

د. إيمان زهران، باحثة متخصصة في العلاقات الدولية والأمن الإقليمي، القاهرة.

ثمَّة تحرُّكات برجماتية في القارة الإفريقية، في إطار ما يُعرف بـ«الروسوفونية»، تسعى موسكو من خلالها إلى ترسيم معادلات سياسية جديدة، لموازنة إستراتيجيتها نحو استعادة «روسيا العظمى»، وأبرزها كسر العزلة الدولية المفروضة عليها، في إطار العقوبات المفروضة جرّاء الأزمة الأوكرانية، والرغبة في بناء تحالفات جديدة مع أكثر الأقاليم الفرعية حيوية، في خريطة النظام العالمي الجديد، بالإضافة إلى خلق أسواق تصدير جديدة، والوصول إلى الموارد الطبيعية.

وعليه، يأتي الحديث عن أبعاد التمدّد الروسي في القارة الإفريقية، ليؤسّس لعدد من التساؤلات، حول سياقات وأهداف بوتين من ذلك التحرك، والتوظيفات المتباينة لتلك التحرّكات، بما يتّسق مع الفرص المُحتملة، والتحديات القائمة للإستراتيجية الروسية في القارة الإفريقية، فيما بعد الأزمة الأوكرانية.

أولًا- أهداف التمدد الروسي

منذ مطلع العقد الثالث من الألفية الجديدة، تنامى الدور الروسي في القارة الإفريقية – كأحد أبرز الأطراف الدولية الفاعلة – لينعكس انعكاسًا مباشرًا على كثافة وعمق التفاعلات البينية مع دول المنطقة، وذلك على مختلف المستويات: الاقتصادية، والتنموية، والعسكرية، وذلك بالنظر إلى عدد من الاعتبارات الحاكمة لأبعاد تلك الأدوار، حيث:

١- تعزيز النفوذ

فعقب العقوبات الغربية، جرّاء ضمّ موسكو لشبه جزيرة القرم في عام ٢٠١٤م، أدركت روسيا أهمية الاستدارة نحو إفريقيا، وكونها أصبحت لاعبًا رئيسًا على الساحة العالمية، ومركز قوة فاعلًا في النظام

العالمي الجديد قيد التشكيل. ومن ثَمّ، عمد بوتين إلى توسيع العلاقات السياسية والإستراتيجية مع الدول الإفريقية، من خلال التوظيف المتعدد لمختلف الأدوات الدبلوماسية، فضلًا عن التعاون الأمني والعسكري، وتعزيز صفقات الأسلحة، والشراكات الاقتصادية والإستراتيجية مع معظم الدول الإفريقية، وذلك بالتزامن مع الانسحاب التدريجي للقوى الغربية من القارة، وتنامي التوجهات القومية المناهضة لنمط «الاستعمار الجديد».

٢- تطويق الخصوم

تعتمد موسكو في تحركاتها، نحو تطويق الكتلة الغربية، والولايات المتحدة الأمريكية، ومحاصرتها في مناطق النفوذ، على أدوات القوة الذكية، والتي تنقسم بدورها إلى مسارين:

- **المسار الأول – القوة الصلبة:** وذك عبر التوظيفات الرامية لبناء نسق تعاوني/ عسكري، يمتد من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر؛ فعلى سبيل المثال: عمدت موسكو لإنشاء «كتلة حيوية» مع عدد من المجالس العسكرية في القارة، عرفت باسم: «تحالف دول الساحل Alliance of Sahel States –AES»، ليتألف من: «بوركينافاسو، ومالي، والنيجر»[١]، فضلاً عن التحركات المترامية، لتوسع ذلك التحالف لمنطقة الساحل بأكملها، لإنجاز عدد من الأهداف، وأبرزها: إنجاز متطلبات الشراكة الأمنية، وإنشاء أسواق تصدير لمبيعات الأسلحة، ومحاولة خلق توازنات سياسية واقتصادية، تتّسق مع أجندة الجماعة الاقتصادية لدول غربي إفريقيا «الإيكواس».
- **المسار الثاني – القوة الناعمة:** وذلك عبر تدشين خطاب سياسي جاذب، يستند إلى توظيف القيم غير الليبرالية في السياسية الخارجية، كتقويض مصداقية المؤسسات الدولية، والترويج للرؤية الروسية، حول إعادة تشكيل نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، يتّسم بأنماط متباينة للتعاون والشراكة مع أقاليم الجنوب، وفي مقدمتها إفريقيا. بالإضافة إلى التنسيقات الأيديولوجية، والآلية الدينية، عبر التوسع في التبشير بالقارة، ومنح الكنيسة الأرثوذكسية الروسية الكثير من الصلاحيات، لممارسة أنشطتها. فضلًا عن العمل على بناء كوادر إفريقية، لديها ولاءات خاصة تجاه روسيا، عبر تقديم العديد من المنح الدراسية في المجالات العلمية والعلوم الاجتماعية، تُدَرَّس باللغة الروسية، لخلق جيل من المتخصصين الأفارقة، قادرين على التحدث بلغتها.

٣- بناء التحالفات

يسعى بوتين لإعادة تشكيل المشهد الجيوسياسي، في إطار التحالف مع دول الجنوب العالمي، بهدف هيكلة نظام عالمي جديد، أكثر عدالة وتوازنًا، وفقًا لتصورات «روسيا العظمى»، عبر استغلال الثغرات الأمنية التي خلّفتها الكتلة الغربية في القارة، وتغيير موازين القوى تدريجيًّا، في ظل تنامي التوجهات القومية الرافضة للنهج الغربي، الذي يعتمد وضع «مشروطيات سياسية»، تنطوي على مبادئ نيوليبرالية، مغايرة للممارسات الإفريقية، مقابل تنامي فرص التموضع الروسي، بالنظر إلى «الإرث السوفيتي النظيف» في القارة، بعيدًا عن تحركات الدول الاستعمارية، ونهجها لمبدأ التعاون الثنائي والمتعدد، لمواجهة المشكلات الإفريقية.

٤- استقطاب الموارد

تُبنى تلك الفرضية على علاقة طردية بين الطرفين؛ ففي الوقت الذي ترغب فيه الكتلة الإفريقية لمعادلة تهديدات «الأمن الغذائي»، لا سيّما بعد انسحاب روسيا من مبادرة الحبوب، ومحاولة تأمين الإمدادات الحيوية من الغذاء، بما يحفظ مصالح شعوبهم ودولهم، فإنّها - بالمقابل - تسعى لكسر العزلة الغربية على اقتصاداتها الوطنية، وتعزيز استثماراتها في إفريقيا، وخاصة في مجالات التكنولوجيا، والبنى التحتية، والصناعات الاستخراجية كالذهب، والماس، واليورانيوم، والنفط، والغاز، والفوسفات، والخشب، بما يضمن إنجاز متطلبات إستراتيجيتها نحو تجذير نفوذها الاقتصادي والسياسي في القارة. فعلى سبيل المثال: أبرمت موسكو العديد من الاتفاقيات في قطاع الطاقة، وامتيازات التعدين، مثل: استثمارات شركة روسال في غينيا، ومجموعة روساتوم النووية في ناميبيا، وطموحاتها في النيجر، وشركة آلروسا في أنجولا، بالإضافة إلى شراكة أفرومت الروسية، مع شركة بين أيست في زيمبابوي، لتطوير إحدى أكبر رواسب البلاتين في العالم. كذلك ما تمتاز به دول الساحل من انتشار مناجم الذهب، وخاصة في بوركينا فاسو ومالي، على النحو المبين في خريطة الموارد الآتية:

خريطة (١) - خريطة الموارد الطبيعية في إفريقيا

المصدر: «خارطة الثروات الطبيعية في إفريقيا،» وكالة الأناضول، (٢٧، يوليو، ٢٠١٧م)، إنفوجرافيك/https://www.aa.com.tr/ar/info/6607.

٥- **تكثيف التعاون الاقتصادي:** إن أحد أبرز الأهداف الروسية هو ما يتعلّق بعقد شراكات طويلة الأمد مع الدول الإفريقية، في مجالات: الاقتصاد، والزراعة، والطاقة، كمحاولة للالتفاف على العقوبات الغربية المفروضة، منذ فبراير عام ٢٠٢٢م، وما قبلها عام ٢٠١٤م، إبّان ضمّ موسكو لشبه جزيرة القرم، وكذلك تعزيز التعاون الاقتصادي، عبر التحرّك للارتفاع بمستويات التبادل التجاري والاستثماري مع إفريقيا.

جدول (١) - حجم التبادل التجاري بين القارة الإفريقية وروسيا

القيمة بالمليار دولار

	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
حجم الصادرات الإفريقية	١,٤٩٨	١,٤٧٤	١,٥٢١	١,٢٤٨	١,٠٧٦
حجم الواردات الإفريقية	١٣,٢٨٠	١٣,١٠٣	١٦,٤٧٦	١١,٥١٢٥	١٤,٧٠٥
الميزان التجاري	-١١,٧٨١	-١١,٦٢٩	-١٤,٩٥٤	-١٠,٢٦٤	-١٣,٦٢٩

Source: Trade Map, *List of exported products for the selected product* (Geneva: International Trade Centre (ITC), 2024), https://www.trademap.org/Bilateral_TS.aspx?nvpm=1%7c%7c7%7c643%7c%7cTOTAL%7c%7c%7c2%7c1%7c1%7c2%7c2%7c1%7c1%7c1%7c1%7c1.

وعطفًا على بيانات التبادل التجاري الواردة في الجدول السابق، يأتي «البُعد الاستثماري»، ليُعزّز من الأهداف الروسية في القارة الإفريقية؛ إذ من المتوقع أن تصبح إفريقيا، التي يطلق عليها غالبًا «الحدود التالية» للنمو الاقتصادي والتنمية، نقطة ساخنة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن ضمنها الاستثمارات الروسية، وذلك وفقًا لتقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٢٤م، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)[٢].

ثانيًا - توظيفات متباينة

عطفًا على الأهداف السالف ذكرها، فثمة توظيفات نوعية تُنجزها موسكو، في إطار ما يُعرف بـ«السياسات الهجينة»، لتحقيق أهدافها الإستراتيجية في إفريقيا، وجمعت فيها ما بين الخطاب الموجه، الرافض لسياسات الاستعمار الغربي «الجديدة»، والبراجماتية في التعامل مع أي قوة سياسية، يمكن أن تعقد اتفاقيات معها، وتحقق لها مصالحها، دون النظر لأي اعتبارات أيديولوجية أو اجتماعية، لتُعيد بذلك صياغة نمط التحولات الجيوسياسية الروسية تجاه القارة الإفريقية، وذلك على النحو الآتي:

١- توظيفات سياسية/ دبلوماسية

تسعى روسيا عبر توظيفاتها السياسية في القارة الإفريقية، لإعادة بناء نظام عالمي جديد، متعدد الأقطاب، فضلًا عن توجيه رسائل ضمنية، حول فرضية قيادتها للعالم الناشئ، في مواجهة «الاستعمار الجديد»[٣]، ومحاولة تعزيز التفاهمات السياسية المشتركة، في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية لكلا الطرفين، وذلك بتطويع عدد من الأدوات والتحركات، وأبرزها:

- **دبلوماسية القمم**

في سياق التنافس الروسي الغربي على التموضع في إفريقيا، جاءت رسائل قمة «سوتشي عام ٢٠١٩م»، وقمة «سان بطرسبرغ عام ٢٠٢٣م»، كمحاولة لكسر العزلة الدبلوماسية المفروضة، فيما بعد أزمة ضمّ شبه جزيرة القرم، والحرب الأوكرانية، وتأكيدًا على امتداد إرث العلاقات السوفيتية مع إفريقيا، في ظل الزخم الدولي، لعقد قمم متباينة مع القارة الإفريقية، مثل: القمة الأمريكية الإفريقية، وقمة اليابان وإفريقيا، وقمة الاتحاد الأوروبي وإفريقيا، وقمة تركيا وإفريقيا، ممّا عزّز التطلعات الإفريقية بالنظام العالمي الجديد، نحو المطالبة بتمثيل عادل بالتنظيمات الدولية صانعة القرار، كمجلس الأمن، لكونها أكبر التجمعات الإقليمية بالجمعية العامة للأمم المتحدة.

- **الجولات الخارجية**

في إطار تعزيز سياسات «الدور والمكانة»، تأتي الجولات الروسية الخارجية لدول القارة، لتوطيد العلاقات الإستراتيجية، في ظل تراجع النفوذ الأمريكي والغربي، وخاصة في منطقة الساحل والصحراء وغرب ووسط إفريقيا؛ فعلى سبيل المثال: رُصِد ٦ زيارات لوزير الخارجية سيرغي لافروف إلى القارة الإفريقية، خلال عامين وحتى يونيو عام ٢٠٢٤م، ممّا أتاح المجال أمام موسكو، لتقديم نفسها كبديل يمكن الوثوق به، وهو ما انعكس بصورة مباشرة في تصويت الدول الإفريقية في مجلس الأمن لصالح روسيا، في مواجهة العقوبات الغربية المفروضة عليها، في إثر الأزمة الأوكرانية.

٢- توظيفات اقتصادية/ تنموية

تُبنى تلك الفرضية على محاولة موسكو لموازنة الانعكاسات السلبية، للعقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الكتلة الغربية، والولايات المتحدة الأمريكية، وخلق شراكات بديلة، وذلك على النحو الآتي:

- **توسيع الأطر التنظيمية**

وذلك بالنظر إلى إعادة هيكلة تجمع البريكس في أغسطس عام ٢٠٢٣م، ليضمّ عددًا من الأعضاء ذوي الثقل في إفريقيا (مصر، وإثيوبيا)، وتُفعل عضويتها بداية من يناير عام ٢٠٢٤م، مع الانفتاح على بحث ودراسة ضمّ أعضاء جدد، ليصبح «بريكس بلس»، ممّا يؤشر إلى عدد من الاعتبارات، أبرزها بالنسبة لروسيا: أهمية مراجعة الأقاليم الفرعية للنظام العالمي الجديد، والعمل على توسيع مشاركة الجنوب، وفك الارتباط عن السياسات الأحادية الأمريكية والغربية، وإعادة ترسيم خريطة الحلفاء والقوى الصاعدة المؤثرة، بما يخدم مصالحها بالمشروعات اللوجيستية، العابرة للحدود الوطنية، وخاصة ممرّات النقل البحري، دون النظر إلى ما يسمى «النظام المرتكز على القواعد»، الذي تفرضه الكتلة

الغربية، والولايات المتحدة الأمريكية، على حركة التجارة والاستثمار. وبالمقابل، بالنسبة لإفريقيا: فإن الانضمام لـ«بريكس بلس» يعزّز الاستجابة الخارجية، نحو نمط «عدم الانحياز الإيجابي». بالإضافة إلى تخفيف الضغوط على الاقتصادات الإفريقية، نتيجة للأزمات الاقتصادية المتلاحقة، واعتمادها اعتمادًا رئيسًا على الدولار في المعاملات المالية، فضلًا عن التوسع في الاستدانة. ومن ثم، تأتي الاعتبارات الإفريقية، كمحاولة لتعزيز فرص التعاون الاقتصادي، في إطار تنويع الشركاء، خاصة في القطاعات ذات الأولوية، والترويج لتعزيز التجارة والاستثمار في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

- **تسويق «الدولة النموذج»**

إذ تسعى موسكو لتوظيف تحركاتها كنموذج جاذب للدول الإفريقية، على نحو ما يدفع بفرضية «التنمية الاقتصادية المتبادلة»؛ فعلى سبيل المثال: عمدت موسكو إلى طمأنة الأفارقة بـ«ورقة الغذاء»، عقب انسحابها من «اتفاقية الحبوب» عام ٢٠٢٣م، في إثر تطورات الأزمة الأوكرانية، مقابل العديد من الشراكات المزدوجة مع دول القارة بعدد من الملفات، أهمها ما يتعلق باستقطاب المواد الخام[٤]، والصناعات الاستخراجية[٥]، وكذلك سعيها إلى تطوير الفرص الثنائية للشراكة الاستثمارية والتكنولوجية، التي تُعدّ محركًا للتنمية، في سياق الثورة الصناعية الرابعة؛ إذ تُعد القارة جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ نظرًا لما تمتلك من مقومات أولية وبشرية، داعمة لارتفاع مؤشرات الربحية عالميًّا.

٣- توظيفات عسكرية/ أمنية

ثمّة عدد من المتغيرات المتباينة، تحيط بكلا الجانبين: الروسي والإفريقي، تفترض معها إعادة تقييم لأبعاد التوظيفات العسكرية والأمنية، وذلك على النحو الآتي:

- **التعزيزات العسكرية**

تُبنى تلك الفرضية على مسارين، الأول: ينطوي على التمدد العسكري بالقارة، مستغلة في ذلك «ثغرات الخصوم»، مع انتشار الموجات المناهضة للوجود الأمريكي والأوروبي في القارة الإفريقية، خاصة في منطقة الساحل الإفريقي، وذلك بالنظر إلى تجربة «فاغنير»، وأبعاد هيكلة «الفيلق الإفريقي»، المنتشر في خمس دول، هي: «ليبيا، وبوركينا فاسو، ومالي، وجمهورية إفريقيا الوسطى، والنيجر»، بالإضافة إلى خطوات انضمام كل من تشاد والسنغال، بهدف مواجهة النفوذ الاستعماري الغربي «الاستعمار الجديد»، ودعم المجموعات المناهضة للسياسات الغربية داخل الدول الإفريقية، بالإضافة إلى حماية إرث «فاغنير» من مواقع البترول والذهب، التي استطاعت السيطرة عليها، وهو ما يتضح في الخريطة

التالية للمنشآت العسكرية الروسية في القارة الإفريقية. بينما الثاني: ما يتعلق بالتحركات العسكرية، والانتقال بإفريقيا من كونها منطقة نفوذ عسكري تقليدي لحلف شمال الأطلسي، إلى تموضع روسي في القارة، وذلك بالنظر لاعتبارين: أحدهما ينطوي على نظرة موسكو، لكون إفريقيا سوقًا واعدة للشركات العسكرية الخاصة، وتصدير الأسلحة والذخيرة، والآخر ينصرف إلى أبعاد القيمة المضافة لحالة انتشار «البصمة العسكرية»[٦]، عبر التنسيقات الثنائية، لإبرام اتفاقات من شأنها إرسال خبراء عسكريين، وإعادة تأهيل الجيوش الوطنية بالأسلحة الروسية، عوضًا عن وجود مقاتلين روس، يمكن استخدامهم بأسلوب مشترك مع التشكيلات النظامية، كحالة قوات العمليات الخاصة، بجانب تجنيد مقاتلين من البلدان الإفريقية، ووضعهم داخل هياكل شركات عسكرية روسية خاصة.

خريطة (٢) - المنشآت العسكرية الروسية في القارة الإفريقية

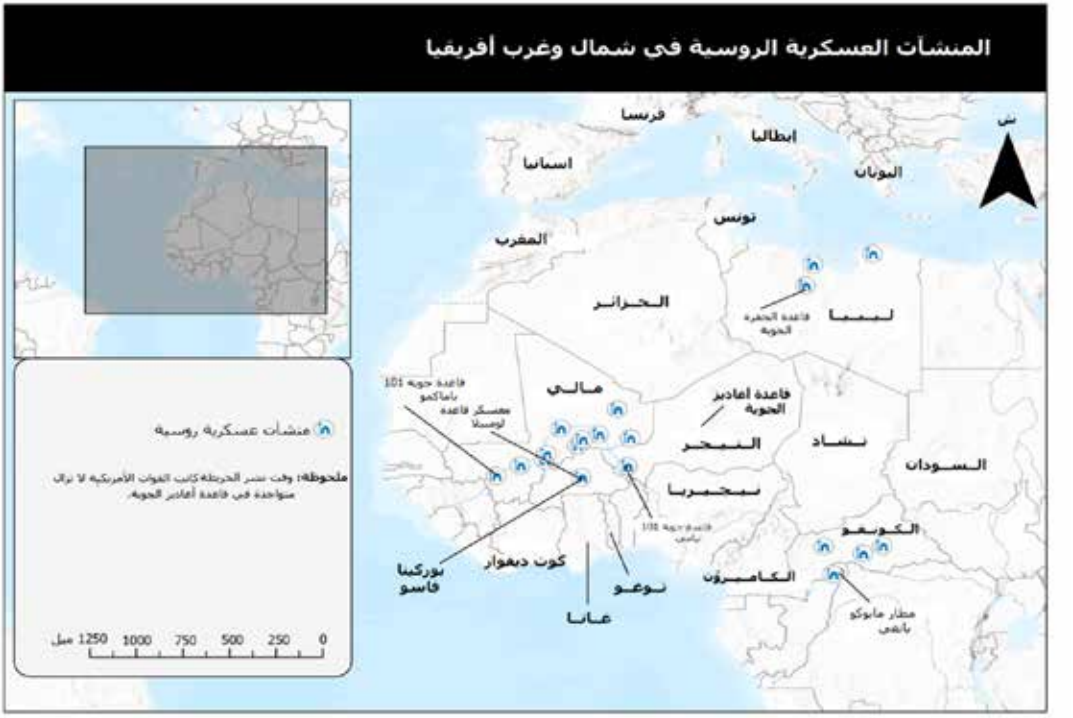

المصدر: محمد جمعة، ونوف السعدي، «تغير خرائط النفوذ في الساحل وغرب إفريقيا بين روسيا و'المعسكر الغربي'»، مركز تريندز للبحوث والاستشارات، (٧، يوليو، ٢٠٢٤م)، https://trendsresearch.org/ar/insight/تغير-خرائط-النفوذ-في-الساحل-وغرب-إفريق/.

- **المقاربات الأمنية**

عبر توظيف أدواتها كافة، للتنسيق مع دول القارة في مجال أمن المعلومات، والتعاون العسكري التقني، والشراكات التكنولوجية، وغير ذلك، بما يخدم التطلعات التنموية الإفريقية، وبما يتوافق مع أجندة الاتحاد الإفريقي ٢٠٦٣، خاصة بالبند المُتعلق بمكافحة الإرهاب والحركات المتطرفة في القارة. والجدير بالذكر، أنه على الرغم من رغبة موسكو في ملء الفراغ الأمني، الذي خلفه الانسحاب الأمريكي والغربي في ذلك الملف، إلّا أنّها لم تطرح أي مقاربة أمنية واضحة في هذا الشأن، وذلك وفقًا للتصريحات الغربية، ردًّا على الاتهامات الروسية، بكونهم صانعي الإرهاب والحركات المتطرفة وداعميه، في القارة الإفريقية[٧].

وتأسيسًا على ما سبق، فقد سعت موسكو لتطويع أدواتها الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية، لتعظيم مكاسبها السياسية في إفريقيا، وفقًا لإستراتيجيتها الوطنية «استعادة روسيا العظمى»، خاصة في ظل تطابق الرؤى، حول أهمية إعادة هيكل النظام العالمي، والانتقال من الأحادية إلى التعددية القطبية، وذلك بالنظر إلى التحركات الإفريقية الآتية:

- التوظيف الإفريقي لحالة التنافس الروسي – الغربي على موارد القارة، في تعزيز قدراتها على «المناورة السياسية»، والتفاوض حول صفقات سياسية واقتصادية مُربحة مع القوى الدولية.
- تعزيز الدور الإفريقي على الساحة الدولية، وهو ما انعكس على حالة انضمام الاتحاد الإفريقي لمجموعة العشرين، وكذا توسيع تكتل البريكس، عبر انضمام دولتين إفريقيتين «مصر وإثيوبيا» بجانب جنوب إفريقيا. ممّا يؤشر لتنامي الثقل الإفريقي على الساحة الدولية، ويعزّز مشاركتها في عملية صنع السياسات العالمية.

وبالمقابل، فإنّ ثمّة عددًا من التحديات، التي قد تحول دون إنجاز متطلبات التمدّد الروسي في القارة الإفريقية، على نحو ما قد يدفع بإعادة تقييم العلاقات القائمة، وترسيم الصياغات المستقبلية للعلاقات المُحتملة، وذلك بالنظر إلى:

- عسكرة المقاربات الأمنية: وهي أحد أهم التحديات التي تواجه الجانب الروسي، خاصة مع تزايد أبعاد التنافس الدولي بين القوى الكبرى والصاعدة على القارة – من الناحية العسكرية – من خلال التدريبات العسكرية، والدعم الفني والتقني، ومبيعات الأسلحة، فضلًا عن القواعد الأجنبية المنتشرة في إفريقيا، وعدد من العمليات العسكرية المتباينة، التي تقوم بها دول أجنبية على أراض إفريقية، حماية لمصالحها الوطنية في القارة، ولمواجهة الجماعات المسلحة والإرهابية، وكذلك لتأمين الممرّات البحرية على طول البحر الأحمر. وعلى نحو ما، فقد يدفعنا إلى التساؤل حول مستقبل جدلية العلاقة

بين العسكرة الأجنبية، وتصاعد موجات الإرهاب، وحركات التمرد. فعلى سبيل المثال: تصاعدت حدة الهجمات الإرهابية في دول الساحل «مالي، وتشاد، والنيجر، ونيجيريا، وبوركينافاسو»، نتيجة للوجود العسكري الأجنبي، وتضارب المصالح المتباينة، والأجندات الخاصة، وهي إحدى المناطق محل الاستهداف، بالنظر لخريطة التمدد الجيوسياسي الروسي في القارة، على نحو ما قد يضع المزيد من الرهانات حول مستقبل الوجهات الروسية الجيوسياسية في القارة، وهل ستنجح في إدارة التنوع، والإثراء بالمقاربات السياسية والأمنية لصالحها؟

- الهشاشة المؤسساتية: وذلك بالنظر لافتقار التحركات الروسية لآلية «التشبيك المؤسسي» بين موسكو والمؤسسات الوطنية والإقليمية في القارة، واعتمادها الخارجي اعتمادًا رئيسًا على المنظور الشخصي/ الهوياتي، المتمثل في «توجهات الرئيس فلاديمير بوتين». ومن ثم، تظهر حالة من عدم اليقين، ورهانات ضبابية، حول ملامح العلاقات الثنائية والمتعددة فيما بعد بوتين، وهل ستُعَيَّن سياسات واضحة، تستند إلى التشبيك المؤسسي، القائم على الأطر الاستثمارية والاقتصادية والتنموية، ما بين موسكو ودول القارة الإفريقية، خلافًا للشعارات السياسية والأحاديث المتباينة، حول استعادة الإرث السوفيتي؟!
- خلل الأولويات: إذ لم تعد القارة الإفريقية تتحرّك في إطار التحلل من الهيمنة الغربية، بل أصبح لديها أجندة واضحة وخارجية تنموية، سواء على المستوى القاري، فقد عُرفت باسم «رؤية الاتحاد ٢٠٦٣»، أو على المستويات الوطنية مثل «رؤية مصر ٢٠٣٠»، وهو ما قد يخلق تصادمًا مع الأهداف الروسية في القارة، والمتمثلة في: محاصرة النفوذ الأمريكي والغربي، والتموضع بالمراكز الحيوية الجيوسياسية في القارة، والتنسيقات المالية والاقتصادية، للالتفاف على العقوبات الغربية. وبالمقابل، تتطلع إفريقيا لـ«خريطة طريق»، تستهدف جدولة زمنية لعدد من المشروعات الحيوية، في عدد من المجالات التنموية والاستثمارية: البنى التحتية، وملفات الأمن، ومكافحة الإرهاب، والتهديدات البيئية، وغيرها.

خاتمة

إجمالًا لكل ما ذكر؛ وفي هذا المقام، نشير إلى مقولة أوردها هنري كسينجر في كتابه «الدبلوماسية»[٨]، ومفادها: «على رأس كل قرن، يظهر بلد لديه القوة والإرادة، والزخم الفكري والأخلاقي، لتشكيل النظام الدولي بأكمله، وفقا لقيمه». وعليه، فيبدو أن القارة الإفريقية، أصبحت بالفعل ساحة للتنافس بين القوى الدولية والصاعدة، وذلك لعدد من الاعتبارات، أولًا: ما تتفرد به القارة من موارد طبيعية، ذات خصوصية

نوعية وحيوية. ثانيًا: ما تفرضه الطبيعة الجيواستراتيجية، لكونها بمنزلة نقطة ارتكاز بين أوروبا، والمحيط الأطلسي، والهند، والمحيط الهادي، وكذلك ما تشكّله من ثقل لوجيستي، كبوابة جنوبية للكتلة الأوروبية، وفقًا لخرائط المشروع الصيني «الحزام والطريق». ثالثًا: الثقل النوعي، وكونها كتلة تصويتية، لا يمكن إغفالها بعمليات المناورة السياسية في التجمعات الدولية.

ومن ثم، يبدو أن موسكو أمام اختبار حيوي، لماهية التصورات البوتينية لأبعاد التمدد الجيوسياسي في القارة الإفريقية، والتي يمكن تلخيصها في: تحديد الأولويات، وبناء الشبكات، ووضع جدول الأعمال، وتقديم الحلول الابتكارية، وضمان صياغة إستراتيجيات تعاونية، وفقًا لمنظور المصلحة المشتركة؛ إذ جميعها رهانات، تخضع لاختبارات إقليمية ودولية، ما زالت قيد التشكيل.

الهوامش والإحالات

(1) Abdelhak Bassou, "From the Alliance of Sahel States to the Confederation of Sahel States: The Road is Clear, But Full of Traps," *Policy Center for The New South*, April 24, 2024, https://www.policycenter.ma/publications/alliance-sahel-states-confederation-sahel-states-road-clear-full-traps.

(2) Trade Map, *World Investment Report 2024: Bilateral trade between Africa and Russian Federation* (Geneva: International Trade Centre (ITC), 2024), https://www.trademap.org/Bilateral_TS.aspx?nvpm=1%7c%7c7%7c643%7c%7cTOTAL%7c%7c%7c2%7c1%7c1%7c2%7c2%7c1%7c1%7c1%7c1%7c1.

(3) Nivedita Kapoor, "Russian foreign policy in Africa: Lessons from the 2023 Summit," *ORF*, August 11, 2023, https://www.orfonline.org/expert-speak/russian-foreign-policy-in-africa.

(4) UN Environment Programme, *Our work in Africa* (Nairobi: UNEP), https://www.unep.org/regions/africa/our-work-africa.

(5) Center for Strategic and International Studies, *Previewing the second Russia – Africa Summit* (Washington, DC: CSIS, 2023), https://www.csis.org/analysis/previewing-second-russia-africa-summit.

(6) Liam Karr, *Africa File: Russian Outreach Across Africa* (Washington, DC: ISW, 2024), https://www.understandingwar.org/backgrounder/africa-file-may-16-2024-russian-outreach-across-africa.

(7) Wassim Nasr, "How the Wagner Group is Aggravating the Jihadi Threat in the Sahel," *Combating Terrorism Center Sentinel*, 15: 11, 2022, https://ctc.westpoint.edu/how-the-wagner-group-is-aggravating-the-jihadi-threat-in-the-sahel/.

(8) Henry Kissinger, Diplomacy (New York: Simon & Schuster, 1995), https://www.academia.edu/29104344/Diplomacy_by_Henry_Alfred_Kissinger.

أثر تطبيق الفيدرالية الإثنية في الاستقرار السياسي في إثيوبيا

مصطفى موسى محمد علي، أستاذ مشارك في العلاقات الدولية، جامعة أم درمان الإسلامية، الرياض.

تواجه إثيوبيا منذ عقود أزمات متعدّدة الأبعاد والاتجاهات: سياسية، واقتصادية، وأمنية، وجغرافية؛ فعلى الرغم من اتباع إثيوبيا لنظام الفيدرالية الإثنية لمعالجة المشكلات التي تتعلّق بقضايا السلطة والعدالة، إلَّا أنَّ الفدرالية في التجربة الإثيوبية قد شكّلت دافعًا قويًّا لزعزعة الأمن والاستقرار، ممَّا ضاعف موجة الأزمات والصراعات في الداخل الإثيوبي، كنتيجة طبيعية للتحديات المتراكمة طوال العقود الماضية، في ظل فشل الحكومات الإثيوبية المتعاقبة في إيجاد سبل لمعالجتها، للحيلولة دون تفاقمها.

وتنطلق رؤية «آبي أحمد» حول الدولة من فكرة قوامها: إعادة هيكل النظام السياسي، وتنظيمه وفق المشروع الإصلاحي الوطني الجديد، والذي يهدف إلى إيجاد نقطة انطلاق جديدة، تركز على تحقيق الوحدة الوطنية، وتحقيق اندماج وطني، وهوية جامعة لمكونات الشعب الإثيوبي، التي تختلف كليًّا عن الرؤية السابقة، التي تعتمد على الفيدرالية الإثنية، والتي يعدّها «آبي أحمد» قنبلة موقوتة، تهدد بزوال إثيوبيا.

وما بين هاتين الرؤيتين، ينقسم المشهد السياسي في إثيوبيا؛ حيث تظهر محاولات النخب الحاكمة في السابق، لإعادة امتيازاتها التي جردها منها «آبي أحمد»، وتأجيج الصراع الإثني المتجدّد، وسط تنامي شعور بعض الأقاليم بتمايزها الإثني عن بعضها البعض.

ولذلك تسعى الدراسة للإجابة عن سؤال مفاده: ما تأثير نظام الفيدرالية الإثنية في الاستقرار السياسي في إثيوبيا، منذ عام ٢٠١٨م؟ وللإجابة عن هذا التساؤل، فقد قُسِّمت الدراسة إلى المحاور الآتية:

المحور الأول – الفيدرالية كآلية لإدارة التعددية الإثنية في إثيوبيا.

المحور الثاني – الفيدرالية الإثنية ومحاولات الإصلاح السياسي لـ «آبي أحمد».

المحور الثالث – تداعيات الفيدرالية الإثنية على الاستقرار السياسي في إثيوبيا.

المحور الأول - الفيدرالية كآلية لإدارة التعددية الإثنية في إثيوبيا

يُعدّ نظام الفيدرالية الإثنية إحدى الآليات التي تُوضَع بواسطتها أسس ومقاربة، لحل مسألة اللامساواة، وغياب العدالة في التعامل مع المجموعات الإثنية، كذلك فإنها تمثّل أداة سياسية، يمكن أن تضمن بقاء الأقليات داخل المجتمعات واستمرارها، وهي تقوم على مجموعة من الأسس والمبادئ، التي تشتمل على فكرة توسيع السلطة بمستوياتها المركزية الإقليمية والمحلية، مع ضرورة المحافظة على التوازن والتكافؤ، في موازين القوة في هذه المستويات.

تعني الفيدرالية الإثنية: «إعادة صياغة العلاقات الإثنية، بما يتيح فرصًا متساوية للجماعات الإثنية، بحيث تنقل الإثنية من إطار التعبير عن الحدود الجغرافية والعلاقات القرابية، إلى كونه مفهومًا، يُعبر عن الخصائص الثقافية، والملامح العامة للجماعات؛ إذ لا يُعد الإقليم الجغرافي المعيار الوحيد لتعريف الجماعة الإثنية، وبالتالي يمكن اعتبار الخصائص السكانية بمثابة عناصر متكاملة، لتشكيل الهوية الإثنية»[١].

شهدت فترة مطلع التسعينيات توحّد الحركات المسلحة، الممثّلة للجماعات الإثنية المختلفة، للتصدي لنظام «منغستو هيلا ماريام»، والإطاحة بحكمه بانقلاب عسكري قامت به الحركات المسلحة، والتي انصهرت في كيان عرف بـ«الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية» Ethiopian People's Revolutionary Democratic Front، حيث سيطرت على الحكم في مايو عام ١٩٩١م، وأضحت الهيمنة السياسية منذ ذلك التاريخ، لصالح الجبهة الشعبية لتحرير التيجراي، بقيادة «ميلس زيناوي»[٢].

وقد «حدث تحول في الهيكلة السياسية الإثيوبية، واشتمل هذا التحول على مقاربة جديدة، باستخدام الإثنية مبدأ تنظيميًّا أساسيًّا للدولة في هيكلتها السياسية، وهو أمر غير مسبوق في إفريقيا؛ حيث تم تثبيت مبدأ تقرير المصير للوحدات الإقليمية الجديدة في الدستور»[٣]. وارتبط اختيار الإثنية في إثيوبيا بعدّة عوامل، أهمها: خفض النزاعات الإثنية؛ حيث يرى البعض أن الفيدرالية الإثنية تعدّ إطارًا فكريًّا ملائمًا، لتخفيف التوتر الإثني، الذي ينشأ نتيجة الخلافات المرتبطة بترسيم الحدود الإدارية، وتداخل مصالح الجماعات الإثنية. وكذلك فإن وضوح التنوع الإثني كان عاملًا آخر من ضمن العوامل، التي أدّت لاختيار الفيدرالية الإثنية؛ فنجد أن النظام الإثيوبي اختار الفيدرالية الإثنية بديلًا من الفيدرالية التعددية، باعتبار أن المشكلة الإثيوبية تتمثّل في أزمة الاندماج القومي والاضطهاد، التي لازمت تكوين الدولة الفيدرالية[٤].

قُسِّمت البلاد إلى تسع ولايات إقليمية، وهي: العفر، بني شنقول، جامبيلا، هرر، أوروميا، التيجراي، قمز، أمهرا، وأوغادين الأمم الجنوبية، إضافة إلى العاصمة أديس أبابا، ومدينة دريدوة، كمناطق فيدرالية إدارية قائمة بذاتها. وفي عهد رئيس الوزراء «آبي أحمد»، أضيف إقليم السيدام[٥]، ومنحت كل جماعة إثنية بهذه

الأقاليم الحق في تقرير المصير، إلَّا أنَّ هذا الحق تضمن شروطًا كثيرة، وذلك للحد من استعماله من جانب الحركات الانفصالية، لدى الإثنيات الإثيوبية[٦].

ترى الجبهة الحاكمة، أن النظام الفيدرالي الجديد يهدف إلى تمكين الإثنيات المختلفة، من استخدام لغاتها المحلية في التعليم الأساسي بالولايات التابعة لها، بعد عقود من سيطرة اللغة الأمهرية، كلغة رسمية للبلاد، وإنهاء الاضطهاد الذي تعرضت له بعض المجموعات الإثنية، وخاصة المجموعات الأورومية والصومالية، التي تعرضت للقمع والحرمان من الخدمات التنموية المختلفة، كما أعلنت الجبهة الحاكمة عن استعدادها، لاستيعاب المجموعات الإثنية كافة، ومشاركتها لها في الحكم[٧].

اتجهت الجبهة الثورية إلى تطبيق الفيدرالية الإثنية، كمحاولة منها، لتخفيف حدة المواجهات مع الجماعات الإثنية الأخرى، حتى تتمكن من اتخاذ التدابير اللازمة، لفرض سيطرتها على البلاد؛ فعلى الرغم من أن الجبهة الثورية كانت الائتلاف السياسي الأكثر تنظيمًا، إلَّا أنَّها لم تجد الدعم والتأييد الكافي من الجماعات الإثنية الأخرى؛ فكان الخطاب السياسي الموجه للجماعات الإثنية المختلفة بشأن الفيدرالية الإثنية، هو أنّها السبيل الذي يُمكِّن الجماعات الإثنية من إدارة شؤونها، من خلال منحها المزيد من سلطات الحكم الذاتي[٨].

وبذلك فقد فُرِّغ النموذج الفيدرالي من محتواه السياسي والإداري؛ فمن الناحية السياسية، لم يُفصَل بين سياسة الحكومة المركزية وسياسات حكومات الولايات؛ فما زالت إثيوبيا تدار بصورة مركزية، وفي الوقت ذاته تسيطر الجبهة الثورية على الجانب الاقتصادي والإداري؛ فالتعيينات الإدارية تكون بحسب الولاء السياسي لها، وأغلب القيادات في الولايات هم أعضاء في الجبهة الحاكمة، أو في الكيانات التابعة لها[٩].

إن ازدياد حدّة التوتر والتنافس الإثني بين المجموعات الإثيوبية، وتفاقمها بصورة كبيرة، هو ما دفع بالجبهة الثورية الحاكمة إلى التشديد على الجماعات المعارضة واستبعادها، والقبض على قادتها، وإيداعهم في المعتقلات.

المحور الثاني - الفيدرالية الإثنية ومحاولات الإصلاح السياسي لـ «آبي أحمد»

أدّت موجة الاحتجاجات التي اندلعت في إقليم أوروما وأمهرا، إلى تغيير المشهد الإثيوبي، ودفعت رئيس الوزراء «هايلي مريام ديسالين» إلى الاستقالة، ليخلفه «آبي أحمد» في مارس عام ٢٠١٨م، ويستهل فترة حكمه بإزاحة التيجراي من هيمنتهم على مقدرات الدولة الإثيوبية، وبتهمة تورط قادة التيجراي في ملفات فساد سياسي اقتصادي وعسكري[١٠].

«وعد 'آبي أحمد' عقب توليه السلطة بتنفيذ إصلاحات، ومبادرات سياسية عديدة، من شأنها معالجة العلاقات الإثنية المتدهورة في إثيوبيا، ومنها: بناء الوحدة الوطنية من خلال تحقيق الاندماج الوطني، والالتفاف حول هوية وطنية جامعة لكل الإثيوبيين، بغض النظر عن اختلافاتهم العرقية والقومية والإثنية، وتجاوز النظام السياسي الموروث القائم على الفيدرالية الإثنية، كما وعد بإعادة إحياء العملية الديمقراطية المتوقفة لفترة طويلة، من خلال إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وضمان حرية الصحافة، ومنح الجماعات السياسية المتنوعة حرية التعبئة والتنظيم»[١١].

ورغم استناد «آبي أحمد» بعد وصوله إلى سدة الحكم إلى جماعة الأورومو، بصفتها أكبر إثنية في إثيوبيا، إلَّا أنَّ عامل النزاع الإثني مثَّل الهاجس الرئيس أمام مشروع «آبي أحمد» الإصلاحي، والذي كان يهدف إلى تعزيز التغيير في البلاد، فقد شهد العام الأول من حكمه مقتل وجرح مئات الإثيوبيين، وتشريد أكثر من مليوني إثيوبي، نتيجة ارتفاع أحداث العنف الإثني[١٢].

«كذلك، فقد انخرطت جماعات إثنية مختلفة في صدامات وأحداث عنف، بشكل ملفت. ورغم أجندة آبي أحمد الإصلاحية – وقتها – فإن أغلب أحداث العنف، نسبت لجماعة الأورومو، وعُدت مستويات العنف، وانتشاره الجغرافي الذي شهدته إثيوبيا في عهد «آبي أحمد»، قد تزايدت وبشكل مقلق، وعلى سبيل المثال، تجدد التوتر الإثني على عـدة جبهات، ومنها الأمهرا الذين شردوا من إقليمي: بني شنقول قمز، وأوروميا»[١٣].

وأدَّى العنف المتصاعد تجاه سياسات الحكومة الفيدرالية برئاسة «آبي أحمد»، إلى انتشار حوادث التصفية الجسدية، والاغتيالات السياسية، للعديد من الشخصيات؛ فقد فشل بعضها، كمحاولة اغتيال «آبي أحمد» في يونيو عام ٢٠١٨م، ونجح البعض الآخر، كاغتيال رئيس إقليم أمهرا، إضافة إلى اغتيال رئيس أركان الجيش الإثيوبي «سياري ميكونين»، وقد ألقت الحكومة باللوم على طبيعة النظام السياسي القائم على الفيدرالية الإثنية[١٤].

شهد نهاية العام ٢٠١٨م قيام منتدى ما عرف بـ«حوار إثيوبيا»، وذلك في سبيل معالجة الأزمة الإثنية، ودورها في السياسة الإثيوبية، فقد دعا المنتدى إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والسياسية بصورة عادلة ومستدامة، عبر الحوكمة الشاملة، والتحول الديمقراطي الحقيقي عبر الحوار ، وأن يكون عابرًا للإثنيات الإثيوبية، وحثّ المجتمع الدولي، وخاصة الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، وأعضاء الاتحاد الإفريقي، للضغط على حكومة «آبي أحمد» وجميع المعنيين الإثيوبيين، لعقد اتفاق شامل للإجماع والسلام والمصالحة الوطنية، ودعا المنتدى لأن تكون لدى حكومة «آبي أحمد» الشجاعة، لتغيير الدستور الفيدرالي القائم على أساس إثني، وتعزيز الهوية والمواطنة القائمة فقط على النزعة الإثيوبية[١٥].

ورغم الجهود التي بذلها «آبي أحمد» في الثورة الديمقراطية الإصلاحية، التي بدأها ليتمكن من وضع بلاده على طريق أكثر ليبرالية، فقد زادت معدلات العنف والتوترات الإثنية، بما تسبب في زيادة عدم الاستقرار؛ إذ شهدت إثيوبيا حوادث عنف إثني متكررة داخل حدودها، وتفاقم الصراع بين الإثنيات، وصراعًا على السلطة، كل ذلك أدى إلى جعل الحماس الشعبي لإصلاحاته وتأييده، تأخذ في الانخفاض انخفاضًا مستمرًّا ومتسارعًا.

المحور الثالث - تداعيات الإثنية الفيدرالية على الاستقرار السياسي في إثيوبيا

شهدت إثيوبيا العديد من النزاعات الإثنية، والتي انعكست بدورها على تدهور العلاقات بين الحكومة الفيدرالية من جهة، والأقاليم الإثيوبية من جهة أخرى، بسبب الخلافات الحدودية، والصراعات حول الموارد والأراضي، ممَّا أدّى إلى تزايد أعمال العنف، وعدم الاستقرار السياسي داخل إثيوبيا، وتفصيل ذلك في الآتي:

أولًا- النزاع في إقليم تيجراي

في الخامس من نوفمبر، تحوّلت الخلافات السياسية بين قيادات جبهة تحرير تيجراي، والحكومة الإثيوبية برئاسة «آبي أحمد»، إلى صراع عسكري، بعد أن وجدت جبهة تحرير تيجراي نفسها خارج السلطة والنفوذ، وعملت على حشد كل إمكانيات الدفاع المسلح عن النفس، في حال ظهور سياسات حكومية تتعارض ونهجها الفيدرالي الإثني، الذي أسست له منذ مشاركتها في حكم إثيوبيا، والذي يضمن لها حق تقرير المصير، مع الحشد والتعبئة، بما يضمن لها موقعًا سياسيًّا وعسكريًّا وشعبيًّا قويًّا، في مواجهة الحكومة المركزية.

وأبرز الأسباب التي أدَّت إلى الصراع بين الحكومة الفيدرالية، وإقليم تيجراي، تتمثل في الآتي: [١٦]

١- دمج حزب «الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية» الحاكم، مع أحزاب إثيوبية إثنية أخرى، كالأمهرا، والعفر، والأورومو، والهرر، وبني شنقول، تحت اسم: «حزب الازدهار» في ديسمبر عام ٢٠١٩م.

٢- توجيه تهم الفساد لقادة التيجراي، وإبعادهم عن المؤسسات السياسية والإدارية والعسكرية للدولة، وهو ما يعني عزلهم من مؤسسات صناعة واتخاذ القرار، بعد سيطرتهم عليها لما يقارب ثلاثة عقود.

٣- تأجيل الانتخابات التشريعية، والتي كان معلنًا إجراؤها في أغسطس عام ٢٠٢٠م، بسبب انتشار جائحة كورونا؛ فقد عدّ التيجراي هذا التأجيل بمنزلة خرق للدستور، نتيجة لعدم وجود نص قانوني أو دستوري صريح بشأن ذلك.

٤- رفض حكومة تيجراي الانصياع لقرارات الحكومة المركزية، والمتمثلة في تغيير القيادة الشمالية للجيش، والتي تتخذ تيجراي مقرًّا لها.

وفي مسار تصعيدي للأزمة، أجرت جبهة تحرير تيجراي انتخابات في سبتمبر عام ٢٠٢٠م، إلَّا أنَّ الحكومة المركزية رفضت نتائجها، ممَّا أجَّج دائرة الصراع في إثيوبيا، بسبب هذا النزاع الدستوري بين الجانبين، في نوفمبر عام ٢٠٢٠م. كما اتهمت الحكومة الإثيوبية مسلحين من التيجراي، بالهجوم على القطاع الشمالي للجيش الإثيوبي، والاستيلاء على معداته وأسلحته، ليرد الجيش باستهداف مستودعات الأسلحة التابعة لجبهة تحرير التيجراي، وبذلك اندلعت مواجهات عسكرية عنيفة بين الطرفين[١٧].

«ففي الرابع من نوفمبر عام ٢٠٢٠م، أعطى رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة بالبلاد، تعليمات لقوات الدفاع الوطني الإثيوبية، بشن حملة عسكرية شمالي البلاد، أطلق عليها: «فرض القانون ضد حكومة التيجراي والحزب الحاكم هناك»، فقد كانت العملية العسكرية تهدف إلى نزع سلاح الجبهة، والتي تتهم من جانب الحكومة الإثيوبية بأنّها قد درَّبت قوّات عسكرية خاصة، تعرف بـ«أقازيان»، ويقدر عددها بحوالي ٢٥٠ ألف عنصر، وهي مدربة تدريبًا عاليًا، وذات تسليح متطور، وإخضاع حكومة الإقليم للسلطات الحكومية الفيدرالية، والامتثال للدستور، وإزالة الحكومة التي شكلت بموجب انتخابات سبتمبر عام ٢٠٢٠م»[١٨].

إن هذه الحرب لم تعد بين التيجراي والحكومة المركزية، بل شملت عدة أقاليم وإثنيات، بسبب اصطفاف الأمهرا والعفر ضد التيجراي، نتيجة استحواذهم على السلطة، وإقصاء بقية المكونات من جهة، ومن جهة أخرى، أن هناك نزاعات حول أراضٍ يضمها إقليم التيجراي من الأمهرا قبل بضعة عقود؛ لذلك كانت جبهة التيجراي تمثل «لآبي أحمد» الدولة العميقة، وأنها رمزية لمشروع «الفيدرالية الإثنية»، الذي يتناقض مع مشروعه الإصلاحي، لذلك كان الهدف من العملية العسكرية منع إدارة انتقالية للإقليم، على أن يظل الإقليم خاضعًا من الناحية الأمنية لقيادة عسكرية مركزية، وبذلك يكون نموذجاً يمكن تطبيقه مستقبلًا على أقاليم أخرى[١٩].

ولذلك فإن الحرب الدائرة بين الحكومة الفيدرالية الإثيوبية من جهة وإقليم تيجراي من جهة أخرى، منذ إجراءات «آبي أحمد» ضد هيمنة أقلية التيجراي على الحياة العامة في البلاد، هو استمرار للفدرالية الإثنية، القائمة على حكم أقلية، وإقصاء البقية من مجتمع متعدّد ومتنوع قوميًّا وإثنيًّا.

وبعد انسحاب القوات الفيدرالية من عاصمة الإقليم «مقلي» في يونيو، عادت حكومة الإقليم التي جاءت عبر الانتخابات، التي أجرتها سلطات الإقليم في سبتمبر عام ٢٠٢٠م، لتعيد السيطرة على أغلب إقليم تيجراي، وتجبر القوات الحكومية على الانسحاب من الإقليم، وأطلقت مواجهات عسكرية للقوات الحكومية في أقاليم أخرى، مثل: إقليمي عفر وأمهرا، بهدف فكّ الحصار الذي فرضته الحكومة على الإقليم، وكذلك شهد العام ٢٠٢٢م اندفاع موجة جديدة من العنف العسكري بين الطرفين، والتي كان استعداد قوات التيجراي لها استعدادًا كبيرًا، نتيجة التدريب، والاستيلاء على ترسانة ضخمة من الأسلحة من القوات الحكومية في معارك عام ٢٠٢١م[٢٠].

توصل الطرفان إلى اتفاق سلام في نوفمبر عام ٢٠٢٢م في بريتوريا عاصمة جنوب إفريقيا، وبرعاية الاتحاد الإفريقي، وبدأت الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي في يناير عام ٢٠٢٣م، بتسليم الأسلحة الثقيلة إلى الجيش الإثيوبي؛ فقد تضمّن الاتفاق ١٢ بندًا، ركّزت في مجملها على الأوضاع الميدانية، وتهيئة المجال لمباحثات سلام، مقابل تحسين الأوضاع المعيشة لسكان إقليم تيجراي، وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى الإقليم، الذي شهد أوضاعًا إنسانية متدهورة، كما اشتمل الاتفاق على الوقف الفوري للأعمال العدائية، بهدف خلق بيئة مواتية لإرساء أسس السلام المستدام، واستعادة النظام الدستوري المعطل، بسبب النزاع في إقليم تيجراي، ونبذ العنف كوسيلة لحل الخلافات السياسية[٢١].

لذلك فإن اتفاق السلام يمكّن «آبي أحمد» من التركيز على الملفات الداخلية الأخرى، وأيضًا فإنَّ هذا الاتفاق يساعد «آبي أحمد» لاستكمال أجندة الإصلاحات السياسية والإثنية، وتحقيق دولة القانون والدستور، والعمل المشترك بين جميع فئات الشعب الإثيوبي.

وفي الجانب الآخر، فإن الاتفاق يمنح جبهة تحرير تيجراي فرصة الممارسة السياسية، لتحقيق ما فشلت في التوصل إليه بالحرب، باعتبار أن الدستور الحالي يسمح لها بممارسة قدر من الاستقلالية في إدارة شؤون الإقليم، إلَّا أنه على الرغم ممّا تحقق في هذا الاتفاق، «فإن جبهة تحرير التيجراي، بقدر ما تعتبر هذا الاتفاق مكسبا لها، فإنها في ذات الوقت تنظر إليه باعتباره مثيرا لانقسامات داخلية عميقة، وذلك لأن الجبهة أخفقت في التوصل إلى إجماع حول الاتفاق[٢٢].

لذلك تعدّ هذه التدابير التي اتُّخِذَت بين الطرفين منذ توقيع الاتفاق، تظهر منحى إيجابيًّا للاستمرار في الاتفاق على المدى القصير، إلَّا أنَّ انعدام الثقة بين الطرفين، والقائم على التاريخ الصراعي الطويل، وتعدّد الجهات الفاعلة الداخلية والخارجية في إقليم تيجراي، قد يؤدّي إلى تجدّد الصراع مستقبلًا.

ثانيًا - النزاع في إقليم الأمهرا

يمثّل التمرّد الذي اندلع في إقليم أمهرا شكلًا من أشكال الصراع بين هذه المجموعة، ذات التأثير العميق في تكوين إثيوبيا الحديثة، وثاني أكبر المجموعات السكانية فيها من حيث الحجم، وبين الأنظمة السياسية التي تعاقبت على حكم البلاد منذ عام ١٩٩١م[٢٣].

وقد مثّل التحالف بين الأورومو والأمهرا قاعدة أساسية لمجموعة من التغيّرات منذ عام ٢٠١٨م، وخُفِّفت به حدَّة الصراعات بين الطرفين، وحشد جمهورهما لتحقيق مجموعة من الأهداف، ويمكن تلخيصها بالآتي: [٢٤]

١- سعي الأورومو للتخلص من الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي، باعتبار أن الأورومو جزء من المكون الشمالي الذي تعرّض للتهميش، بفرض هيمنة التيجراي عليهم كقوة حاكمة؛ فقد استطاع الأورومو إزاحة الجبهة الديمقراطية الشعبية الإثيوبية بإطلاق عملية إنفاذ القانون، أو بالحرب على التيجراي.

٢- يعدّ رفض الفيدرالية الإثنية لحكم إثيوبيا، هو نقطة التقاء بين الأمهرا، ورئيس الوزراء «آبي أحمد»، لاحتواء الدستور الموضوع تحت سلطة التيجراي على مادة، تضمن حق تقرير المصير للقوميات الإثيوبية، وهو ما يمكن أن يحقق حلم بناء دولة قومية للتيجراي، ممَّا يعرض الدولة للتفكيك، يضاف إلى ذلك رغبة «آبي أحمد» بتشكيل تحالف وطني واسع، لمواجهة التيجراي، وفي الوقت ذاته، يزيل عن «آبي أحمد» صفة الأورومية، ويوسع قاعدته الوطنية.

٣- رغبة الأمهرا في استعادة السيطرة على مناطق متنازع عليها، وهي ما تعرف بمناطق «ولقابيت» غرب تيجراي؛ فقد وضِعت هذه المناطق، بحسب دستور عام ١٩٩٥م، ضمن إقليم التيجراي، القائم على تقسيم الأقاليم، وفقًا للإثنية واللغة.

وفي الوقت الذي عدّت فيه حرب التيجراي مرحلة من التنسيق غير المسبوق بين الأمهرا والحكومة الفيدرالية، إلَّا أنَّها مثّلت البداية للصراع بين الطرفين، فما لبث أن توسع ليصل إلى مواجهات عنيفة ومستمرة، منذ صيف عام ٢٠٢٣م، بين ميليشيات «فانو» الأمهرية المسلحة، والقوات الحكومية.

وهنالك مجموعة من العوامل أدّت إلى هذا التحوّل، ويمكن تلخيصها بالآتي:[٢٥]

١- إن التحالف القائم بين الأمهرا ورئيس الوزراء «آبي أحمد»، كان قائمًا على أرضية العداء المشترك لجبهة تيجراي، ولذا فإنّ الضربة القاسية التي تعرّضت لها، وإزاحتها بقدر كبير عن مسرح الفاعلية والتأثير السياسي، أعاد التناقضات بين الطرفين إلى البروز من جديد.

٢- الخلاف على قرارات متعلقة بالحرب في تيجراي، واتفاق بريتوريا للسلام؛ فقد كان لهذه القرارات تداعيات سلبية على التحالف بين الأمهرا والحكومة المركزية، ويمثّل قرار الانسحاب من الإقليم في صيف عام ٢٠٢١م، دون مشورة القوات الحليفة، سواء كانت الإريترية، أو التابعة لإقليم أمهرا، أو الميليشيات الأمهرية، بداية تشكل حالة عدم الثقة في أوساط الطرف الأخير، تجاه هذه القرارات.

وقد «أعلنت الحكومة الفيدرالية في أبريل، عن خطط لدمج 'القوات الخاصة' بكل إقليم، والمكونة وفق دستور ١٩٩٥م، في القوات المحلية «الجيش الوطني أو الشرطة»، أو نزع سلاحها، وعندما دخلت القوات الفيدرالية بالفعل في هذه الخطوة في إقليم أمهرا، لتطبيق نزع السلاح، ولا سيما مليشيات «فانو»، أدى ذلك إلى توتر، ورفض العديد من أفراد القوات تسليم أسلحتهم، واعتبر الهدف المزعوم، المتمثل في دمج القوات الإقليمية في القوات الفيدرالية مشبوها، خاصة وأن التطبيق بدأ من إقليم الأمهرا، واعتبر هذا الإجراء محاولة من قبل «آبي أحمد»، لإضعاف الأمهرا»[٢٦].

أدّى هذا القرار إلى احتجاجات ومواجهات واسعة في أمهرا، ونتيجة لذلك، فقد انضمت مجموعات كبيرة من القوات الإقليمية إلى ميليشيا «فانو» الأمهرية، أو تخلت عن مواقعها، وقد أدّت هذه الفوضى إلى حدوث

اغتيالات، وتحقيق مكاسب إقليمية من قبل «فانو»، كما كان للدعم المتزايد «لفانو» دور في تعميق الصراع، ممّا حدّ من تحركات الجيش الفيدرالي. وأيضًا فقد أتاحت هذه الحرب «لفانو» الفرصة الذهبية، لبناء المعسكرات، والتجنيد، والاستفادة من الشبكات اللوجستية والأمنية والإدارية للحكومة، ممّا مكّنها من توسيع شبكتها المجتمعية، وتعزيز قدراتها العسكرية.

ويمكن إرجاع التحول في الموقف الحكومي تجاه الأمهرا إلى عدّة عوامل، ومنها: [٢٧]

١- رغبة «آبي أحمد» في تسويق نفسه كقائد قادر على فرض هيمنة الدولة؛ فقد شهدت البلاد حالة من السيولة الأمنية، وانتشار الصراعات العرقية والطائفية في البلاد، كما كان يهدف إلى تصفية القوى المسلحة غير النظامية، التي تشكّل مراكز قوى قادرة على إحداث مشكلات أمنية داخل البلاد.

٢- اكتساب دعم مجموعات إثيوبية، كانت تخشى نفوذ الأمهرا المتصاعد، خلال السنوات الماضية، وفي الوقت ذاته، إضعاف التيارات السياسية الأمهرية القومية، وتصفية القوى العسكرية التي تساندها.

٣- إبعاد القوى التي تقف حجر عثرة أمام التحولات التي تشهدها عملية المصالحة، التي تجري بين الحكومة والتيجراي، خاصة وأن لميليشيا الأمهرية مطالب، تتعلّق بتبعية بعض المناطق المتنازع عليها مع التيجراي، والتي يضعها الأمهرا ضمن مطالبهم، في الوصول إلى تسوية سياسية مع الحكومة الفيدرالية.

وبحسب تقرير تقييم التهديدات السنوي، الصادر عن المجتمع الاستخباراتي الأمريكي في أغسطس عام ٢٠٢٣م، فإن الصراع بين مجموعة فانو الأمهرية والحكومة يكتسب أهمية كبرى؛ فقد اضطرت السلطات الفيدرالية إلى إعلان حالة الطوارئ في الإقليم في أغسطس عام ٢٠٢٣م، قبل أن تمددها في فبراير عام ٢٠٢٤م[٢٨].

لذلك تمثل العلاقة المتأزمة بين الأمهرا والحكومة الإثيوبية إحدى مصفوفات الأزمات التي تعانيها إثيوبيا، وتتداخل فيها القضايا المرتبطة بالهوية والصراع الإثني، وتفسير التاريخ، والنزاع على الأرض، وفي هذا الإطار، يمثّل تمرد «فانو» أحد أهم المهددات الأمنية، التي تواجه إثيوبيا، علاوة على عدم الاستقرار الأوسع في المنطقة، ممّا يؤكد أن نيّات «آبي أحمد» غير متوافقة مع الحقائق التاريخية والثقافية للبلاد، واتباع المنهج التسلطي على المعارضة، ممّا يضاعف من احتمالات الانزلاق، وبصورة مستمرة، في العنف الإثني في البلاد.

ثالثًا - النزاع في إقليم أوروميا

حضر إقليم أوروميا ضمن الأزمة الإثيوبية، قبل وصول «آبي أحمد» للحكم، وبرز للواجهة مرة أخرى في منتصف عام ٢٠١٩م، وظلت الأزمة في أوروميا ذات جذور تاريخية، بسبب التهميش الدائم من قبل نظم

الحكم في إثيوبيا الحديثة، لشعب الأورومو، والتعدي على أراضيهم، كذلك فقد شكّل التحالف العسكري بين الأمهرا والحكومة، أبرز القضايا الخلافية مع الحكومة، وهو ما يعدّه الأورومو تهديدًا لهم، في ظل خلافاتهم مع الأمهرا حول الأرض.

وبعد أن شهدت إثيوبيا هدوءًا نسبيًّا للصراع في منطقة التيجراي، منذ توقيع اتفاقية السلام، التي وقِّعت بين جبهة تحرير التيجراي والحكومة الإثيوبية في نوفمبر عام ٢٠٢٢م، بدأت إرهاصات الصراع تلوح في الأفق بين الطرفين؛ حيث تواجه الحكومة الإثيوبية تحديات تتمثّل في تصاعد وتيرة العنف، وانعدام الأمن في إقليم أوروميا، سواء من حيث درجة العنف أو نطاق انتشاره[٢٩].

وقد تصاعدت خلال الفترة الأخيرة التوترات العرقية، بين أكبر قوميتين في الداخل الإثيوبي، وهما: «الأورومو والأمهرا»، وتبادلت الاتهامات بينهما بشأن عمليات القتل المتزايدة، التي تشهدها منطقة أوروميا. وأيضًا فقد شهد الإقليم اجتماعات واسعة نظّمها طلاب الجامعات، وكان أبرزها جامعتي «أداما» و«درداوا»، والتي كانت تحمل شعارات سياسية منددّة بحكومة إثيوبيا، مطالبة إياها بوقف العمليات العسكرية التي تستهدف قومية الأورومو، وإيجاد حلول مستدامة لهذه القضية القومية. كذلك عمدت عناصر «جيش تحرير أورومو المتمردة، إلى تصعيد هجماتها في إقليم أوروميا في نوفمبر عام ٢٠٢٢م، وسيطروا على عدة بلدات في منطقة غرب 'ويلجا' بإقليم أوروميا»[٣٠].

وعانت أوروميا أيضًا هجمات على الحدود، شنّتها ميليشيا «فانو»، ويأتي الهجوم ضمن أجندة الميليشيا لتوسيع أراضي الأمهرا، كما ارتفعت معدّلات عمليات الاختطاف؛ ممّا ساعد في خلق مناخ من الخوف وعدم اليقين[٣١]، وعلاوة على ذلك، يشهد الإقليم نزاعًا متجدّدًا حول الحدود مع إقليم الصومال، حول ملكية الأراضي. «تعكس التطورات الراهنة في إقليم أوروميا، أحد أهم القضايا القومية المرتبطة بقومية الأورومو؛ إذ تطالب قومية الأورومو بضمان توزيع عادل للسلطة والثروة، سيما وأنها كانت تشعر بتعرضها للتهميش المتعمد تجاهها، رغم أنها تشكل أكبر قومية في إثيوبيا، حيث تشكل ٤٠ مليون نسمة، وقد وصلت حد مطالبة بعض هذه المجموعات بضرورة الانفصال عن إثيوبيا، وتشكيل دولة مستقلة. يضاف إلى ذلك أزمة إقليم أوروميا، التي تعد أزمة متشابكة، من خلال تعدد الأطراف المنخرطة فيها، سواء تمثل ذلك في الصراع بين القوات الحكومية وعناصر تحرير أورومو، أو الصراع الدائر بين الجماعات المسلحة، لاسيما الأورومو والأمهرا»[٣٢].

ففي يونيو عام ٢٠٢٢م، شهد إقليم أوروميا اندلاع عمليات عنف واسعة، ضد مجموعات الأمهرا في الإقليم، ممَّا أسفر عن مقتل نحو ٢٣٠ – ٥٠٠ شخص، في مجزرة نسبت إلى جيش تحرير أورومو، الذي نفى بدوره القيام بهذه العملية. كذلك شهدت المنطقة تصاعد وتيرة العنف بين الأورومو والأمهرا، وخاصة مع انخراط الأخيرة في دعم الجيش الإثيوبي ضد الأورومو، كما سعى الأورومو للاستفادة من حالة الإنهاك، التي يعانيها

الجيش الإثيوبي، من أجل تحقيق مكاسب مع الحكومة الإثيوبية، من خلال التوصل لاتفاق مماثل، على غرار الاتفاق الذي أبرمته جبهة تحرير التيجراي، مع الحكومة الإثيوبية[٣٣].

إن التصعيد العسكري من جانب حكومة «آبي أحمد» تجاه الأورومو، يمكن أن يؤدي إلى تمكن الجماعات المتطرفة، من استقطاب دعم واسع من المواطنين، خاصة في ظل حالة التهميش التي يعانيها الأورومو، وفي هذا السياق أشارت تقارير إلى تصاعد شعبية جيش تحرير أورومو، من خلال سيطرته على مناطق واسعة في الإقليم، فضلًا عن امتلاكه أسلحة متطورة نسبيًّا، مع تزايد حالة التعاطف من قبل النخب السياسية والعسكرية في إقليم أوروميا.

خاتمة

تواجه إثيوبيا واقعًا سياسيًّا وأمنيًّا متأزمًا ومضطربًا، في ضوء التعددية الإثنية التي تعيشها؛ حيث لم تجد النظام السياسي الذي يحولها إلى انتماءات فرعية، وليس انتماءات أصلية، على حساب الانتماء القومي الجامع لإثيوبيا، ممَّا يجعل هذا الواقع يضفي مزيدًا من الضبابية حول مستقبل الدولة الإثيوبية، خاصة في ظل إخفاق نظام «آبي أحمد» في تحقيق وعوده الإصلاحية، وانشغاله بتثبيت أركان حكمه في البلاد، والتخلص من خصومه السياسيين.

إن الانتقادات الموجهة للفدرالية الإثنية في إثيوبيا، ليس بسبب كونها نموذجًا استورد، وليس تطورًا تاريخيًّا للعملية السياسية في إثيوبيا، بل بسبب اعتمادها على الأساس الإثني، الذي قد تنطوي عليه خطورة كبيرة، خاصة إذا ما كان هناك اتجاه للجماعات الإثنية، في ممارسة حق تقرير المصير. وكذلك، فإن الأساس الإثني، يشجع الجماعات الصغيرة الأخرى، التي لم تكن فاعلة قبل ذلك، لإنشاء حركات إثنية، تطمح في الوصول إلى السلطة.

إن الاستقرار الذي تحقق بعد تطبيق نظام الفيدرالية الإثنية، هو استقرار يرتكز على استخدام القوة والقمع من جانب النظام الحاكم؛ لذلك لم تفض هذه التجربة إلى تحقيق أهدافها المتصلة بالاستقرار السياسي في إثيوبيا، وإيجاد حلول جذرية للمشكلات الإثنية هناك.

ومن هنا، فإن انفراط عقد الدولة الفيدرالية في إثيوبيا، قد يحمل في طياته مخاطر الفوضى وعدم الاستقرار، واتساع دائرة المواجهة العنيفة ضد النظام الحاكم، خاصة في ظل قرار رئيس الوزراء «آبي أحمد»، والقاضي بتفكيك القوات شبه العسكرية، التي نشأت في الأقاليم الإثيوبية، بموجب دستور عام ١٩٩٥م. وممّا يعزز احتمالية تصاعد الاحتجاجات ضد الحكومة، تنامي حالة عدم الرضا عن الأداء الحكومي في بعض الأقاليم، وتراجع فرص تحقيق الاندماج الوطني الطوعي.

الهوامش والإحالات

(١) خيري عمر، الفيدرالية الإثنية في إثيوبيا: المرتكزات والمؤسسات، دراسة سياسية، (إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، ٢٠١٩م)، ١٠.

(٢) أحمد همام محمد، «التعددية الإثنية ومستقبل الاستقرار السياسي في إثيوبيا،» مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (القاهرة: جامعة القاهرة، ٢٠٢٣م)، ١٧٢.

(٣) الشافعي أبتدون، أزمة إقليم تيجراي: تبعاتها المحلية وتداعياتها الإقليمية (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢١م)،

https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/documents/2021-07/أزمة20%إقليم20%تيغراي20%تبعاتها20%المحلية20%وتداعياتها20%الإقليمية.pdf.

(٤) عمر، الفيدرالية الإثنية في إثيوبيا: المرتكزات والمؤسسات، ١١.

(٥) عبد القادر الهلي و محمد الأمين بن عودة، «مستقبل نظام الفيدرالية الإثنية بإثيوبيا في ظل تنامي التيار الانفصالي بإقليم التيجراي،» مجلة مدارات سياسية، المجلد ٦٩، العدد ١ (الجزائر: مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، ٢٠٢٢م)، ٤٥.

(٦) جهاد عمر الخطيب، «مأزق الفيدرالية الإثنية،» آفاق إستراتيجية (القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء، ٢٠٢١م)،

https://idsc.gov.eg/upload/DocumentLibrary/AttachmentA/6548/مأزق % 20الفيدرالية20%الإثيوبية.pdf.

(٧) محمد جمال علي، «إثيوبيا بين الصراع الداخلي والمشكلات الإقليمية،» قضايا ونظرات (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ٢٠٢٢م)،

https://hadaracenter.com/wp-content/uploads/2022/10/قضايا-ونظرات-27-أكتوبر2022-.pdf.

(٨) محمد سليمان، الفيدرالية وانعكاساتها على المشكلات الإثنية في إثيوبيا، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، (١٣، يونيو، ٢٠٢٠م)،

https://pharostudies.com/?s=الفيدرالية+وانعكاساتها+على+المشكلات+الإثنية+في+إثيوبيا.

(٩) سليمان، الفيدرالية وانعكاساتها على المشكلات الإثنية في إثيوبيا.

(١٠) وليد دوزي، «إثيوبيا والصراع مع إقليم تيجراي: خلفياته، مآلاته وآفاقه،» السياسة العالمية، المجلد ٦، ع/١، (الجزائر: جامعة محمد بو قرة، ٢٠٢٢م)،

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/191493.

(١١) ريم عبد المجيد، «إثيوبيا والقضايا العالقة: الموقف الإثني ومعضلة الاستقرار السياسي،» آفاق سياسية (القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠٢٠م)،

https://www.researchgate.net/publication/347440634_athywbya_walqdaya_alalqt_alnf_alathny_wmdlt_alastqrar_alsyasy.

(١٢) محمد عبد الكريم أحمد، إثيوبيا: من الهيمنة إلى العزلة، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠٢٢م)، ٣٢.

(١٣) أحمد، إثيوبيا: من الهيمنة إلى العزلة، ٣٣.

(١٤) علي سعدي، ورعد خَضير، «أزمة المجتمعات الإثنية في إثيوبيا – تيجراي نموذجاً،» مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد ٦، ع/١، (الجزائر: جامعة زيان عاشور بالجلفة، ٢٠٢١م)،

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/147187.

(١٥) أحمد، إثيوبيا: من الهيمنة إلى العزلة، ٤٣.

(١٦) دوزي، «إثيوبيا والصراع مع إقليم تيجراي: خلفياته، مآلاته وآفاقه».

(١٧) دوزي، «إثيوبيا والصراع مع إقليم تيجراي: خلفياته، مآلاته وآفاقه».

(١٨) عباس محمد صالح، «النزاع في إقليم تيجراي النتائج والتداعيات،» ورقة تحليلية (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات ٢٠٢١م)، ٢-٣،

https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/documents/2021-07/النزاع20%في20%إقليم20%تيغراي..20%النتائج20%والتداعيات.pdf.

(١٩) صالح، «النزاع في إقليم تيجراي النتائج والتداعيات».

(٢٠) علي، «إثيوبيا بين الصراع الداخلي والمشكلات الإقليمية».

(٢١) أسامة السعيد، «اتفاق السلام في إثيوبيا... هدنة 'مفخخة' بالانقسامات،» الشرق الأوسط، (٢٤، نوفمبر، ٢٠٢٢م)،

https://aawsat.com/home/article/4006646/اتفاق-السلام-في-إثيوبيا-هدنة-«مفخخة»-بالانقسامات.

(٢٢) فاطمة الزهراء علي، «اتفاق السلام بين الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي والحكومة الفيدرالية.. الحسابات والمآلات،» ترينذز للبحوث والاستشارات، (١٤، أبريل، ٢٠٢٣م)،

https://trendsresearch.org/ar/insight/اتفاق-السلام-بين-الجبهة-الشعبية-لتحري/.

(٢٣) عبد القادر محمد علي، «من التحالف إلى الصراع: ديناميات العلاقة بين الأمهرا وآبي أحمد،» مركز الجزيرة للدراسات، (٨، مايو، ٢٠٢٤م)، https://studies.aljazeera.net/ar/article/5919.

(٢٤) علي، «من التحالف إلى الصراع: ديناميات العلاقة بين الأمهرا وآبي أحمد».

(٢٥) علي، «من التحالف إلى الصراع: ديناميات العلاقة بين الأمهرا وآبي أحمد».

(٢٦) حمدي عبد الرحمن حسن، «الحرب الزاحفة...أسباب وتداعيات الصراع في إقليم الأمهرة الإثيوبي،» قراءات إفريقية، (٨، أغسطس، ٢٠٢٣م)، https://qiraatafrican.com/11861/الحرب-الزاحفة-أسباب-وتداعيات-الصراع-ف

(٢٧) عبد القادر محمد علي، «التطورات السياسية والعسكرية الراهنة في إثيوبيا وتداعياتها الإقليمية،» مركز الجزيرة للدراسات، (٩، يونيو، ٢٠٢٢م)، https://studies.aljazeera.net/ar/article/5398.

(٢٨) علي، «من التحالف إلى الصراع: ديناميات العلاقة بين الأمهرا وآبي أحمد».

(٢٩) «الصراع التالي! احتمالات قائمة لتصاعد العنف في إقليم أوروميا الإثيوبي،» تقديرات المستقبل، العدد ١٧١٣ (أبو ظبي: المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠٢٢م)، ١، https://www.futureuae.com/media/1713_333f41b5-b916-4073-86bf-8322837f6cb4.pdf.

(٣٠) «الصراع التالي! احتمالات قائمة لتصاعد العنف في إقليم أوروميا الإثيوبي،» ١.

(٣١) «منطقة أوروميا الإثيوبية.. صراع وتوتر ومشكلات متفاقمة تهدد الاستقرار والتنمية،» جسور بوست، (٢٥، فبراير، ٢٠٢٤م)، https://jusoorpost.com/ar/posts/33368/منطقة_أوروميا_الإثيوبية_صراع_وتوتر_ومشكلات_متفاقمة_تهدد_الاستقرار_والتنمية.

(٣٢) «الصراع التالي! احتمالات قائمة لتصاعد العنف في إقليم أوروميا الإثيوبي،» ٢.

(٣٣) «الصراع التالي! احتمالات قائمة لتصاعد العنف في إقليم أوروميا الإثيوبي،» ٢.

تحالف دول الساحل: التكوين الجيوسياسي الجديد لمكافحة الإرهاب في غربي إفريقيا

د. مادي إبراهيم كانتي، محاضر في جامعة العلوم القانونية والسياسية، ومدرسة حفظ السلام، باماكو.

- **الخلفية التاريخية**

تشهد منطقة الساحل وغربي إفريقيا تحدّيات أمنية وسياسية هائلة، تُراوح بين التطرّف العنيف والإرهاب، وكذلك المنافسة بين القوى الكبرى، مثل: الولايات المتحدة، وفرنسا، والصين، وروسيا، على النفوذ السياسي والاقتصادي في المنطقة، ممَّا يهدّد استقرارها الإقليمي والأمن العالمي. والإرهاب، الذي يعصف بالمنطقة، يلعب دورًا حاسمًا في إعادة تشكيل الديناميكيات الجيوسياسية في هذه المنطقة الحيوية من القارة الإفريقية؛ فمنطقة الساحل، ورغم تنوّعها الثقافي والعرقي واللغوي، فإنّها تعاني نشاطًا متزايدًا للجماعات الإرهابية، مثل: بوكو حرام، والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، ممَّا يؤثّر سلبًا في الأمن والاستقرار في القارة الإفريقية بأكملها[١].

وفي محاولة لمواجهة هذه التحديات، فقد تأسَّست مجموعة دول الساحل الخمس (جي٥) في ١٦ فبراير عام ٢٠١٤م، في العاصمة الموريتانية نواكشوط، والتي تضمّ: بوركينا فاسو، وتشاد، ومالي، وموريتانيا، والنيجر. هذه الهيئة دون الإقليمية، كُلّفت بمكافحة الإرهاب، بدعم من قوة برخان الفرنسية، وقوات دولية أخرى، ومع ذلك، فلم تتمكّن مجموعة دول الساحل الخمس من تحقيق أهدافها في تحقيق الاستقرار في المنطقة[٢]. وقد تصاعدت التحديات مع وقوع سلسلة من الانقلابات العسكرية في مالي، وبوركينا فاسو، والنيجر، ممَّا دفع هذه الدول الثلاث إلى الانسحاب من مجموعة جي٥، معتبرة أن هذه المجموعة لم تكن فعّالة بما يكفي، لمواجهة التهديدات المتزايدة، وأن المنظمة تتأثّر بالقوى الأجنبية، وعلى رأسها فرنسا.

وقد أدركت هذه الدول الحاجة إلى بناء تعاون أقوى وأكثر فاعلية، لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة. ومن هنا، جاء ميلاد تحالف دول الساحل، الذي يهدف إلى إقامة تعاون عسكري وأمني متين بين دول المنطقة، ضد الإرهاب والتطرف العنيف، بالإضافة إلى التصدي لأي تدخل أجنبي،

يستهدف أعضاءه. ويتجاوز دور تحالف دول الساحل التعاون العسكري، إلى الطموح إلى تشكيل نظام فيدرالي شبه إقليمي، بين دول ليبتاكو-غورما الثلاث، والتي انسحبت أيضًا من الإيكواس (المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا)[٣]. وهنا يبرز السؤال الرئيس: كيف سيساهم تحالف دول الساحل، في إعادة التكوين الجيوسياسي في المنطقة، بعد مجموعة جي٥؟ وكيف يمكن لهذا التحالف الجديد، أن يكون أكثر فاعلية من مجموعة جي٥ الساحل، في مواجهة الإرهاب والتطرف العنيف؟ هذه التساؤلات تعدّ محورًا لفهم التحولات الجارية، وتأثيراتها في الأمن الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى البعد الدولي، والذي ينافس في أهميته الأبعاد الأخرى؛ إذ إن مكافحة نفوذ فرنسا وهيمنتها، كانت الأولوية القصوى لدول الساحل.

- **المشكلة والأسلوب المنهجي**

إن مكافحة الإرهاب في هذه المنطقة تتطلّب إستراتيجيات شاملة، تجمع بين الأبعاد العسكرية، والأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية. ويجب أن تعمل الدول المحلية، بالتعاون مع الدول الإفريقية الأخرى، والمنظمات الإقليمية والدولية، على تبادل المعلومات، وتعزيز التعاون العسكري، وتعزيز التنمية المستدامة، وتوفير الفرص الاقتصادية للشباب، لمنع انضمامهم إلى الجماعات الإرهابية. كما يتطلّب الأمر تعزيز قدرات الأجهزة الأمنية، وتوفير التدريب والمعدات الضرورية لمكافحة الإرهاب. وإن تحقيق الاستقرار والأمن في منطقة الساحل الإفريقي، يعدّ تحدّيًا كبيرًا، ولكنّه ضروري لتحقيق التنمية المستدامة والازدهار في هذه البلدان، بالإضافة إلى إنهاء الاحتكارات الاقتصادية الغربية، التي يُنظر إليها على أنّها العامل الرئيس في التخلّف التنموي والاقتصادي.

إن فهم الدور الذي يلعبه نهج مكافحة الإرهاب، في إعادة تشكيل الديناميكيات الجيوسياسية في منطقة الساحل الإفريقي، أمر بالغ الأهمية، ويتطلّب دراسة شاملة للتحوّلات السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية، في المنطقة، وتحليل تأثيرات الإرهاب في النظام الدولي، والعلاقات الإقليمية. وفي ظل هذا السياق، تتعاظم أهمية التعاون الدولي، والتنسيق الإقليمي، لمواجهة التحديات الأمنية، ومكافحة الإرهاب، وبناء قدرات دول الساحل، للتصدي للتهديدات المستمرة، التي تعصف بالمنطقة. والسؤال الذي يطرح نفسه، هو: كيف أصبح الإرهاب ومكافحته مدخلًا لإعادة التشكيل الجيوسياسي في منطقة الساحل الإفريقي؟

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على دور مكافحة الإرهاب، في إعادة التشكيل الجيوسياسي في منطقة الساحل الإفريقي، من خلال تحالف دول الساحل الجديد، والطموح بتشكيل نظام فيدرالي

شبه إقليمي، بين دول ليبتاكو-غورما، بعد انسحابها من الإيكواس. وتحليل التحديات والفرص التي تنبع من هذا السياق، واستكشاف الإستراتيجيات والتدابير، التي يمكن اتخاذها، لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة. ومن خلال فهم الأبعاد المتعددة لهذه القضية المعقدة، فإنّه يمكننا تطوير إستراتيجيات فعّالة لمكافحة الإرهاب، والحد من تأثيراته السلبية في المنطقة وإفريقيا. وهذه الخطوات، تشير إلى إعادة تكوين جيوسياسي جديد، في منطقة الساحل وغربي إفريقيا؛ حيث يسعى تحالف دول الساحل، ليحلّ محل مجموعة جي٥ الساحل، في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. ومن ثم، سوف يتناول المحور الأول انهيار مجموعة جي٥، أمّا المحور الثاني فيتناول مساهمة التحالف الجديد لدول الساحل، في إعادة التكوين الجيوسياسي في الساحل، والمحور الثالث يتناول الإستراتيجيات الجديدة لمكافحة الإرهاب، في ظل التحالف الجديد.

المحور الأول- انهيار مجموعة جي٥

منذ عام ٢٠١٢م، تمكّنت التنظيمات الإرهابية من السيطرة على مناطق في الساحل، وخاصة في مالي، وتنفّذ هذه الجماعات الإرهابية العديد من العمليات، ليس في مالي فقط، ولكن أيضًا في كثير من دول الساحل وغربي إفريقيا، ممّا يهدّد أمن واستقرار المنطقة بأكملها. وفي العقود الأخيرة، كانت هذه المنطقة محورًا لتزايد مقلق في الإرهاب، والتطرف العنيف، ممّا يهدّد ليس الاستقرار الإقليمي فقط، بل أيضًا الأمن العالمي. وقد أدّى هذا الوضع إلى تدخّلات عسكرية في المنطقة، تمثّلت في إنشاء مجموعة دول الساحل الخمس في ١٦ فبراير عام ٢٠١٤م، في العاصمة الموريتانية نواكشوط، والتي تضمّ بوركينا فاسو، وتشاد، ومالي، وموريتانيا، والنيجر. ونفّذت هذه الهيئة، دون الإقليمية، المكلفة بمكافحة الإرهاب، عملياتها بدعم من قوة برخان الفرنسية، وقوات دولية أخرى (تكوبا، القوة البريطانية). ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الجهود، فلم تتمكّن مجموعة دول الساحل الخمس من تحقيق أهدافها، في تحقيق الاستقرار الأمني في المنطقة[٤].

وقد واجهت مجموعة دول الساحل الخمس (جي٥) تحديات كبيرة، أدّت إلى انهيارها، وفقدان فاعليتها في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في المنطقة. ومن حيث التحديات السياسية والأمنية، كانت منطقة الساحل تعاني عدم الاستقرار السياسي، رغم الدعم الدولي، بما في ذلك الدعم من قوة برخان الفرنسية، ولم تحقق مجموعة جي٥ الساحل النتائج المرجوة في مكافحة الإرهاب؛ فالعمليات العسكرية لم تكن كافية، لاحتواء التهديدات الإرهابية المستمرة والمتزايدة من الجماعات المتطرفة، مثل: جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، وتنظيم الدولة الإسلامية[٥]. وعلى الرغم من وجود القوات المحلية والقوات الأجنبية على الأرض في مالي، منذ أكثر من ثماني سنوات، فلا تزال الجماعات الإرهابية تواصل تخريب القرى بهجماتها على المدنيين[٦]. وقد

تجذّرت النزاعات المجتمعية في المنطقة، لا سيّما في وسط مالي[٧]، ولم تتمكن الحكومة المركزية في باماكو من إدارة الأمور بفاعلية، ممّا أدّى إلى اندلاع مظاهرات ضدّ نظام إبراهيم بوبكر كيتا[٨]، الذي أطيح به في نهاية المطاف بانقلاب عسكري[٩]. من ثم شهدت بوركينا فاسو والنيجر انقلابات عسكرية، أثّرت تأثيرًا كبيرًا في تعاون هذه الدول ضمن إطار مجموعة جي٥. وهذه الانقلابات زادت من حالة الفوضى وعدم الاستقرار، ممّا جعل تنفيذ العمليات المشتركة أكثر صعوبة[١٠]. لأن الجماعة الاقتصادية لدول غربي إفريقيا (إيكواس)، فرضت العقوبات على الدول بعد هذه الانقلابات[١١].

ويمكن القول: إن التوترات الداخلية بين الدول الأعضاء، على الرئاسة الدورية، وسوء الإدارة التي شهدتها مجموعة جي٥، كان لها تأثير في فاعلية أعمال المنظمة على أرض الواقع، وانسحاب الدول. وعلى سبيل المثال، لم تعقد المجموعة اجتماعات سياسية عالية المستوى، منذ نوفمبر عام ٢٠٢١م، ولم تجتمع لجنة الدفاع والأمن لأكثر من ستة أشهر، قبل انسحاب مالي[١٢]. بالإضافة إلى أن دول الساحل تعاني تحديات اقتصادية كبيرة، بالإضافة إلى التأثيرات السلبية للتغيّر المناخي، مثل: الجفاف والفيضانات، هذه العوامل زادت من تعقيد الوضع الأمني والسياسي؛ فقد أدّت إلى نزاعات حول الموارد الطبيعية، وزادت من الهجرة القسرية للسكان[١٣].

إن انهيار مجموعة جي٥ الساحل يعكس تعقيدات الوضع الأمني والسياسي في منطقة الساحل، وتتطلّب مواجهة هذه التحديات نهجًا شاملًا، يتضمّن تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى معالجة الجذور الاقتصادية والاجتماعية للنزاعات والإرهاب[١٤]. وكان انسحاب مالي من المجموعة في مايو عام ٢٠٢٢م، نقطة تحوّل رئيسة. وهذا الانسحاب جاء نتيجة شعور مالي، بأن المجموعة لم تكن فعّالة بما يكفي، وأن التعاون العسكري والاقتصادي لم يكن مجديًا، وأثّر سلبًا في معنويات الدول الأعضاء الأخرى، وأدّى في النهاية إلى انسحاب بوركينا فاسو والنيجر أيضًا[١٥].

وبناءً على سوء إدارة الجماعة الاقتصادية لدول غربي إفريقيا، ومجموعة دول الساحل الخمس، التي تتّهمها الدول الثلاث بأنّها في خدمة المصالح الأجنبية، ولا سيّما فرنسا، فقد قرّرت هذه الدول الثلاث الانسحاب من مجموعة دول الساحل الخمس[١٦]، ومن الإيكواس أيضًا، معتبرة أنّها غير فعّالة بما فيه الكفاية[١٧]. كما طلبت انسحاب القوات الأجنبية، بدءًا من برخان، وبعثة الأمم المتحدة، وتكوبا في مالي[١٨]، وقوة سابر في بوركينا فاسو. وأيضًا طلبت النيجر مغادرة القوات الفرنسية والأمريكية[١٩]. وبعد طرد القوات الأجنبية، وانسحاب دول الساحل الثلاث من جي٥ الساحل، ومن الجماعة الاقتصادية لدول غربي إفريقيا، أدركت هذه الدول الحاجة إلى مزيد من التعاون والعمل الجماعي، للتصدي لتهديدات الإرهاب والتطرف العنيف. ومن هنا، جاءت فكرة تأسيس تحالف دول الساحل (AES).

المحور الثاني- التحالف الجديد لدول الساحل وإعادة التشكيل الجيوسياسي في المنطقة

يلعب إنشاء تحالف دول الساحل دورًا حاسمًا في إعادة التشكيل الجيوسياسي للمنطقة؛ فأوّلًا: وضع هذا التحالف إستراتيجية مشتركة لمكافحة الإرهاب والتطرّف العنيف، بدعم من شركاء جدد، مثل: روسيا، والصين، وتركيا. وثانيًا: يمارس تحالف دول الساحل نفوذًا جديدًا على الجماعة الاقتصادية لدول غربي إفريقيا، التي لم تعد قادرة على ممارسة نفوذها التقليدي على الدول الأعضاء فيها. وتتأثّر هذه الديناميكية بعدّة عوامل رئيسة، تعيد تشكيل العلاقات والإستراتيجيات داخل منطقة الساحل، وغربي إفريقيا.

وبالفعل، يمكن الإشارة إلى أن تحالف دول الساحل يهدف إلى إقامة دفاع جماعي بين أعضائه (مالي، وبوركينا فاسو، والنيجر)، كما هو مذكور في ميثاق التحالف، وكذلك في الإجراءات التي اتخذتها سلطات البلدان الأعضاء الثلاثة، منذ إنشاء المنظمة. وهذا التعاون ضروري لخلق استجابة موحّدة ومنسّقة للتهديدات الإرهابية، وحركات التمرد العنيفة في البلدان الثلاثة. وعلاوة على ذلك، فقد تركت الدول الثلاث باب التحالف الأمني لدول الساحل مفتوحًا، أمام أي دولة أخرى ترغب بالانضمام. ومع ذلك، تعدّ الإيكواس أن هذا الانفتاح يمثّل أكبر من الاستقلالية في إدارة الأمن الإقليمي، استجابة لتزايد التهديدات؛ ممّا قد يؤدي إلى زعزعة استقرار منطقة غربي إفريقيا وتجزئتها[٢٠][٢١]. ولا يركز التحالف الجديد على الجوانب العسكرية فحسب، بل يركز أيضًا على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية؛ فمن خلال الجمع بين الجهود العسكرية، ومبادرات التنمية الاقتصادية، وتعزيز البنى التحتية المحلية، يسعى التحالف الأمني لدول الساحل إلى معالجة الأسباب الجذرية للتطرف، وتحقيق الاستقرار في المنطقة على المدى الطويل[٢٢].

وتتمثّل أحد الأهداف الرئيسة لهذا التحالف في تقليل الاعتماد على القوات الأجنبية، لا سيّما الفرنسية منها. ويسعى قادة منطقة الساحل إلى إظهار قدر المشاعر المعادية لفرنسا، ورغبة أكبر في السيادة الوطنية.[٢٣] وكما أن تشكيل تحالف دول الساحل، له آثار في العلاقات الدولية؛ فمن المحتمل أن يجذب شراكات جديدة، مع قوى غير غربية، مثل روسيا، التي تسعى إلى زيادة نفوذها في المنطقة. ويمكن لهذا التنويع في الشراكات، أن يعيد التوازن إلى التحالفات الجيوسياسية في منطقة الساحل[٢٤].

وهنا يمكن القول: إن إنشاء تحالف دول الساحل يمثّل جهدًا كبيرًا من قبل الدول الأعضاء، لإعادة هيكلة الديناميكيات الجيوسياسية في المنطقة، وذلك باعتباره حلًّا لأزمات المنطقة؛ فمن خلال تعزيز التعاون الإقليمي، والحد من التبعية الأجنبية، واعتماد نهج متعدد الأبعاد للأمن والتنمية، يطمح تحالف دول الساحل الإفريقي، إلى الدخول في حقبة جديدة من الاستقرار والازدهار.

المحور الثالث- إستراتيجيات جديدة لمكافحة الإرهاب في ظل التحالف الجديد

يعمل التحالف (AES) على وضع عدد من الإستراتيجيات المبتكرة والمنسقة، لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في المنطقة، وتهدف هذه الإستراتيجيات إلى تعزيز الأمن، وتحقيق الاستقرار في المنطقة، وتعزيز التنمية المستدامة[٢٥]. من خلال:

١- إستراتيجية التعاون العسكري

أقام تحالف AES الدفاع الجماعي والمساعدة المتبادلة بين أعضائه (مالي، وبوركينا فاسو، والنيجر)، إستراتيجية للتعاون العسكري، ويتّخذ هذا التعاون شكل عمليات مشتركة ومنسقة، تهدف إلى تحييد الجماعات الإرهابية النشطة في المنطقة. وتعمل القوات المسلحة للدول الأعضاء معًا، لتبادل المعلومات الاستخباراتية، والتخطيط للعمليات، وتنفيذ العمليات على الأرض[٢٦].

٢- تنويع الشراكات الدولية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية

يسعى تحالف دول الساحل إلى تنويع شراكاته الدولية على المستوى العالمي، للحصول على دعم أوسع، ومن ثم فقد عزّزت علاقاتها مع دول أخرى خارج القارة الإفريقية، مثل: روسيا، والصين، وتركيا، التي تقدّم المساعدة على شكل تدريب، ومعدات عسكرية، ودعم لوجستي. وتهدف هذه الشراكات، إلى الحد من اعتماد دول التحالف على القوى الاستعمارية السابقة مثل فرنسا، وتقديم بدائل إستراتيجية في مكافحة الإرهاب[٢٧]. وإدراكًا منها بأنّ الفقر والإقصاء الاجتماعي عاملان رئيسان في التطرف، فقد بدأ التحالف في وضع برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لتحسين الظروف المعيشة للسكان المحليين. وتشمل هذه البرامج توفير فرص العمل، وتحسين البنية التحتية، والوصول إلى التعليم والخدمات الصحية. ومن خلال توفير الفرص الاقتصادية والاجتماعية، يأمل التحالف في الحد من جاذبية الجماعات الإرهابية للشباب العاطلين عن العمل[٢٨].

خاتمة

إن إعادة التشكيل الجيوسياسي الجديد لمنطقة الساحل وغربي إفريقيا، الذي يرمز إليه إنشاء تحالف دول الساحل، يمثّل نقطة تحوّل مهمّة في مكافحة الإرهاب، والتطرف العنيف. وتستجيب هذه المبادرة لسلسلة من التحديات المستمرة، والتي عجزت مجموعة دول الساحل الخمس عن التصدي لها بفاعلية. وتشمل الأسباب الرئيسة لانهيار مجموعة دول الساحل الخمس: عدم الاستقرار السياسي الداخلي، والقيود

العملياتية، والاعتماد المفرط على القوات الأجنبية. وتعاني البلدان الثلاثة (مالي، وبوركينا فاسو، والنيجر) وضعًا مماثلًا، فقد عانت عقوبات في أعقاب انقلابات عسكرية، وقد دفعهم ذلك إلى تشكيل تحالف، حيث يهدف التحالف العسكري الساحل الإفريقي، إلى إقامة دفاع جماعي أكثر قوة، ومساعدة متبادلة بين أعضائه، مع تنويع شراكاته الدولية. ولا يهدف هذا التنويع إلى تعزيز القدرات العسكرية فحسب، بل يهدف أيضًا إلى تقليل الاعتماد على القوى الاستعمارية السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، يتبع التحالف نهجًا شاملًا للأمن؛ حيث يدمج إستراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لمعالجة الأسباب الجذرية للتطرف. وتُظهر مبادرات الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والجهود المبذولة لبناء قدرات قوات الأمن المحلية، التزامًا بتهيئة الظروف، لتحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل.

ويمكن أن نستنتج أن تحالف الدول الثلاث للساحل الإفريقي، لا يحلّ محلّ مجموعة دول الساحل الخمس فحسب، بل يمكّنها أيضًا من التعامل مع الجماعة الاقتصادية لدول غربي إفريقيا، التي عجزت عن معالجة الأزمات متعددة الأبعاد في دول الساحل. ويمثّل التحالف استجابة طموحة ومتكاملة للتحديات المعقدة، التي تواجه الدول الأعضاء. وقد قلب هذا التحالف الجديد الجغرافيا السياسية في منطقة الساحل وغربي إفريقيا رأسًا على عقب. ويبقى السؤال حول مدى نجاح هذه المبادرة، التي ستعتمد على قدرة أعضاء التحالف، على الحفاظ على التعاون الوثيق، والحصول على دعم دولي متنوع، والاستجابة بفاعلية لتطلعات السكان المحليين واحتياجاتهم.

الهوامش والإحالات

(1) Jean-Marc Châtaigner and Clémence Chevalier, “Enjeux de paix et de développement : comment sortir le Sahel de la trappe à pauvreté ?,” *Annales des Mines - Réalités industrielles*, 3, 2019, 29-37, https://doi.org/10.3917/rindu1.193.0029.

(2) Abdennour Benantar, *Les Initiatives de Sécurité Au Maghreb et Au Sahel : Le G5 Sahel Mis à l’épreuve* (Paris: L`Harmattan, 2019), 1-273.

(3) International Crisis Group, *Report 314: Nord Du Mali : Revenir Au Dialogue* (Brussels:Crisis Group,2024), https://www.crisisgroup.org/fr/africa/sahel/mali/314-nord-du-mali-revenir-au-dialogue.

(4) Bassiè Sy, *Lutte Contre Le Terrorisme Au Sahel : Cas Du G5 Sahel* (Louvain: Faculté des sciences économiques, sociales, politiques et de communication, Université catholique de Louvain, 2024).

(5) International Crisis Group, *Report 293: Enrayer La Communautarisation de La Violence Au Centre Du Mali* (Brussels: Crisis Group, 2020), https://www.crisisgroup.org/fr/africa/sahel/mali/293-enrayer-la-communautarisation-de-la-violence-au-centre-du-mali.

(6) Heather Sonner and Kyle Dietrich, *Laissée pour compte: l’impact des trois années de conflit sur la population civile au Mali* (Washington, DC: Center for Civilians in Conflict, 2017), 4, https://civiliansinconflict.org/wp-content/uploads/2017/08/Civilian_Impact_of_Mali_3-Year_Conflict_FrenchSmall.pdf.

(7) International Crisis Group, *Report 293: Enrayer La Communautarisation de La Violence Au Centre Du Mali*, 4.

(8) “Mali: une manifestation réclame le départ d’IBK à Bamako,” *TV5 MONDE*, June 19, 2020, https://information.tv5monde.com/afrique/mali-une-manifestation-reclame-le-depart-dibk-bamako-37494.

(9) “Renversement Du Président Ibrahim Boubacar Keïta Au Mali,” *Perspective Monde*, August 18, 2020, https://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMEve/1805.

(10) “Au Burkina Faso, Des “Dizaines” de Soldats et Civils Tués Après Des Attaques Imputées à Des Djihadistes,” *Le Monde*, December 31, 2023, https://www.lemonde.fr/afrique/article/2023/12/31/au-burkina-faso-des-dizaines-de-soldats-et-civils-tues-apres-des-attaques-imputees-a-des-djihadistes_6208559_3212.html.

(11) “Mali : des sanctions “très dures” adoptées par la Cédéao,” *TV5 MONDE*, January 9, 2022, https://afrique.tv5monde.com/information/mali-des-sanctions-tres-dures-adoptees-par-la-cedeao.

(12) Nations Unies, *Mali: Inquiétudes Au Conseil de Sécurité Face à l’augmentation Des Violations Des Droits Humains, Alors Que Le Renouvellement Du Mandat de La MINUSMA Se Profile* (New York: Nations Unies, 2022), https://press.un.org/fr/2022/cs14929.doc.htm.

(13) Nations Unies, *Mali: Inquiétudes Au Conseil de Sécurité Face à l’augmentation Des Violations Des Droits Humains, Alors Que Le Renouvellement Du Mandat de La MINUSMA Se Profile.*

(14) Djibrihina Ouedraogo, “La démocratie menacée par le terrorisme dans les États du Sahel,” *Afrique Contemporaine*, 1: 277, 2024, 315–333, https://doi.org/10.3917/afco1.277.0315.

(15) Brahim Oguelemi, *La Souveraineté Des États Du Sahel Face Aux Défis Sécuritaires* (Paris: L’Harmattan,2018), 1–185.

(16) ““Le Retrait Du Mali Signe de Facto La Mort Du G5 Sahel”,” *Le Monde*, May 17, 2022, https://www.lemonde.fr/afrique/article/2022/05/17/depart-du-mali-du-g5-sahel-on-peut-se-demander-si-ce-n-est-pas-un-pretexte-pour-consolider-la-cooperation-avec-la-russie_6126467_3212.html.

(17) “Cedeao : Le Niger, le Mali et le Burkina Faso quittent la CEDEAO, quelles conséquences pour la région?,” *BBC*, January 30, 2024, https://www.bbc.com/afrique/articles/cx7l85qg5jpo.

(18) Mady Ibrahim Kante, “La France a Commencé à Retirer Ses Troupes Du Mali : Que Laisse-t-Elle Derrière?,” *The Conversation*, November 1, 2021, https://theconversation.com/la-france-a-commence-a-retirer-ses-troupes-du-mali-que-laisse-t-elle-derriere-170868.

(19) Léon Koungou, "De l'initiative des pays du Champ à l'Alliance des États du Sahel: Le Sahel peut-il bâtir sa sécurité en marge de la coopération internationale?," *Revue Défense Nationale*, 10: 865, 2023, 110-116, https://doi.org/10.3917/rdna.865.0110.

(20) Dirk Kohnert, "Naviguer Dans Les Rivalités: Perspectives de Coexistence Entre La CEDEAO et l'AES En Afrique de l'Ouest," *MPRA Paper*, 121550, 2024, https://mpra.ub.uni-muenchen.de/121550/.

(21) Isaac Kaledzi, "Africa's Sahel Region: Has the G5 Sahel Run Its Course?," *DW*, Septembre 19, 2023, https://www.dw.com/en/africas-sahel-region-has-the-g5-sahel-run-its-course/a-66851138.

(22) "Mali's Withdrawal from G5 Sahel, Joint Force 'a Setback' for the Region," *UN News*, May 18, 2022, https://news.un.org/en/story/2022/05/1118582.

(23) "Mali's Withdrawal from G5 Sahel, Joint Force 'a Setback' for the Region," *UN News*.

(24) Kaledzi, "Africa's Sahel Region: Has the G5 Sahel Run Its Course?".

(25) Kohnert, "Naviguer Dans Les Rivalités: Perspectives de Coexistence Entre La CEDEAO et l'AES En Afrique de l'Ouest".

(26) Colonel-major S. DEMBÉLÉ, *Vers Une Armée Commune Des Etats de l'AES* (Bamako: Forces Armées Maliennes, 2024), https://www.fama.ml/vers-une-armee-commune-des-etats-de-laes.

(27) "L'AES Se Dote d'une Force Anti-Jihadiste," *Jeune Afrique*, March 7, 2024, https://www.jeuneafrique.com/1544821/politique/laes-se-dote-dune-force-anti-jihadiste/.

(28) Bah, "L'Alliance des États du Sahel, un espoir pour le développement du continent," *Mali Actu*, January 13, 2024, https://maliactu.net/laes-pourrait-evoluer-vers-un-espace-de-developpement-economique-social-et-culturel/.

نظرة على علاقات الخليج العربي بالقرن الإفريقي

د. إدريس جميل، باحث في العلاقات الدولية، لندن.

تتناول هذه الورقة بالنقاش والتحليل علاقة منطقة الخليج بالقرن الإفريقي، ومعالمها الرئيسة، وعوامل التأثّر والتأثير بينهما؛ وذلك بحكم التقارب الجغرافي، والتداخل الثقافي، والتواصل السكاني، والمصير المشترك، وارتباطهما إستراتيجيًّا؛ ولذا نجد أنَّ أغلبَ الدولِ الكبرى تربطهما بإستراتيجية موحَّدة.

فما المعالم الرئيسة لعلاقة المنطقتين؟ وما دلالات التأثّر والتأثير ببعضهما، والعوامل الرئيسة التي كانت وما زالت تشكّلها؟

الخلفية التأريخية

يصعب معرفة بداية العلاقة بين شاطئي البحر الأحمر على وجه الدّقّة، إلاّ أنّ الاستقراءات التقريبية لبقايا آثار الحفريات، والإيعازات الخبرية القديمة، التي عثر عليها مؤخرًا في مناطق مختلفة، كالآثار النبطية في الجزء الشمالي من بلاد البجة، وآثار حميرية في منطقة الحلايب، وسبئية في منطقة مصوع... إلخ، كلها يرجع تاريخها إلى ما قبل الميلاد[١]. بل إنّ بعض علماء الجيولوجيا يعتقدون أنّ المنطقة كانت رتقة واحدة، حتى انفلقت قشرة الأرض، ففصل البحر الأحمر بينهما[٢]. وهذا يتّضح أيضًا من التشابه الموجود بين شعوب الشاطئين. سواء في أصول اللغات، أو الثقافات، أو الاعتقادات، أو التماثل في السمات البشرية. أمّا التبادل التجاري للبرِّ الإفريقي للبحر الأحمر مع العرب فيعتقد أنّه بدأ مع المصريين القدامى، الذين كانوا يجلبون منه الأخشاب، والبخور، والعطور، للمعابد[٣]، ومثلهم الفينيقيون، والبطالسة اليونانيون، الذين اهتموا بتجارة شرقي إفريقيا، والجزيرة العربية، والهند... إلخ[٤]. وفي الجهة المقابلة في جنوب شبه الجزيرة العربية، نشأت حضارات قوية في سبأ ومعين، وبلغت مبلغًا من الثراء والقوة، كما ترويه لنا كتب التاريخ.

تبادل الهجرات

وعند انهيار سد مأرب في اليمن، هاجرت مجموعة من القبائل إلى الحبشة، وأقامت فيها مملكة أكسوم التاريخية[٥]. وأكسوم بدورها – لاحقًا – أرسلت إلى اليمن حملات عسكرية متعاقبة لإخضاعها، والتي وصلت على الأقل إلى ست حملات، تأتي على رأسها حملة عيزانا في منتصف القرن الرابع الميلادي، وحملة إرياط

ومعه أبرهة الأشرم، في النصف الأول من القرن السادس الميلادي، والأخيرة كانت بطلب من ملك الروم لنصرة نصارى نجران، فأبحرت هذه القوة من الساحل الإفريقي، من ميناء «عدوليس» إلى البر اليمني، واحتلّت أجزاءً كبيرة من اليمن[٦]. ونصب أبرهة نفسه ملكًا فيها[٧]. ويروى - أيضًا - أنّ أبرهة الأشرم بنى كاتدرائية عظيمة يقال لها القليس في صنعاء، ليحجّ إليها العرب بدل الكعبة المشرفة في مكة، فيرفع من شأن صنعاء سياسيًّا وتجاريًّا، ومن ثم يكون له نفوذ على القبائل العربية في جزيرة العرب. ومن أجل تحقيق ذلك الحلم، جهّز جيشًا لغزو مكة وهدم الكعبة[٨]، ولكنّ الله أهلكه هو وجيشه على مشارف مكة قبل غزوها، كما جاء في القرآن الكريم[٩]. وقبل أن يفيق الأحباش من صدمة الهزيمة في وادي مكة، طرد تحالف الفرس وملوك حمير بقيادة سيف بن ذي يزن الأحباش من اليمن[١٠]. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ العلاقات الثقافية والتجارية بين المنطقتين لم تنقطع، ويؤكد ذلك ما بلغنا من أخبار العصر الجاهلي، كإشارة طرفة بن العبد البكري (٥٣٨ - ٥٦٤م) إلى سفن عدوليس والرماح السمهرية[١١]. وما بلغنا من كتب التاريخ كاليعقوبي، والطبري، والإدريسي، والعمري، وغيرهم. ويفهم من ذلك أنّ الضفّتين ارتبطتا بعلاقات تجارية واجتماعية متواصلة دون انقطاع[١٢].

ونتيجة لهذا التداخل بين المنطقتين، على سبيل المثال لا الحصر، وجدت بعض كلمات حبشية طريقها للغة العربية، ومنها: مصحف، وبرهان، ومحراب، وغيرها، حتى إن (الإمام) السيوطي عدَّد مصطلحات حبشية كثيرة في القرآن الكريم والسنة النبوية. ومن الناحية الاجتماعية، كان هناك تداخل كبير بين الأحباش والعرب؛ فكثير من سادة العرب تزوّجوا بالحبشيات؛ فكان من أبنائهن من له شأن في قومه. ومنهم من اشتهر بالشعر والشجاعة والإقدام كعنترة بن شداد، وخفاف بن ندية، وسليك بن السلكة[١٣]. وقد أحصى صاحب كتاب: «رفع شأن الحبشان» أربعين رجلًا من أبناء الحبشيات من قريش[١٤]، وهذا يعكس كثرة التداخل بين العرب والأحباش، حتى غلب السواد في بعض قبائل العرب «كبني سليم بن منصور، وخضر حارب، وخضر غسان بنو جفنة، وخضر بن عكيم، وخضر بني مخزوم، وهم بنو مغيرة آل الشاعر عمرو بن ربيعة، زعيم مدرسة الشعر الغنائي الخفيف، التي ظهرت في العصر الأموي، ومعظم مجموعة الخضر هؤلاء كانت تسكن الحجاز»[١٥]. وقد تعلّم العرب من الأحباش اللعب بالحراب في المناسبات، وبعض أنواع الرقص كالحجل. كما أتت أربعة أشياء إلى قريش والعرب من جهة الحبشة: الغالية وهي نوع من الطيب، والمصحف الذي له دفتان، وحمل النساء في النعوش إذا متن، وصداق أربعمائة دينار[١٦]. وهكذا تأثّرت المسيرة الاجتماعية والفنية في الجزيرة العربية تأثّرًا قويًّا بمعالم الثقافة الحبشية، وظلّت آثارها باقية إلى يومنا هذا، حتى إنّ عون الشريف قاسم، يرجع إلى هذا التأثير «نشأة مدرسة الحجاز الشعرية، التي تفردت بموسيقية خفيفة لتلائم الغناء، وزخرت بألوان من الغزل الحسي المجون»[١٧]. وهناك عنصر تأثير آخر في علاقة المنطقتين، وهو العامل الديني.

العامل الديني

عنصر تأثير آخر، وهو قدوم الديانات السماوية اليهودية، والمسيحية، والإسلام إلى البر الإفريقي من الجزيرة العربية، والذي أسهم في تشكيل هوية دينية وحضارية مشتركة بين الضفتين، خاصة أن المسلمين كانوا أكثر تعظيمًا لشأن الأحباش، لدورهم في إيواء المسلمين الذين فرّوا من أذى قريش، في بداية الدعوة، وتلك القصة تكتسب أهمية كبرى في التاريخ الإسلامي، وذلك لما قامت به الحبشة من نصرة المسلمين وإيوائهم في بلادها، وهم في حالة العسرة[١٨]، وظل المهاجرون في الحبشة نحو ١٦ عامًا، مكرّمين بجوار النجاشي، ثم عادوا إلى ديارهم في السنة الثامنة للهجرة، عندما أصبحت للمسلمين العزة والقوّة في الجزيرة العربية[١٩]. ولاحقًا مشاركة الحبش الواسعة «في الأدب، واللغة، والحديث، والفقه، والعمل العام. وكان منهم بلال الحبشي الصحابي الجليل، أول مؤذن في الإسلام، ومنهم أيضًا عطاء بن أبي رباح، فقيه مكة ومحدثها. وقد بلغ بعضهم شأوًا بعيدًا في تمثل ثقافة العرب ولغتهم، كأبي نعامة مولى ابن سعد، والقحطان، وكان شاعرًا فحلًا، وخطيبًا لا يبارى. وكان منهم أيضًا: عكيم الحبشي، وكان أفصح من العجاج، وقد أخذ منه علماء الشام، ومن أبناء الزنجيات: عرار بن شاس القائد الشهير، ومنهم سعيد بن جبير أعظم أصحاب عبدالله بن عباس في الحديث، وكذلك مسلم بن خالد الزنجي، من علماء الطبقة الخامسة الذي أخذ عنه (الإمام) الشافعي، ومنهم يزيد بن حبيب مولى الأزد، وكان أبوه من سبي النوبة، وقد تقلد يزيد منصب الإفتاء في مصر، وأخذ عنه العالم الجليل ابن سعد»[٢٠].

ولّما أصبحت للإسلام قوّة ومنعة، دخلت منطقة القرن الإفريقي تحت نفوذ الدولة الإسلامية، ممّا هيّأ لهجرات أخرى إليها من المنطقة العربية، لأسباب اقتصادية، وأخرى اضطرارية، وذلك عندما احتدم الصراع بين الأمويين والعباسيين، وبين العباسيين والعلويين[٢١]. وهجرة بعض الفرق الإسلامية، أو القبائل، هربًا من اضطهاد واقع أو محتمل[٢٢]. كما أن بني أمية قد اتّخذوا من جزيرة دهلك منفى للعناصر التي سخطوا عليها، وذلك لبعدها، وشدّة حرها، كنوع من العقاب[٢٣]. وعن طريق المصاهرة بين الوافدين والقبائل المحلية، انتشر الإسلام في المدن الساحلية، ثم توغّل إلى عمق الحبشة، وأسّس فيها ممالك الطراز الإسلامي، التي أسهمت بفاعلية في نشر الإسلام في المنطقة[٢٤]، وكاد أن يكتمل لها النمو، إلّا أنّها تعرّضت إلى حروب طاحنة من قبل ملوك الحبشة المسيحية، ولاحقًا أصبحت هذه المنطقة جزءًا من التدافع في عهد الحروب الصليبية، التي كانت تستهدف المقدّسات الإسلامية.

علاقة المنطقتين في الوقت الراهن

إنّ العوامل التي جعلت منطقة القرن الإفريقي منطقة ذات أهمية إستراتيجية قصوى للدول الخليجية في الوقت الحالي، هي عديدة وأهمّها:

أولًا- الموقع الإستراتيجي للقرن الإفريقي، الذي يسيطر من الشرق على البحر الأحمر، ومن الجنوب الشرقي على المحيط الهندي، ومن الغرب على النيل ومنابعه، ويشرف على خليج عدن، وعلى مضيق باب المندب، الذي يربط القارات الثلاثة (آسيا، وإفريقيا، وأوروبا) بأقصر طرق الملاحة، ويعبر بها أكثر من ٣٠٪ من التجارة الدولية، وخاصة تجارة النفط[٢٥]. وتعدّ هذه المنطقة - أيضًا - ممرًّا مائيًّا مهمًّا للتحرّكات العسكرية، وقطعها البحرية، من مراكزها الأصلية، ومناطق انتشارها في أجزاء مختلفة من العالم، ولذا تهتمّ بها القوى الدولية والإقليمية باستمرار، ودون استثناء[٢٦].

ثانيًا- القرب المكافئ من مناطق إنتاج البترول في الخليج العربي، ودول شرقي إفريقيا، وطرق ملاحتها إلى الدول الصناعية، الأمر الذي أكسب، ويكسب هذه المنطقة أهمية جيو- اقتصادية، بجانب الجيو –سياسية، لدى القوى الدولية والإقليمية[٢٧]. وفي سياق من يتحكّم في هذه المنطقة، فإنه ستكون له السيطرة، في خنق الملاحة، في أحد أهمّ ممرّ مائيّ في العالم. والأهمية الأخرى لهذه المنطقة، تكمن في العامل الاقتصادي، وذلك لوفرة الموارد الطبيعية من أراضٍ زراعية شاسعة، ومخزون مائي كبير؛ فعلى سبيل المثال، فإنّ الهضبة الإثيوبية ترفد النيل بما يعادل ٨٥٪ من موارده المائية، وإضافة إلى ذلك، فإن هذه المنطقة ملاصقة لمنطقة البحيرات العظمى، التي تتمتّع بموارد مائية وطبيعية هائلة، ويعتقد وجود احتياطات كبيرة لمصادر الطاقة بمختلف أنواعها، ومعادن نفيسة في المنطقة، لم تستغلّ حتى الآن على الوجه الأمثل[٢٨]. كما أنّ المنطقة تُعدّ سوقًا اقتصاديًّا واعدًا لضخامة سكانها، مع جود موانئ كثيرة في المنطقة، ويمكن النفاذ عبرها إلى الأسواق الكبيرة[٢٩]. كل هذه الأمور وغيرها مجتمعة، تعطي المنطقة أهمية جيو – اقتصادية، لا تقلّ أهمية عن الجوانب الجيو- سياسية والأمنية فيها.

ثالثًا- يمكن التحكّم بمياه البحر الأحمر، وطرق الملاحة فيها، وذلك لضيقها، وكثرة الجزر غير المأهولة فيها، والمتناثرة جنوبًا وشمالًا؛ الأمر الذي يسهّل جعلها نقاط خنق وتحكم إستراتيجي، في أي وقت وظرف، وخاصة من خلال الساحل والبر الإفريقي، الذي له تحكم جيد، وتأثير ضاغط على الممرّ الرئيس في باب المندب.

رابعًا- إنّ هذه المنطقة لها أهميّة حضاريّة - أيضًا - لتلاقي الحضارتين: المسيحية والإسلامية فيها، مع تقارب أوزان القوة بينهما. وإن دخول المسيحية والإسلام إلى منطقة الحبشة، كان عبر الإقناع والاقتناع، لا عبر الغزوات والفتوحات، وهذه الحالة تركت منطقة القرن الإفريقي عبر التاريخ، في تدافع مستمر بين الحضارتين، دون أن تكون السيطرة لأحدهما على الآخر. وبعبارة أخرى، فقد وقعت هذه المنطقة في المنطقة الفاصلة بين الحزام المسيحي والإسلامي، الذي يمتدّ من شرقي

إفريقيا، مرورًا بمنطقة القرن الإفريقي، وانتهاء بأواسط السودان وتشاد، الأمر الذي جعل هذه المنطقة تحت مراقبة مستمرّة من القوى الدولية والإقليمية، حتى لا يقود هذا الحزام إلى انتشار الإسلام في معاقل المسيحية، على النحو الذي حدث للممالك المسيحية في السودان، في القرنين: الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين[٣٠]. ومن هذا المنظور، فإنّ أيّ قوة تسعى في تغيير تلك المعادلة، فلن يكون مرحبًا بها من قبل القوى الدولية المهيمنة اليوم في العالم، وذلك حتى لا تعرقل إستراتيجيتها المرسومة لهذه المنطقة، والمجاورة لها، وهذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإنّ القرب الشديد لهذه المنطقة من قلب العالم الإسلامي ومقدساته، مثل الحرمين الشريفين، والمسجد الأقصى، واعتبار هذه المنطقة هي الحظيرة الخلفية لتلك المقدسات؛ ولذا أصبحت هذه المنطقة تؤثّر وتتأثر عبر التاريخ بالتطوّرات الجارية في قلب العالم الإسلامي، وعلى سبيل المثال لا الحصر: الحروب الصليبية في مختلف مراحلها، والصراع العربي – الإسرائيلي، والصراع السني والشيعي، في الوقت الحالي، وغيرهما أمثلة كثيرة[٣١]. وكل هذه التعقيدات والتشابكات الدولية والإقليمية تعكس الأهمية الحضارية التي تلعبها هذه المنطقة.

وللاعتبارات السابقة: الإستراتيجية، والسياسية، والأمنية، والعسكرية، والاقتصادية، والحضارية، وقعت المنطقة في ضفتي البحر الأحمر من قديم الزمان، ضمن إستراتيجيات وتجاذبات القوى الدولية والإقليمية. وفي الوقت الراهن، تخضع لنفوذ القوى الدولية الكبرى؛ الأمريكية، والصينية، وحلفائهما، وتنافس إرادات القوى الإقليمية مثل: إسرائيل، وإيران، وتركيا، بحكم الموارد الكبيرة لمنطقة الخليج، ووقوع القرن الإفريقي في المناطق الموسومة بالجيو-إستراتيجية.

وإن هذا التنافس المحموم، من القوى الدولية والإقليمية في المنطقتين، تزامن مع معاناة دول القرن الإفريقي من عدم الاستقرار السياسي، بسبب الصراعات الداخلية، وأوضاع اقتصادية صعبة، وتراجع نفوذ الدول العربية، بما فيها الخليجية، في المنطقة بوجه عام، وعلى منطقة القرن الإفريقي على وجه الخصوص، وهي المنطقة التي تمثّل الظهير الخلفي لأرض المقدسات الإسلامية، مثل: الحرمين الشريفين، والقدس، وذلك لقربها الشديد من قلب العالم الإسلامي. وبعبارة أخرى، فإن منطقة القرن الإفريقي، تعدّ عمقًا إستراتيجيًّا للجزيرة العربية، ولذلك تتأثّر الأخيرة بالتطوّرات التي تحدث في منطقة القرن الإفريقي، سلبًا أو إيجابًا، عبر التاريخ. وعلى العموم، فإن الدول العربية، وعلى رأسها الخليجية، كانت وما زالت سندًا وداعمًا لقضايا القرن الإفريقي في المنظمات الدولية والإقليمية، وسائر الساحات والميادين. ومثله وقفت شعوبها مع شعوب منطقة القرن الإفريقي في مختلف المراحل، ودعمته في مختلف المجالات؛ إغاثيًّا واقتصاديًّا وتعليميًّا، وفي بناء المؤسسات وقواها البشرية. وأن دول الخليج، كانت وما زالت وجهة طلاب العلم، وسوق عمل لقطاعات كبيرة

من شعوب منطقة القرن الإفريقي، وهو الأمر الذي لعب ويلعب دورًا مهمًّا في تمتين علاقات منطقة القرن الإفريقي بالخليج العربي، ودورًا إيجابيًّا في الجانب الاقتصادي، بتبادل المنافع بين الطرفين. وعلى الرغم من ذلك، فما زالت دول الخليج متأخرة في البعدين: الاستثماري، والتبادل التجاري في القرن الإفريقي، مقارنة بالقوى الإقليمية الأخرى؛ فهناك حاجة لتعزيز أكثر لهذين المجالين، لأنّهما من أهمّ المجالات في تأسيس التنمية المستدامة، الكفيلة بإخراج دول القرن الإفريقي من أزماتها الاقتصادية من ناحية، وخلق علاقات إستراتيجية مستدامة بين الطرفين، من ناحية أخرى. وبالتركيز على التنمية الشاملة، والتكامل الاقتصادي، والتعاون الأمني والدفاعي، إضافة إلى تقوية المشتركات الأخرى الثقافية، والاجتماعية، والدينية، وغيرها، فإنه يمكن تأسيس علاقات إستراتيجية وطيدة بين المنطقتين، وفقًا لمقتضيات المصلحة، ودون الاصطدام مع المنظومة المهيمنة، قدر الإمكان. وإنّ تطوير وتمتين هذه العناصر المشتركة بين المنطقتين، قد يؤدِّي إلى إنشاء نواة لتجمُّع حضاري جديد، سمّاه المزروعي: «الأفرابيا»، وقوام هذا التجمُّع العناصر المشتركة: الحضارية، والثقافية، واللغوية، والاجتماعية، والمصالح الاقتصادية، والأمنية، والسياسية... وبعبارة أخرى، فإن هناك نواة وعناصر مهمة في هذه المناطق، تُمكّنها من إقامة حضارة إنسانية جديدة، لتلعب دورها في الدورات الحضارية المستقبلية.

الخاتمة

إن منطقتي الخليج والقرن الإفريقي تقعان ضمن المناطق الموسومة بـ«الجيو-استراتيجي»، التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر في المجتمع الدولي، أو أجزاء منه. الأمر الذي جعلهما مناطق ذات أهمية قصوى للقوى الدولية والإقليمية عبر العصور. وإنّ تنافس القوى الدولية والإقليمية فيهما أثّر وسيؤثر - بلا شك - في استقرارهما، خاصة وأنّ دول القرن الإفريقي تعاني عدم الاستقرار السياسي، وأوضاعًا اقتصادية وأمنية صعبة، وهي بحاجة لمعالجة معضلاتها؛ ولذلك تتّجه نحو التماسك الداخلي، والتعامل مع القوى الدولية والإقليمية من منطلق التكامل، وتبادل المصالح. وبالمقابل، فإن دول الخليج، بإمكانها أن تساعد هذه المنطقة للوصول إلى سلام مستدام، عبر وضع الخطط لبناء القدرات المؤسسية والفنية، والإمكانيات المالية، وتكثيف الاستثمارات والتبادل التجاري، وتمويل المشاريع الإنتاجية، والأمن الغذائي فيها، وتعزيز الشراكات بين القطاعين: العام والخاص، وبناء رؤية أمنية ودفاعية مشتركة شاملة، لتعزيز الأمن والسلام في المنطقتين، واتخاذ تدابير وآليات مشتركة، لمواجهة التهديدات الأمنية، والتصدي لها بنهج جماعي.

الهوامش والإحالات

(١) يوسف فضل، العلاقة بين الثقافة العربية والثقافات الإفريقية، (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٥م)، ٣٤.

(٢) فضل، العلاقة بين الثقافة العربية والثقافات الإفريقية، ٣٣-٣٤.

(٣) جلال يحيى، البحر الأحمر والاستعمار، (القاهرة: دار القلم، ١٩٦٢م)، ٧-٨.

عثمان صالح سبي، صراع القوى الدولية على منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي عبر العصور وانعكاساته على منطقة الخليج، (د. ن، د.ت).

(٤) يحيى، البحر الأحمر والاستعمار، ١٠.

(5) Taddesse Tamrat, "Process of Ethnic Interaction and Integration in Ethiopian History: The Case of the Agaw," *The Journal of African History*, 29: 1, 1988, 5-18.

(٦) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج١، (بيروت: دار صادر، د.ت)، ٩١.

أبو جعفر محمد الطبري، تاريخ الطبري - تاريخ الرسل والملوك، ج٢، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (القاهرة: دار المعارف، د- ت)، ١٠٥.

جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج٣، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٦م)، ٤٥٩.

(٧) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٩١.

الطبري، تاريخ الطبري - تاريخ الرسل والملوك، ١٠٥.

(٨) علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ٥٧.

عبد المجيد عابدين، بين الحبشة والعرب، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٤٧م)، ٦٥.

(٩) (سورة الفيل: الآية ١ - ٥).

(١٠) عابدين، بين الحبشة والعرب، ٥٠-٧٠.

فتحي غيث، الإسلام والحبشة عبر التاريخ، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، د.ت)، ٤١.

John Spencer Trimingham, Islam in Ethiopia (London: Frankcass &company limited, 1952), 45.

(١١) محمد سعيد برحتو، دراسات إرترية نحو ميثاق التحرر الوطني، (الخرطوم: المركز الإفريقي للدراسات والإعلام، ١٩٩٠م)، ٢٠.

(١٢) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٢م)، ١٩٣.

الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٣، ٣٢٨

فضل، العلاقة بين الثقافة العربية والثقافات الإفريقية، ٣٦.

(١٣) فضل، العلاقة بين الثقافة العربية والثقافات الإفريقية، ٤٠.

(١٤) جلال الدين السيوطي، رفع شأن الحبشان، دراسة وتحقيق: محمد عبد الوهاب فضل، (القاهرة: شركة القدس للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧م)، ٣٢٤-٣٢٧.

(١٥) فضل، العلاقة بين الثقافة العربية والثقافات الإفريقية، ٤٢.

(١٦) السيوطي، رفع شأن الحبشان، ٣٣٠.

(١٧) فضل، العلاقة بين الثقافة العربية والثقافات الإفريقية، ٤٤.

(١٨) أبي محمد عبد الملك ابن هشام، السيرة النبوية، ج١، تحقيق وتعليق: سعيد محمد اللحام، (د.م: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د-ت)، ٢٤٦.

الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير، البداية والنهاية، ج٣، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٥م)، ٦٤.

اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج١، ١٩.

الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٢، ٣٣٥.

(١٩) ابن هشام، السيرة النبوية، ٦٩-٧١.

(٢٠) فضل، العلاقة بين الثقافة العربية والثقافات الإفريقية، ٤٤.

(٢١) محمود إيلوس، إرتريا ومشكلة الوحدة الوطنية في حقبة الكفاح المسلح ١٩٦١—١٩٩١م، (الخرطوم: شركة المطابع السودانية للعملات المحدودة، ٢٠٠٣م)، ١٥.

عبد الفتاح الغنيمي، الإسلام والمسلمون في شرقي إفريقيا، (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٨م)، ٤٥.

(٢٢) أحمد شلبي، موسوعة التاريخ الإسلامي، ط٣، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٨م)، ١٨٥.

(٢٣) اليعقوبي، البلدان، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٢م)، ١٥٥.

(٢٤) أبو عبد الله بن محمد المعروف بابن بطوطة، المسماة: تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، ط٢، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٢م)، ٢٧٠-٢٧٤.

ابن فضل الله شهاب الدين العمري، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق: حمزة أحمد عباس، (أبو ظبي: المجمع الثقافي، ٢٠٠٢م)، ٦١ وما بعدها.

علي أبوبكر الشيخ، الدعوة الإسلامية المعاصرة في القرن الإفريقي، (الرياض: دار أمية للنشر والتوزيع، ١٤٠٥هـ)، ٢١٣.

(٢٥) محمود جاويش، «جيوبولتيك القرن الإفريقي: الأهمية والأبعاد،» المعهد المصري للدراسات، (١٩، سبتمبر، ٢٠٢١م)، ٩.

صلاح الدين الدومة، أمن القرن الإفريقي، (الخرطوم: مطبعة جي تاون، ٢٠٠٥م)، ٤.

Martin Plaut, *Understanding Eritrea* (London: Hurst & Company, 2016, 5.

(26) Idris Jamel, "The Strategic Importance of Eritrea in the Horn of Africa," *A conference paper presented at the Turkish Asian Center for Strategic Studies* (Istanbul: Turkish Asian Center for Strategic Studies, 2016), 2-3.

(27) Alexander Rondos, "The Horn of Africa - Its Strategic Importance for Europe, the Gulf States, and Beyond," *Horizons – Journal of International Relations and Sustainable Development*, 6: 2016, 1-2, https://www.cirsd.org/en/horizons/horizons-winter-2016--issue-no-6/the-horn-of-africa---its-strategic-importance-for-europe-the-gulf-states-and-beyond.

(28) Rondos, "The Horn of Africa - Its Strategic Importance for Europe, the Gulf States, and Beyond," 9-10.

(29) Rondos, "The Horn of Africa - Its Strategic Importance for Europe, the Gulf States, and Beyond," 10.

(٣٠) الأمين عبد الرزاق آدم، دور إريتريا في استقرار منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر، (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ٢٠٠٨م)، ٢٣-٢٤.

(31) Jamel, "The Strategic Importance of Eritrea in the Horn of Africa," 15.

منتدى التعاون الصيني الإفريقي (FOCAC) لعام ٢٠٢٤م: نحو تعزيز آفاق التعاون والشراكة الإستراتيجية

نبيل خالد مخلف، باحث متخصص في الشأن الإفريقي، الأنبار.

يعدّ منتدى التعاون الصيني الإفريقي (FOCAC) أحد أهمّ المنصّات البارزة في الوقت الراهن، والتي تجمع ما بين الصين والدول الإفريقية في رهان مع التحديات التي تواجه القارة، لتعزيز آليات التعاون والتنسيق في مختلف القطاعات، بما في ذلك: الاقتصاد، والتنمية المستدامة، والتطوّر التقني، والبنية التحتية، والتعليم، والصحة، والزراعة، والتجارة، والتبادل الثقافي. وفيما يتعلّق بنسخة القمة التاسعة، التي عقدت في العاصمة الصينية بكين في سبتمبر من العام ٢٠٢٤م، فقد ركّزت القمة على مراجعة الشراكة الإستراتيجية بين الصين وإفريقيا، وتعزيز التعاون لتحقيق التنمية المستدامة، والمنفعة المتبادلة، في إطار مبادرة (الشراكة المربحة). وقد تزامن انعقاد هذه القمة مع مواجهة القارة الإفريقية لتحديات كبيرة في مجالات: الاقتصاد، والبنية التحتية، والصحة، والأمن، وغيرها من المجالات الأخرى، ممَّا دفع الأطراف المعنية إلى ضرورة إيجاد سبل جديدة لتعزيز العلاقات الثنائية، وصياغة إستراتيجيات مشتركة للتعامل مع التحديات، التي تواجه دول القارة الإفريقية.

وبذلك سعت قمة منتدى التعاون الصيني الإفريقي (FOCAC) التاسعة إلى تعزيز الشراكة الصينية الإفريقية، والتركيز على الاستثمارات الضخمة في مشاريع البنية التحتية، والتحديث التقني، وبناء القدرات، وتقديم دعم واسع لتعزيز المؤهلات الصناعية والزراعية لدول القارة الإفريقية. ومن خلال هذه الدراسة، سيُعرَض دور الصين المتصاعد في تنمية إفريقيا، وتأثيرها في مستقبل القارة، بالإضافة إلى تسليط الضوء على أهم الموضوعات والتدابير والأهداف، التي خرجت بها القمة التاسعة في العاصمة الصينية بكين.

المحور الأول- قمة (فوكاك) النشأة والأهداف

بداية، يرجع تاريخ العلاقات الصينية الإفريقية إلى ما قبل تأسيس منتدى التعاون الصيني الإفريقي (FOCAC)؛ إذ إنّ الصين كانت تحرص حرصًا كبيرًا على التوجّه نحو المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية،

ونظرًا لكون القارة الإفريقية من بين المناطق الواعدة في العالم، فقد تطلّعت السياسة الصينية للتوجّه نحوها، ومشاركة دولها شؤونها والتحديات التي تواجهها؛ وبذلك نمت العلاقات الثنائية بين دول القارة الإفريقية والصين نموًّا كبيرًا، ممَّا أدَّى إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الجانبين، والتي جاءت نتيجة التغيّرات في النظام الدولي، انطلاقًا من كون الصين لا تملك الغاية المتمثلة بالاستعمار، بل تصف نفسها بأنها أحد أقطاب العالم الثالث الفاعلة، والمندمجة في الإطار العالمي، والساعية إلى مواجهة الهيمنة الغربية، التي أثقلت كاهل الدول الإفريقية بالديون والمتاعب، وعلى هذا الأساس، برزت حالات التقارب، وتعمَّق النفوذ السياسي للصين في إفريقيا تعمُّقًا كبيرًا[١].

وفي ظلِّ نموّ العلاقات، وتعزيز «الصداقة الدولية» بين الجانبين: الصيني والإفريقي، تطلّعت الصين إلى ضرورة تعميق هذه الشراكة بإنشاء منتدى التعاون الصيني الإفريقي (FOCAC) عام ٢٠٠٠م، وحدَّدت فيه الأسس الجديدة للتعامل مع دول القارة الإفريقية في إطار «جنوب - جنوب»، المعني بتحقيق المنفعة المتبادلة، من خلال تعزيز آليات التنمية المستدامة، وتحقيق الاستقرار، ومواجهة التحديات. وفي سياق متصل، يذكر أن إرهاصات القمة بدأت منذ عام ١٩٩٩م، حينما طرح الاقتراح وزير الخارجية الصينية «تانغ جيا شوان» على السلك الدبلوماسي الإفريقي، والتي لاقت استحسانًا كبيرًا من جانب السلك الدبلوماسي[٢].

والجدير بالذكر، أنّ اقتراح منتدى التعاون الصيني الإفريقي (FOCAC) في الوهلة الأولى، لم يكن قمة، إنما بدأ بمؤتمر، جمع بين الجانبين الصيني والإفريقي، وعندما حقّق المؤتمر نجاحًا كبيرًا، تحوّل إلى قمة صينية إفريقية، ركّزت بوجه أساس على تعزيز العلاقات الاقتصادية، ثمّ بدأت نجاحات القمة تتوسّع لتشمل مجالات أخرى، تعكس عمق الاهتمامات الصينية والإفريقية، وهو ما امتدّ ليشمل مجالات أوسع، ومنها على سبيل المثال: العلاقات الثقافية، والاستثمارات، وتشغيل المصانع، وتطوير البنية التحتية، والتبادلات التجارية؛ فقد باتت الصين تشكّل أكبر شريك تجاري لإفريقيا، منذ بداية عام ٢٠٠٩م حتى اللحظة[٣].

وعليه، وبانعقاد قمة التعاون الصيني الإفريقي ثماني مرّات منذ تأسيس هذا القمة، فقد حقّقت نجاحات على مختلف الأصعدة، وخاصة النجاحات التي رسمتها قمة (FOCAC) الثامنة في داكار- السنغال عام ٢٠٢١م. وباعتبار أن القمة تعقد مرة واحدة كل ثلاث سنوات، فإن القمة التاسعة التي تستضيفها بكين عام ٢٠٢٤م عقدت بالفعل، وسعت إلى وضع آليات وضوابط أكثر فاعلية، لضمان استمرار القمة في تعزيز علاقات الشراكة بين إفريقيا والصين[٤].

وهذا ما أكّده «هي وين بينغ»، مدير معهد دراسات غرب آسيا وإفريقيا، التابع للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية؛ إذ أشار إلى أن قمة بكين هذا العام «سترتقي بالتعاون والشراكة بين الصين والدول الإفريقية إلى آفاق جديدة، مثل التعاون في مجال الاقتصاد الرقمي، والتنمية الخضراء، بناء على أسس الشراكة القائمة»[٥].

المحور الثاني - الأهداف المشتركة للتعاون الصيني الإفريقي

احتضنت العاصمة الصينية بكين انعقاد قمة المنتدى الصيني – الإفريقي (FOCAC) لعام ٢٠٢٤م، في الفترة من ٤ – ٦ سبتمبر، تحت شعار «يدا بيد لدفع عملية التحديث وبناء مجتمع صيني إفريقي ذي مستقبل مشترك». وقد شهد المنتدى حضور رؤساء دول إفريقية عدّة، وكان من أبرز الرؤساء الحاضرين فوستين توادیرا: رئيس جمهورية إفريقيا الوسطى، وها كايندي هيشيليما: رئيس زامبيا، وسلفا كير ميارديت: رئيس جنوب السودان، وأسياس أفورقي: رئيس أريتريا، وبولا تينوبو: رئيس نيجيريا، وغزالي عثماني: رئيس جزر القمر، بالإضافة إلى أسيمي غويتا: رئيس مالي الانتقالي، وماما دي دومبويا: رئيس غينيا، وفوري غناسينغبي: رئيس توغو، وبريس أنغيما: رئيس الغابون الانتقالي، وأوبيانغ مباسوغو: رئيس غينيا الاستوائية، وفيليكس تشيسيكيدي: رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورؤساء دول إفريقية أخرى، بالإضافة إلى عدد كبير من المنظمات غير الحكومية، والمفكرين والأكاديميين الأفارقة، الذين حضروا قمة المنتدى[٦].

إن الشراكة التي تربط الصين والدول الإفريقية قائمة بالأساس على أهداف ومساع كثيرة؛ ومن أبرزها، أن الصين تبحث عن المكانة الدولية، والموارد الطبيعية، التي تسهم في استمرار فاعلية الاقتصاد الصيني ونموه، بينما تسعى الدول الإفريقية إلى إيجاد الحلول، التي تسهم في خروجها من مأزق التراجع الاقتصادي، وعدم الاستقرار الناتج عن تفاقم الأزمات، وعلى سبيل المثال: فإن أزمة كورونا، التي تُرجمت إلى تأثير اجتماعي اقتصادي لم تشهده القارة منذ عقود، قابلها تزايد كبير في سخط الشعوب الإفريقية إزاء سياسات دولها، بسبب ارتفاع التضخّم، وعبء الديون والالتزامات التي تفرضها الدول الغربية، علاوة على تجاهل المطالبات الشعبية. وفي سياق متصل؛ يشير رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي «موسى فقي محمد»، إلى أن دول القارة الإفريقية تعاني مشكلات عدة، وهي بحاجة إلى ما يقارب (٤٥٠) مليار دولار، للاستجابة التامة للأزمات الاقتصادية[٧]. ونظرًا لما تعانيه الدول الإفريقية من أطماع غربية، ساعية إلى بسط نفوذها وسيطرتها على المناطق التي تشكّل أهمية اقتصادية كبيرة، بهدف تأمين مصالحها الاقتصادية، على حساب الدول والشعوب الإفريقية، وهو ما أثقل كاهل هذه الدول، وعلى هذا الأثر، لم يكن هنالك أي خيار متاح أمام الدول الإفريقية، سوى اللجوء لأطراف غير غربية، ومنها الصين، باعتبارها الشريك الأكبر للتخفيف من ثقل الكاهل الذي فرضته الدول الغربية، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا...[٨].

وبذلك يعدّ انعقاد المنتدى الصيني – الإفريقي هدفًا رئيسًا، لكتابة فصل جديد من العلاقات الساعية إلى تعزيز مسيرة التعاون، وتعميق الصداقة، ومكافحة التحديات التي تواجه القارة الإفريقية، للمضي نحو بناء مسارات جديدة، للشراكة القائمة على أساس تحقيق الفائدة المشتركة بفتح آفاق حديثة، تسهم في تسريع

عملية التنمية المستدامة بين الطرفين، وصولًا إلى تحقيق الغاية الرامية لبناء مجتمع صيني – إفريقي أفضل. وفي هذا السياق، لا بدّ من الإشارة إلى أنه منذ تأسيس (FOCAC) عام ٢٠٠٠م، فقد ركّز في أولوياته على تحقيق التنمية المشتركة للشعبين الصيني والإفريقي، من خلال الالتزام بمبادئ التشاور المستمر، والمساهمة الفاعلة[٩].

فعلى سبيل المثال؛ تؤكّد الصين دعم المنتجات الإفريقية من خلال معرض الصين الدولي للواردات، ومعرض الاستيراد والتصدير الصيني، وتقترح أيضًا ضرورة وضع خطة إستراتيجية شاملة لتعزيز التجارة، وتسهيل وصولها الإستراتيجي إلى الأسواق العالمية. وعلى الرغم من أنّ الدول الإفريقية لا تمتلك القدرة على توفير مقومات الوصول العالمي، إلَّا أنَّ حضور الصين كشريك، سيسهم في توفير مقومات هذا الوصول؛ إذ تسعى الصين إلى تقديم خط تمويل تجاري بقيمة (١٠) مليارات دولار، لدعم الصادرات الإفريقية، بالإضافة إلى بناء منطقة تجريبية للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين وإفريقيا، ومنطقة صناعية للتعاون الصيني الإفريقي في إطار «مبادرة الحزام والطريق»، وهو ما يعني أن المنتجات الإفريقية ستتمكن من تحقيق أعلى مستويات الوصول للأسواق العالمية، ومع ذلك فإن رصد هذه الالتزامات أمر صعب، وليس من الواضح فيما إذا كانت الأهداف قد تتحقق أو لا[١٠].

وعلى الرغم من كون قمة (FOCAC) قد برزت كحدث فريد من نوعه، إلَّا أنَّها لا تزال تتأسس بوجه عام، من خلال ديناميكيات المانحين والمتلقين؛ إذ دائمًا ما نرى أن دول القارة الإفريقية، تشغل مقعدًا خلفيًّا، على العكس من الصين، التي تبادر في إطلاق جزء كبير من جداول الأعمال، وتتعلق بعض هذه الجداول بنقاط الضعف في التخطيط الإستراتيجي الجانبي للدول الإفريقية، في حين تصدر الصين بانتظام وثائق إستراتيجية شاملة لإفريقيا، مثل الأوراق البيضاء للأعوام ٢٠٠٦ و٢٠١٥ و٢٠٢١م، وعليه، فإن الدول الإفريقية ما زالت في مرحلة ندرة الإمكانات والقدرات، التي تمكّنها من التعامل تعاملًا مباشرًا مع إرادة الصين[١١].

وعلى هذا الأساس، تسهم الصين في تعزيز القدرات الإفريقية بمنتدى التعاون الصيني الإفريقي، ولكون تطلعات الجانبين كبيرة نحو المستقبل، فقد صاغت الصين رؤية التعاون لعام ٢٠٣٥م، وانطلاقًا من كون هذه الرؤية تصبّ في مصلحة الدول الإفريقية من حيث البناء والتنمية، فقد أسهمت الأخيرة في تطوير الرؤية بمساهمات فاعلة، تتضمّن أولويات جدول أعمال الاتحاد الإفريقي «أجندة ٢٠٦٣»، خاصة بما يتعلّق بالشراكات الائتمانية، والتجارة، والاستثمار، والنمو الأخضر، وتنمية الموارد البشرية، والتصنيع، وذلك لتحديد اتجاهات وأهداف التعاون على المديين: المتوسط والطويل، وتعزيز القدرات والإمكانيات الإفريقية، ليحقق المجتمع تطلعات الشعوب الإفريقية[١٢]. وبالمقابل، فإنّ للصين أهدافًا واضحة للغاية، وتتوافق مع الرؤية الصينية الإفريقية لعام ٢٠٣٥م؛ إذ تهدف إلى تعزيز مكانة الصين كقوة كبرى، وهذا ما

تظهره القراءة المتأنية لسلوك الصين تجاه الدول الإفريقية؛ حيث إنّها تنظر إلى القارة بمنزِلة الأمل لتحقيق الطموح الصيني، الساعي إلى خلق نظام دولي متعدّد الأقطاب[١٣].

ومن هذا المنطلق، فإن السياسات التي تنتهجها الصين والدول الإفريقية كثيرًا ما تتعرّض للانتقادات من الدول الغربية، على اعتبار أن القرارات التي تتّخذ من الجانب الإفريقي تكون بعيدة عن متناول استطلاعات الرأي العام، أو حتى التدقيق من قبل الخبراء المستقلين. وتؤكّد أنّ السياسات الإفريقية تستبعد العديد من أصحاب المصلحة المهمّين، وتعرقل الرقابة الفعّالة، التي تجعل من الصعب تحديد نتائج القرارات الصينية الإفريقية، ورصدها وتقييمها، إلَّا أنَّ ما نراه في قمة المنتدى الصيني الإفريقي التاسع، ينافي ما تراه الدول الغربية؛ حيث تركز الصين على جميع الكفاءات والمفكرين وأصحاب المصلحة المهمّين، ليشاركوا في تقديم المقترحات والتوصيات، التي تجعل هذه القمة تخرج بنجاحات تحقق الفائدة المشتركة، وتضمن حصول الشعوب الإفريقية على أقصى قيمة من هذه المبادرة، التي تُعدّ أنموذجًا للتعاون والشراكة[١٤].

المحور الثالث - ملامح الوجود الاقتصادي الصيني في إفريقيا

فيما يتعلّق بقمة التعاون الصيني الإفريقي (FOCAC) التاسعة لعام ٢٠٢٤م في بكين، فقد أعرب الرئيس الصيني «شي جين بينغ» عن استعداد الصين للتعاون مع دول القارة الإفريقية، لتنفيذ (١٠) برامج عمل للشراكة حتى عام ٢٠٢٧م، سعيًا لتحقيق التحديث المشترك، كون ثلث سكان العالم يعيشون في الصين وإفريقيا، ولن يكون هناك تحديث عالمي دون تحديث الصين وإفريقيا، داعيًا إلى تعزيز العلاقات بين الصين وإفريقيا، ورفعها إلى مستوى العلاقات الإستراتيجية، فإنّه على مدى (٧٠) عامًا من الجهود المتواصلة من الجانبين، أصبحت العلاقات الصينية – الإفريقية اليوم في أفضل مستوياتها عبر التاريخ[١٥]. وعليه، فإن برنامج قمة (FOCAC) التاسعة تضمن تنظيم أربعة اجتماعات، تركّز على حكومة الدولة، والتصنيع والتطور الزراعي، وتعزيز آليات السلام، والتعاون في إطار مبادرة الحزام والطريق، وبذلك ستعتمد القمة وثيقتين ختاميتين، الأولى: إعلان، والأخرى: برنامج عمل، لتأسيس حالة توافق بين الجانبين، ووضع خريطة طريق، لتنفيذ جداول الأعمال للسنوات الثلاث المقبلة[١٦].

وفي سياق متصل، تشير صحيفة «غلوبال تايمز»، إلى أن الوقت قد حان لتبدأ دول القارة الإفريقية رحلتها نحو التطوّر، وبما أن اقتصادات القوى الكبرى، وخاصة الغربية، فشلت في دعم دول القارة الإفريقية للتخلّص من التحديات التي تواجهها، والتوجه نحو خلق بيئة مثالية تنعش اقتصادات القارة، فإن التعاون مع الصين قد تميّز بالثقة العالية، والصداقة التقليدية، وعلى وجه التحديد؛ فإنّ قمة التعاون الصيني الإفريقي (FOCAC) تمثّل مناسبة مهمة وجديدة، تلتقي فيها الصين ودول القارة الإفريقية كشريكين متحابّين[١٧].

وانطلاقًا من كون قمة منتدى التعاون الصيني - الإفريقي (FOCAC) تعقد مرة واحدة كل ثلاث سنوات، بالتناوب بين الصين ودول إفريقية[١٨]، فقد اختلفت القمة التاسعة عن سواها من القمم السابقة؛ إذ تؤكد بكين سعيها إلى إدراج جداول أعمال مختلفة عن جداول القمم السابقة، مع وجوب عقد جلسات خاصة لتنفيذ الأعمال، تحت إشراف اللجنة الصينية الخاصة بمتابعة برامج المنتدى، التي تضمّ (٣٧) مؤسسة صينية، ومن هذا المنطلق، يؤكد (شي جين بينغ) أنّ برامج القمة هذه ستصبّ في صالح الجانبين، بما يحقّق الفائدة المشتركة والتعاون المشترك، وبما يضمن فتح آفاق جديدة لمكافحة التحديات، التي تعيق عملية التحديث والتنمية في القارة الإفريقية[١٩].

لقد مثّلت القمة التاسعة أكبر حدث دبلوماسي تستضيفه بكين في الأعوام الأخيرة؛ إذ إن ما يبرهن على نجاح هذه القمة وآفاقها المستقبلية، هو سلسلة المنتديات ذات الصلة، التي عقدت عشية القمة، وكان من أبرزها: منتدى التعاون الاقتصادي والتجاري الصيني الإفريقي في دار السلام بتنزانيا، في مارس عام ٢٠٢٤م. ومنتدى مراكز الفكر الصينية الإفريقية في أبريل الماضي في تنزانيا. والمنتديات الاستثمارية التي عقدتها الدول الإفريقية، خاصة أوغندا، وكينيا، وناميبيا، من أجل تسويق المشاريع للمستثمرين الصينيين، قبل انعقاد القمة في الفترة من ٤-٦ سبتمبر عام ٢٠٢٤م. ومنتدى العمل العالمي من أجل التنمية المستدامة المشتركة في بكين، في يوليو الماضي[٢٠].

وعليه، فإن إقامة الصين لهذه المنتديات التعاونية تفضي إلى تحقيق التحديث والتنمية، انطلاقًا من كون القارة الإفريقية تُعدّ مصدرًا لمقومات التحديث، ووجهة جديدة للاستثمارات الصينية، وهو ما شجَّع الجانب الصيني على عقد هذه السلسلة من المنتديات، التي تعزّز من آليات التنمية مع الجانب الإفريقي، وتزيد من التقارب بين الجانبين[٢١].

وبذلك، فإن معظم برامج قمة (FOCAC) التاسعة ستُنَفَّذ من خلال منتديات فرعية مهنية وتقنية، مثل: منتدى السلام والأمن الصيني الإفريقي، ومنتدى التعاون بين الحكومات المحلية الصينية الإفريقية، والمنتدى القانوني الصيني الإفريقي. كما سيوجّه صندوق السلام والأمن الصيني الإفريقي الأموال والمعدات الصينية، لبناء بنية السلام والأمن الإفريقي، في حين سيوفّر المنتدى الوزاري الصيني الإفريقي للتعاون في مجال الصحة الخبرة الصحية الصينية لوزارات الصحة الإفريقية[٢٢].

والجدير بالذكر، أن هذه المنتديات الفرعية حقَّقت نتائج كبيرة منذ انعقاد قمة (FOCAC) الثامنة، وعلى سبيل المثال، فإن نتائج المعرض الاقتصادي والتجاري الصيني الإفريقي (CAETE)، الذي فتح تجارة جديدة بين الدول الإفريقية والمدن الصينية، وأدّى إلى إنشاء (٧٤) مشروعًا استثماريًّا، أسهمت في رفع مستويات التجارة بين إفريقيا والصين، وبموجب هذا المعرض، أصبحت كينيا أكبر مصدِّر للزهور إلى

الصين في إفريقيا؛ حيث تبلغ قيمة الصادرات السنوية أكثر من (٨٠٠) مليون دولار سنويًّا[٢٣]. كما يستفيد عدد من البلدان الإفريقية من ترويج (CAETE) لمعارض التسويق الإلكتروني؛ ففي يناير من العام ٢٠٢٢م – على سبيل المثال – روَّجت المنصة للقهوة الإثيوبية، وفي غضون خمس ثوان فقط، بِيعَ أكثر من (١١٠٠٠) كيس منها، وبذلك تقدم قمة (FOCAC) فصلًا جديدًا لكتابة تاريخ من علاقات الصداقة والشراكة، القائمة على أساس التخطيط المؤسسي، والتنسيق الفني، والاستثمار الفعلي في مجالات عدة[٢٤].

ومع كل ذلك، فإن منتدى قمة التعاون الصيني الإفريقي ما يزال يواجه تساؤلات كثيرة، حول ما إذا كان يُنظر إليه على أنّه منصة تخدم مصالح الصين في المقام الأول، أو أنّ الصين تسعى من خلال كل ذلك إلى تحديث القارة الإفريقية فعليًّا؟[٢٥] فعلى الرغم من أن إقراض الصين لإفريقيا تضاعف بمقدار خمسة أضعاف، منذ عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٢١م، إلَّا أنَّ الصين ما زالت تستمرّ في دعم دول القارة الإفريقية، وتسهم في إقامة عدد كبير من المشاريع الفعلية، التي تعزّز من الأوضاع الاقتصادية، وتحسِّن الأوضاع الاجتماعية[٢٦]. والشكل أدناه، يوضّح حجم القروض والاستثمارات الصينية لإفريقيا، في إطار منتدى التعاون الصيني الإفريقي.

الشكل رقم (١): حجم القروض والاستثمارات الصينية إلى إفريقيا في إطار منتدى التعاون الصيني الإفريقي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢١م)

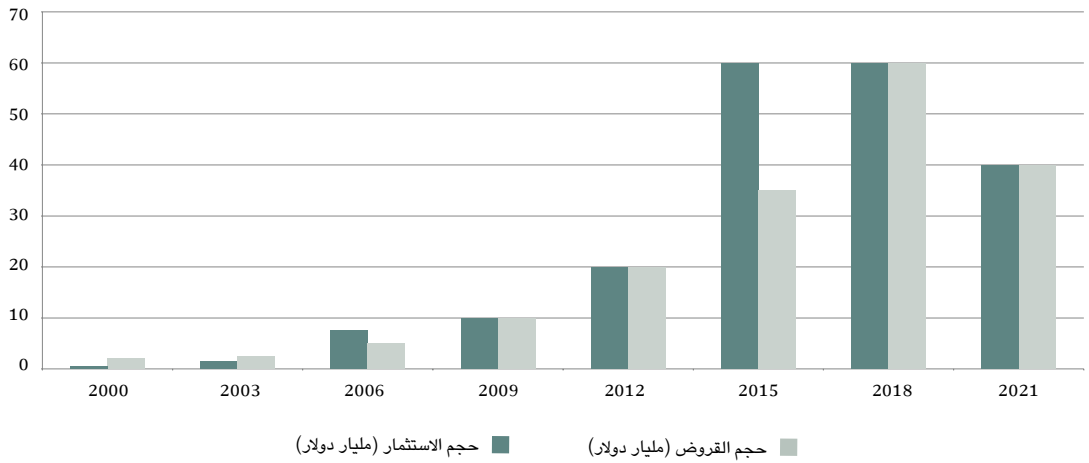

الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

١- نهاد محمود، «كيف يمكِن رؤية منتدى التعاون الصيني-الإفريقي 'فوكاك' منذ تأسيسه وإلى الآن؟»، قراءات إفريقية، (٣، سبتمبر، ٢٠٢٤م)، https://qiraatafrican.com/22680/كيف-يُمكِن-رؤية-منتدى-التعاون-الصيني/.

2- Koops Staden, «Snapshot: How Chinese Investment in Africa is Shifting,» *China-Global South Project*, May 16, 2023, https://chinaglobalsouth.com/2023/05/16/snapshot-how-chinese-investment-in-africa-is-shifting/.

المحور الرابع - الملفات المطروحة للتعاون في إطار قمة فوكاك ٢٠٢٤

أشادت الدول الإفريقية الحاضرة في قمة التعاون الصيني الإفريقي (FOCAC) التاسعة، بالإجراءات الرئيسة وبرامج الأعمال، التي ستُنَفَّذ في السنوات الثلاث المقبلة، والتي أعلنها الرئيس (شي جين بينغ) في حفل افتتاح قمة بكين لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي، ويرى أن هذه التدابير تأتي تلبية لاحتياجات التنمية المستقبلية في إفريقيا، والتي توفّر فرص التحديث السريع، كما أعربت دول إفريقيا عن استعدادها لتعزيز الالتحام مع الصين، لتعزيز التنفيذ الفعّال لهذه التدابير المشار إليها باسم: «مبادرات الشراكة العشر»، والتي تغطي مجالات، مثل: التعلّم المتبادل، والازدهار التجاري، والتنمية الصناعية، والتنمية الصحية، والتنمية الخضراء، والأمن المشترك[٢٧].

وبذلك، فقد ركّزت قمة التعاون الصيني الإفريقي التاسعة على تعزيز التعاون بين الصين والدول الإفريقية في مختلف المجالات، وعليه، فقد اتّخذت القمة عددًا من التدابير لتعزيز هذا التعاون، ومن بينها:

١- مبادرة الشراكة في مجال التعلم المتبادل

تعمل الصين مع إفريقيا لبناء شراكة حوارية، ضمن مبادرة الحضارة العالمية؛ إذ تسعى إلى دعوة (١٠٠٠) شخصية من الأحزاب السياسية والمفكرين والأكاديميين الأفارقة، لتقديم مقترحاتهم وملاحظاتهم، حول ما يمكن أن يكون من أجل تحقيق الرخاء والفائدة المشتركة[٢٨]. بالإضافة إلى تقديم التوصيات التي تنفع صانع القرار الإفريقي، لمعالجة المشكلات التي يعانيها الشعب الإفريقي، كما تركّز الصين على إنشاء منظومة المعرفة الصينية الإفريقية، وتأسيس (٢٥) مركزًا بحثيًّا، يكون بواسطتها تبادل الخبرات والمواهب بين الجانبين[٢٩].

٢- مبادرة الشراكة من أجل ازدهار التجارة

ركّزت قمة (FOCAC) التاسعة على رفع مستوى التجارة بين الصين وإفريقيا، وانطلاقًا من ذلك، أكدت بكين استعدادها لفتح أسواقها أمام (٣٣) دولة إفريقية، من الدول التي تعاني معدّلات نمو قليلة، بمعنى أن الصين تمنح هذه الدول معاملة الإعفاء من الرسوم الجمركية بنسبة (١٠٠٪) لخطوط التعريفة الجمركية، وتؤكد أيضًا توقيع اتفاقيات إطارية مع هذه الدول، من أجل التنمية المشتركة، وتوسع نطاق الوصول للصادرات الزراعية والتعاون، لتعزيز التجارة الإلكترونية من خلال استضافة محاضرات لتدريب المواهب الإفريقية، وإنشاء مركز للتعاون في مجال التقييس، ومنصة التحقق من الثقة، في التحوّل الرقمي للتجارة بين الصين وإفريقيا[٣٠].

٣- مبادرة الشراكة للتعاون في سلسلة الصناعة

أكدت بكين من خلال منتدى القمة التاسع، أنها ستدعم دول القارة الإفريقية في تطوير سلاسل القيمة المحلية، والتصنيع، والمعالجة العميقة للمعادن الثمينة، وبناء خمس مناطق للتعاون الصناعي بين الصين وإفريقيا، بالإضافة إلى تنفيذ (١٠) مشاريع، لدعم الحدائق الصناعية للدول الإفريقية، وقدَّمت (١٠٠) مشروع تدريبي حول ضوابط التصنيع وأهميته. وتؤكد أيضًا إقامة المبادرات، التي تُمَكَّن من خلالها الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في إفريقيا؛ إذ تُشير إلى ضرورة تمويل هذه الشركات، وإقامة (٥٠) نشاطًا، يُبحَث من خلالها عن التوافق الكلي بين الشركات، فضلًا عن (١٠٠٠) فرصة تدريبية لمديري الشركات والأعمال الأفارقة، في إطار السعي لتعزيز سلسلة الصناعة في إفريقيا، والمضي نحو تنفيذ مشاريع تجريبية للتحول الرقمي[٣١].

٤- مبادرة الاستثمار والتدريب العسكري

تعهّد الرئيس الصيني (شي جين بينغ) في لقائه رؤساء الدول الإفريقية في قمة (FOCAC) التاسعة، بتخصيص ما يقارب (٥١) مليار دولار، لتمويل دول القارة الإفريقية في السنوات الثلاث المقبلة، كما أعرب عن استعداد بكين لتقديم (١٤٠) مليون دولار كمساعدات عسكرية لإفريقيا، تسهم هذه المساعدات في تدريب نحو (٦٠٠٠) عسكري، و (١٠٠٠) ضابط، وستدعو أيضًا (٥٠٠) ضابط عسكري لزيارة الصين، والتدريب على أيدي القوات الصينية[٣٢].

٥- مبادرة الشراكة في مجال الرعاية الصحية

تؤكّد الصين سعيها المستمر، نحو تأسيس شراكة بين المستشفيات الصينية والإفريقية، والعمل التعاوني لبناء عدد من المراكز الطبية المشتركة، ومراكز الطب التقليدي، لتعزيز التعاون في الطب التقليدي والطب الذكي، مؤكدةً عزمها على تدريب نحو (١٠٠) متخصص، وإرسال (٢٠٠٠) ممارس طبي إلى القارة، من أجل تقديم المساعدة لمكافحة الأوبئة في دول القارة، علاوة على تشجيعها للشركات الصينية على الاستثمار في إنتاج الأدوية واللقاحات في إفريقيا، لزيادة القدرة المحلية على إنتاج الأدوية، التي تسهم في تقليل الأمراض المنتشرة[٣٣].

٦- مبادرة الشراكة من أجل إحياء الريف الإفريقي

أكدت الصين دعم دول القارة الإفريقية، للقضاء على أزمات الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي، والتحديث الزراعي، من خلال بناء (١٠) مراكز لعرض التقنية الزراعية، وبناء منطقة زراعية، لا تقلّ عن (١٠٠) ألف

فدان من مناطق العرض الزراعي، وفق المعايير الزراعية الصينية. وأكدت أيضًا تقديم مساعدات غذائية طارئة بقيمة (١٥٠) مليون دولار للدول الإفريقية، في إطار إقامة تحالف صيني إفريقي للعلوم الزراعية، والابتكار التقني، فضلًا عن مساعيها لبناء (١٠٠) قرية تجريبية، للتخفيف من حدّة الفقر الزراعي، وإرسال (٥٠٠) خبير زراعي، لتدريب (١٠٠٠) مزارع إفريقي، ضمن مبادرة إحياء الريف، وتنفيذ المشاريع التي فحواها تأسيس (١٠٠) مؤسسة، و(١٠٠٠) قرية، و(٥٠٠) مشروع للرعاية العامة في مجالات: صحة المرأة والطفل، والتعليم والتدريب، والبناء الريفي، ومياه الشرب النظيفة[٣٤].

٧- **أكدت الصين في هذه القمة دعم إفريقيا في تعزيز القدرات**، للتكيّف مع تقلّبات المناخ، من خلال توفير تقنية الطاقة المتجدّدة. وأشارت إلى تنفيذ ما يقارب (٣٠) مشروعًا للطاقة النظيفة بالتعاون مع الدول الإفريقية، لتكريس هذه الإشارات إلى حدث فعلي، يسهم في تقليل الكوارث الطبيعية، وحماية البيئة، والتنوع البيولوجي، ومعالجة ظاهرة التصحّر، مشيرة أيضًا إلى ضرورة تأسيس منصة الإنذارات المبكرة للأرصاد الجوية، فضلًا عن مساعيها لإنشاء منتدى التعاون الصيني الإفريقي للاستخدام السلمي للتقنية النووية، وبناء مختبرات مشتركة مع الدول الإفريقية، ومراكز التعاون الصيني الإفريقي لتطبيقات الاستشعار عبر الأقمار الصناعية، والتأكيد على أهمية مشاركة الدول الإفريقية في مشاريع محطة أبحاث القمر الدولية[٣٥].

المحور الخامس - التعاون الصيني الإفريقي: نظرة تقييمية

تُعدّ مشاركة مصر والمغرب في قمة التعاون الصيني الإفريقي (FOCAC) التاسعة، خطوة مهمّة وضرورية، كون الدول المشاركة في القمة تُعدّ تجمّعًا للدول النامية الإفريقية، وأن تبادلات كل من مصر والمغرب مع الدول الأعضاء في القمة، ستفضي إلى تعزيز الخبرات، وتطبيق التجارب الناجحة، وليس هذا فحسب، بل تكمن أهمية مشاركة مصر والمغرب بالقمة، في عرض رؤية الدولتين، واقتراحاتهما حول مستقبل التعاون الصيني الإفريقي، والتدابير الواجب اتخاذها، من أجل المضي نحو تحقيق الغاية الرامية إلى بناء مجتمع صيني إفريقي رفيع المستوى[٣٦].

وعلى هذا الأساس، شكّل هذا الحدث الكبير فرصة جديدة، للتأكيد على التزام كل من المغرب ومصر للعمل مع الصين، لتحقيق الفائدة المشتركة، وتحديث إفريقيا في إطار شراكة: رابح – رابح، وفي هذا الصدد، نصّ إعلان برنامج عمل بكين ٢٠٢٤-٢٠٢٧ ضمن الفقرة الأولى، على أن الدول الإفريقية الأعضاء في الأمم المتحدة تتولى العضوية الرئيسة في قمة (FOCAC)، بينما تنصّ الفقرة الثانية على ضرورة تكريس المبادئ الرئيسة، المتمثّلة

في احترام وحدة وسيادة الدول الإفريقية، والتعاون من أجل التغلّب على التحديات التي تعانيها القارة[٣٧].

ومن جانب آخر، فلا تزال قمة التعاون الصيني الإفريقي (FOCAC) تعتمد على الحوار الفعّال والمستمر، على الرغم من الخيارات الإضافية، والانفتاح في المشورة على الأكاديميين ومراكز الفكر، وكفاءات المجتمع الصيني والإفريقي؛ إذ تعدّ الصين أن الأصوات الإفريقية المستقلة على الساحة الاجتماعية، تشكّل ثقلًا كبيرًا، وعاملًا مؤثّرًا في العلاقات الصينية الإفريقية، وخاصة في الاتحاد الإفريقي، الذي ما زال يبحث عن القوى الخارجية، التي تدعم إرادة إفريقيا نحو التحديث. ولكون الصين تسعى أيضًا إلى تعزيز مكانتها الدولية، وغيرها من الأهداف الخاصة بالتحديث الصيني الجديد، فقد قدّمت مشروع «الصين والجنوب العالمي»، كمشروع غير ربحي، هدفه استقطاب الكفاءات وكبار المفكرين الأفارقة، لتعزيز المشاركة، ومناقشة الأوضاع والقضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، الخاصة بالشأن الصيني الإفريقي، والتي تتمحور في تعزيز طرق الابتكار والإبداع، وتشكيل إستراتيجيات جديدة، تخدم مصالح الجانبين: الصيني والإفريقي[٣٨].

وفي سياق متصل، فإن فترة ما قبل القمة التاسعة، شهدت مشاركة عدد كبير من القادة المدنيين، والخبراء، والمفكرين، والمثقفين، والأكاديميين الأفارقة، في مؤتمرات وندوات وحلقات نقاشية كثيرة، وقد قدّمت هذه الفئات توصيات عدة، قبل انعقاد القمة التاسعة في بكين، وكان من بين أبرز هذه التوصيات توطيد العلاقات الإفريقية الصينية، وتقسيم العمل بين الجانبين الصيني والإفريقي، وتقويض التدخلات الخارجية، وتعزيز قيمة السلع الإفريقية، ونقل التقنية إلى مشروع الطاقة الخضراء، وتعزيز كفاءة التعليم العالي، وأخيرًا إنشاء منصة حوار مستمرة، تربط بين الكفاءات الصينية والإفريقية[٣٩].

ولذا، فإنّ من الواضح أنّ إفريقيا تستفيد من مؤتمرات قمة منتدى التعاون الصيني الإفريقي، ولكن هنالك جانب سلبي على مستوى المشاركة الإفريقية، إذ إن القادة الأفارقة عادة لا يضعون احتياجات المواطن الإفريقي في مقدمة أوراقهم، وهو ما تعانيه الشعوب الإفريقية، وبذلك تركز الصين على استقطاب الأصوات المؤثرة، والكفاءات العالية، والمفكرين والمنظمات غير الحكومية، لتعزيز التقارب بينها وبين الشعوب الإفريقية، ولضمان أن القادة السياسيين، يضعون المصالح الوطنية قبل المصالح الشخصية[٤٠].

وتؤكد الشرائح المهمة من ذوي الأصوات المؤثرة ضرورة وجود آليات إشراف مستقل ودائم تحت الرقابة الصينية، لتقييم الالتزامات، وتحديد المشكلات ومجالات التحسين، وضمان الفوائد للمواطنين العاديين، الذين يطالبون حكوماتهم بحقوقهم. والجدير بالذكر، أن الصين لا يمكنها تطوير حال الشعوب الإفريقية بدون مساهمة إفريقية فاعلة؛ ممَّا يعني وجوب تضافر الجهود الوطنية لخدمة المواطن الإفريقي، وتحسين الظروف المعيشة، وتوفير الاحتياجات اللازمة للعيش في بيئة آمنة ومتطورة[٤١].

الخاتمة

لقد مثّل منتدى التعاون الصيني الإفريقي لعام ٢٠٢٤م في بكين خطوة مهمّة في تعزيز العلاقات بين الصين والدول الإفريقية؛ فقد شهد المنتدى نقاشات موسّعة حول التعاون الاقتصادي والتنموي، بالإضافة إلى قضايا الأمن والاقتصاد والتجارة، والتنمية المستدامة، والتحديث التقني والزراعي. وهدفت القمة إلى توطيد الشراكات الإستراتيجية بين الجانبين باستثمارات صينية متزايدة في البنية التحتية، والصناعات المحلية الإفريقية، كما تناولت القمة جوانب متعدّدة من التعاون الثقافي والتعليمي والصحي، بما يسهم في بناء مستقبل مشترك، يقوم على المنفعة المتبادلة، والتنمية الشاملة.

وعند النظر إلى المخرجات والعوائد التي خرجت بها قمة التعاون الصيني الإفريقي (FOCAC)، فلا يمكن نكران حقيقة أن إفريقيا استفادت كثيرًا من منتدى التعاون الصيني الإفريقي خلال الـ ٢٤ عامًا من إنشائه، ولكن مع ذلك، فإن الدول الإفريقية بحاجة إلى مشاركة أكثر فاعلية وتنظيمًا، من أجل تعظيم الفوائد؛ لأن مشاركة إفريقيا عادة تكون ضعيفة نسبيًّا، وتضع القارة في موقف حرج، وبذلك فإنه يتعيّن على دول القارة الإفريقية أن تكون أكثر استباقية، وأن تعمل على إشراك الأطراف غير الحكومية، والتركيز على مخاطر الاقتراض غير المنضبط، مع تعزيز آليات التقييم، والحاجة إلى التطوير والتنفيذ بمساهمات إفريقية أكثر فاعلية، لضمان تعزيز المصالح المشتركة للطرفين.

ومن أجل تعزيز استفادة الدول الإفريقية في إطار منتدى التعاون الصيني الإفريقي التاسع، فإنّه يمكن تبنّي مجموعة من التوصيات القابلة للتنفيذ، التي تشمل جوانب اقتصادية وسياسية وتنموية. وفيما يلي أبرز هذه التوصيات، التي خلصنا إليها من خلال هذه الدراسة:

أولًا: تعزيز التعاون في مجال البنية التحتية؛ إذ يتوجّب على الدول الإفريقية التركيز على تطوير البنية التحتية الخاصة بمجالات: النقل، والطاقة، والصناعة، والمياه، والزراعة.

ثانيًا: تقديم توصيات ضمن إطار التفاوض على اتفاقيات التمويل، تكون في صالح الدول الإفريقية، بالإضافة إلى إعطاء الأولوية التامة للعمالة والمواد المحلية.

ثالثًا: إمكانية نقل التقنية الصينية إلى الدول الإفريقية بتكريس الجهود، للاستفادة من خبرات الصين الكبيرة في مجال التطور التقني، والعمل على إقامة منتدى مشترك، لتدريب أصحاب الكفاءات الإفريقية على مهارات التصنيع والإلكترونيات.

رابعًا: العمل على توحيد الصف الإفريقي، والتنسيق والحوار الجماعي، من أجل زيادة القوة التفاوضية مع الصين، لتحقيق أفضل النتائج التنموية.

خامسًا: السعي نحو تعزيز الشراكات في مجال التعليم بتوقيع اتفاقيات التبادل الثقافي، وزيادة برامج المنح الدراسية بين الصين ودول إفريقيا.

سادسًا: السعي نحو تطوير الشراكة في مجال القطاع الصحي، بالتركيز على بناء مرافق صحية وتدريبية، تسهم في مواجهة ما تعانيه دول إفريقيا من تحديات صحية.

سابعًا: ضرورة التأكيد على أن جميع المشاريع الاستثمارية التي تقدّمها الصين تعزّز من آليات التنمية المستدامة، وتحدّ من تصاعد الأثر البيئي، وتركّز على الاستثمار النظيف للطاقة.

الهوامش والإحالات

(١) شريفة فاضل، «الهوية الثقافية وتأثيرها على العلاقات الصينية الإفريقية،» مجلة كلية السياسة والاقتصاد، ع ١٠ (القاهرة: جامعة بور سعيد،٢٠٢١م)، ١٩٣-١٩٥.

(٢) لحسن بسباس، «منتدى التعاون الصيني الإفريقي،» مجلة البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٢٠١٣، العدد ٣، (الرباط: مركز خالد الحسن للدراسات والأبحاث، ٢٠١٣م)، ١١٤.

(3) "China stretches run as Africa's largest trading partner to 15 consecutive years," *Xinhua News*, August 30, 2024, https://english.news.cn/20240829/007e449a31e0435ca0d4720105f91bde/c.html.

(4) Paul Frimpong and Mercy Tedeku, *Understanding FOCAC: A Comprehensive Overview and Key Insights* (Accra: Africa-China Policy and Consulting Center, 2024), 3.

(5) Yang Xing, et al., "China-Africa cooperation to foster common development," *Global Times*, September 1, 2024, https://www.globaltimes.cn/page/202409/1319052.shtml.

(٦) «قادة إفريقيا يصلون بكين لحضور منتدى التعاون الصيني-الإفريقي،» وكالة الأنباء الكويتية، (١، سبتمبر، ٢٠٢٤م)، https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=3177617&language=ar.

(٧) «جائحة كوفيد-١٩ وانعدام الأمن وعدم الاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للقارة من بين أمور أخرى، محور مناقشات الدورة العادية الأربعين للمجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي،» الاتحاد الإفريقي، (٢، فبراير، ٢٠٢٢م)، https://au.int/ar/pressreleases/20220202/covid-19-pandemic-insecurity-and-instability-and-socio-economic-development.

(8) Nice Philbeaux, *The United States and the Gulf of Guinea: Interests, Position and Prospects*, 4 (Paris: Foundation for Strategic Research, n.d), 3.

(٩) رانيا أبو الخير، «قمة منتدى التعاون الصيني-الإفريقي ٢٠٢٤ نحو مجتمع صيني إفريقي مشترك،» وكالة أنباء شينخوا، (١٩، أغسطس، ٢٠٢٤م)، https://arabic.news.cn/20240819/61280246fdef4873811c05cd47588420/c.html.

(10) "Forum on China-Africa Cooperation – Dakar Action Plan (2022-2024)," *Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China*, November 30, 2021, https://www.fmprc.gov.cn/eng/xw/zyxw/202405/t20240530_11330519.html.

(١١) بول نانتوليا، «منتدى التعاون الصيني الإفريقي ٢٠٢٤.. نحو تعزيز المصالح الإفريقية،» قراءات إفريقية، (١، سبتمبر، ٢٠٢٤م)، https://qiraatafrican.com/22640/منتدى-التعاون-الصيني-الإفريقي-2024-تعزيز/.

(12) "Secretariat of the Chinese Follow-up Committee of the Forum on China-Africa Cooperation, China-Africa Cooperation Vision 2035," *FOCAC*, December 10, 2021, https://www.focac.org/eng/zywx_1/zywj/202201/t20220124_10632442.htm.

(١٣) نهاد محمود، «كيف يمكِن رؤية منتدى التعاون الصيني-الإفريقي 'فوكاك' منذ تأسيسه وإلى الآن؟،» قراءات إفريقية، (٣، سبتمبر، ٢٠٢٤م)، https://qiraatafrican.com/22680/كيف-يُمكِن-رؤية-منتدى-التعاون-الصيني/.

(14) Mierzejewski, et al., "Local Mechanisms of Vertical Multilateralism in China: The Forum on China-Africa Cooperation and Case Studies of the 16+1 Format," *Journal of Contemporary China*, 32: 142, 2023, 661.

(١٥) ياقوت، «بمشاركة المغرب، افتتاح قمة منتدى التعاون الصيني الإفريقي في بكين،» دييز ٢٤، (٥، سبتمبر، ٢٠٢٤م)، https://diez24.com/pubn13974/بمشاركة-المغرب،-افتتاح-قمة-منتدى-الت.

(16) "Partnership Action Plans in Line with African Union Agenda 2063, S. African president," *Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China*, September 6, 2024, https://2024focacsummit.mfa.gov.cn/eng/zxyw_1/202409/t20240906_11486248.htm.

(١٧) "'غلوبال تايمز': التعاون بين الصين وإفريقيا لتعزيز التنمية المشتركة،» الميادين نت، (٢، سبتمبر، ٢٠٢٤م)، https://www.almayadeen.net/news/politics/غلوبال-تايمز---التعاون-بين-الصين-وإفريقيا-لتعزيز-التنمية-ال-.

(١٨) محمود أبو العينين وآخرون، دور الشراكة الصينية في تنفيذ أجندة الاتحاد الإفريقي ٢٠٦٣، مجلة الدراسات الإفريقية، ع٢ (القاهرة: جامعة القاهرة كلية الدراسات الإفريقية، ٢٠٢٢م)، ١٦١-١٦٢.

(١٩) «(فوكاك) شي ورامافوزا يعلنان الارتقاء بالعلاقات بين الصين وجنوب إفريقيا،» وكالة أنباء شينخوا، (٢، سبتمبر، ٢٠٢٤م)، https://arabic.news.cn/20240902/3e8afbc3a52746519302a1e606f2be26/c.html.

(٢٠) رامي زهدي، «قمة 'فوكاك ٢٠٢٤' نحو مزيد من التكاتف من أجل تعميق الصداقة الإفريقية-الصينية،» مركز العرب للأبحاث والدراسات، (١، سبتمبر، ٢٠٢٤م)، https://alarab2030.com/قمة-فوكاك-2024-نحو-مزيد-من-التكاتف-من-أجل-ت/.

(٢١) «منتدى التعاون الصيني الإفريقي.. المصير المشترك بين دول الجنوب العالمي،» القاهرة الإخبارية، (٣، سبتمبر، ٢٠٢٤م)، https://alqaheranews.net/news/94343/منتدى-التعاون-الصيني-إفريقيا-المصير-المشترك-بين-دول-الجنوب-العالمي.

(22) Paul Nantulya and Leland Lazarus, *Lessons from China's Forum Diplomacy in Africa, Latin America, and the Caribbean* (Washington, DC: Africa Center for Strategic Studies, 2024), https://africacenter.org/spotlight/lessons-from-chinas-forum-diplomacy-in-africa-latin-america-and-the-caribbean/.

(23) "China-Africa Trade Biennale Achieves Fruitful Results," *Africa News*, July 3, 2023, https://www.africanews.com/2023/07/03/the-china-africa-trade-biennale-bears-fruitful-results/.

(24) Carlos Muriithi, "African diplomats are live-streaming and making deliveries to China's consumers," *Quartz*, January 27, 2022, https://qz.com/africa/2117788/african-nations-bet-big-on-chinas-e-commerce-market.

(25) "Dar es Salaam Meeting: African and Chinese Think Tanks on Deepening Global Development Cooperation," *Africa-China Centre*, March 15, 2024, https://africachinacentre.org/the-dar-es-salaam-consensus-african-and-chinese-think-tanks-on-deepening-global-development-cooperation/.

(26) Alex Vinz et al., *Responding to Africa's Debt Crisis and the Role of China* (London: Chatham House, 2022), https://www.chathamhouse.org/2022/12/response-debt-distress-africa-and-role-china/02-case-studies-chinese-lending-africa.

(27) "Ascent of Sino-African relationship continues, Wang says," *Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China*, September 6, 2024, https://2024focacsummit.mfa.gov.cn/eng/zxyw_1/202409/t20240906_11486219.htm.

(28) Philani Mthembu and Bob Wekesa, "Towards an African Policy on China," *Global Dialogue*, 16: 1, 2017, 11.

(29) "Xi proposes partnership measures to promote joint modernization with Africa," *CPPCC National Committee*, September 6, 2024, https://en.cppcc.gov.cn/2024-09/06/c_1019197.htm.

(30) "China to open markets to African countries, Xi Jinping says – FOCAC summit as it happened," *SCMP*, September 5, 2024, https://www.scmp.com/news/china/article/3277231/china-africa-summit-xi-jinpings-speech-shed-light-expanding-ties-amid-us-rivalry.

(31) "Forum on China-Africa Cooperation Beijing Action Plan (2025-2027)," *Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China*, September 6, 2024, https://2024focacsummit.mfa.gov.cn/eng/hyqk_1/202409/t20240906_11486213.htm.

(32) Lori Chen and Joe Cash, "China offers Africa $51 billion in new funding, promises 1 million jobs," *Reuters*, September 5, 2024, https://www.reuters.com/world/china-deepen-industrial-agricultural-trade-investment-ties-with-africa-2024-09-05/.

(33) "China to open markets to African countries, Xi Jinping says – FOCAC summit as it happened," *SCMP*.

(34) "Forum on China-Africa Cooperation Beijing Action Plan (2025-2027)," *Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China*.

(٣٥) محمد عبد الكريم، «عين على إفريقيا (٢-٤ سبتمبر ٢٠٢٤) من هوامش التعاون الصيني الإفريقي: الطاقة المتجددة وتحدياتها،» قراءات إفريقية، (٤، سبتمبر، ٢٠٢٤م)، https://qiraatafrican.com/22735/.

(٣٦) «المشاركة المصرية في منتدى التعاون الصيني-الإفريقي 'فوكاك'،» الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، (٦، سبتمبر، ٢٠٢٤م)، https://www.sis.gov.eg/Story/279273?lang=ar.

(٣٧) «قمة 'فوكاك' تعزز ريادة المغرب بإفريقيا،» هسبريس، (٥، سبتمبر، ٢٠٢٤م)، https://www.hespress.com/-1426417-قمة-فوكاك-تعزز-ريادة-المغرب-بإفريقيا.html.

(٣٨) نانتوليا، «منتدى التعاون الصيني الإفريقي ٢٠٢٤.. نحو تعزيز المصالح الإفريقية».

(39) Koops Staden, "FOCAC and the Africa Plus One Summit: Where to Next?," *China-Global South Project*, September 2, 2024, https://chinaglobalsouth.com/analysis/focac-and-the-africa-plus-one-summit-where-to-next/.

(٤٠) فايزة سعيد كاب، «منتدى التعاون الصيني ـ الإفريقي ٢٠٢٤.. نحو تعزيز المصالح المشتركة ودفع العلاقات إلى آفاق أرحب،» طريق الحرير الصيني الإخبارية، (٤، سبتمبر، ٢٠٢٤م)، https://alharir.info/110336-2/.

(٤١) نانتوليا، «منتدى التعاون الصيني الإفريقي ٢٠٢٤.. نحو تعزيز المصالح الإفريقية».

عرض كتاب

الإسلام في بحيرة تشاد

د. صفية تيجاني كندل الأمين، مظاهر الحضارة الإسلامية في بحيرة تشاد (٥- ١٠هـ / ١١- ١٦م) منشورات الإيسيكو، (الرباط: دار الأمان، ٢٠٢٣م)، ٣٦٦ ص.

عمر مزاوضي، باحث في التاريخ المعاصر، الرباط.

يتألف الكتاب - بعد التقديم والمقدمة - من أربعة فصول، وثمانية عشر مبحثًا، ثم الخاتمة والتوصيات، ولائحة المصادر والمراجع، وكذا الملاحق. والكتاب في الأصل رسالة علمية، تقدّمت بها الباحثة صفية تجاني كندل، لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، بجامعة السودان المفتوحة، في عام ٢٠١٨م، تحت إشراف البروفيسور/ محمد أبو إمام.

أمّا موضوع الكتاب فهو مظاهر الحضارة الإسلامية في حوض بحيرة تشاد، في الفترة التاريخية الممتدة من القرن الخامس إلى القرن العاشر الهجري (ق١١-١٦م). وقد فصَّلت الباحثة في كتابها - بداية - عن جغرافية الحوض، ومكوناته البشرية والسكانية، وأنظمته الاجتماعية، وكذا أهميته، ومختلف الروابط البشرية والتجارية، التي ربطت بين الحوض والأقاليم الأخرى. كما تناول الكتاب بالدراسة السياق التاريخي، لقيام مملكة كانم - برنو، وأثر ذلك في انتشار الإسلام واللغة العربية والحضارة الإسلامية في الحوض. ومن أجل تقديم مظاهر الحضارة الإسلامية في المنطقة، فقد فصلت المؤلفة في تقديم مختلف مظاهر تلك الحضارة، بأبعادها السياسية والإدارية، ومظاهرها الاقتصادية والاجتماعية، وكذا المظاهر العلمية، والفكرية، والثقافية، والعمرانية.

الفصل الأول - عنونته الكاتبة بـ«جغرافية حوض بحيرة التشاد»

قدّمت فيه المؤلفة مختلف التشكيلات التضاريسية للحوض؛ سواء منها تضاريس السطح، من مرتفعات جبلية، وهضبية، ومنخفضات كالأودية، والسهول، والأحواض، والبحيرات، أو الأقاليم المناخية الثلاثة ومميزاتها، وتأثيراتها في الغطاء النباتي للحوض، الذي يتميز بالتنوع، حسب النطاقات المناخية السائدة. كما قدمت المؤلفة معطيات غزيرة حول التركيبة السكانية، والأنظمة الاجتماعية لساكنة حوض بحيرة تشاد، فأكّدت قدم الاستقرار البشري في المنطقة، والذي يرجع في بعض المناطق إلى خمسة آلاف سنة قبل الميلاد.

وبالنظر إلى موقعها الجغرافي، فقد لعبت بحيرة تشاد أدوارًا تاريخية واقتصادية كبيرة؛ حيث شكلت محورًا إستراتيجيًّا، لديناميات سكانية وبشرية متعدّدة؛ فاستوعبت العديد من العناصر البشرية، التي تفاعلت عبر الزمن، وكوّنت أمة لها حضارة وتراث، وخاصة بعد دخول الإسلام. وعلى الرغم من تعدّد المجموعات القبلية، والإثنية، واللغوية، والدينية، التي سكنت وتحرّكت في المنطقة، فإن الباحثة أوردت أهم القبائل التي سكنت المنطقة؛ سواء منها المستقرة: كالساو، والزغاوة (المغومي)، والكانبو (الكانوري فيما بعد)، والبلالا، والتوبو، والتيدا، أو القبائل الوافدة إلى المنطقة، وهي العرب. كما سكن المنطقة شعب الطوارق بقبائلهم المختلفة، والفلاتة (الفولانيون).

وقد لعبت عوامل جغرافية وطبيعية، وخاصة خصوبة الأراضي، ووفرة المياه، وأخرى بشرية، دورًا كبيرًا في منح حوض تشاد أهمية كبيرة، وهو ما جعل منه منطقة جذب محورية للاستقرار البشري منذ القدم، من قبل مجموعات بشرية متعددة؛ فأسهم ذلك في ازدهار أنشطة اقتصادية عديدة، وشجع المعاملات التجارية مع مناطق أخرى بعيدة، وخاصة مناطق الشمال الإفريقي.

الفصل الثاني - الترابط والتمازج بين حوض بحيرة تشاد وبقية الأقاليم والمناطق

قدمت فيه الباحثة مختلف مظاهر التواصل الثقافي، والاقتصادي، والسياسي، بين منطقة الحوض ومناطق أخرى شرقًا، وغربًا، وشمالًا، وجنوبًا. فقد ساعدت الطبيعة الجغرافية لحوض بحيرة تشاد، والتي تخلو من العوائق الطبيعية الصعبة، في تيسير التواصل والتفاعل البشري، خاصة مع الجزيرة العربية، التي كانت بمنزلة خزان بشري، صدَّر موجات متعدّدة من الهجرات إلى المنطقة منذ القدم، وخاصة بعد ظهور الإسلام، والهجرة الأولى للمسلمين إلى بلاد الحبشة، ثم توالت الهجرات فيما بعد، سواء من الشرق، أو عبر الشمال الإفريقي؛ ممّا عزز من علاقة العرب مع الأفارقة، وأعطاها بعدًا حضاريًّا عميقًا، وكان لها أثر عميق في مسار الأحداث التاريخية في منطقة حوض بحيرة تشاد. كما أن الحوض استقطب أيضًا هجرات أخرى لعناصر من غير العرب، وخاصة «العنصر البربري»، وعناصر أخرى من غربي إفريقيا (الفلاتة والهوسا).

وبالإضافة إلى الصلات البشرية، فإن منطقة حوض تشاد ربطتها علاقات تجارية عديدة وقديمة، خاصة مع مناطق مختلفة من البحر الأبيض المتوسط. وتعود أولى تلك الصلات، إلى الفترة القرطاجية والرومانية. وكان الجرمنتيون الليبيون، أول من نشَّط هذه الصلات التجارية نشاطًا كبيرًا. كما كان للعرب دور مركزي في بناء تلك الصلات التجارية لحوض تشاد مع الخارج، والذين أسهموا في تنشيط صلاتها مع المشرق والشمال الإفريقي، وخاصة بعد إدخال العرب الجمل، كناقل مركزي في التجارة، بدل الثيران والخيل والحمير، التي عرفت بها المنطقة؛ حيث اتسع أكثر نطاق التجارة.

ويشار إلى أن الصلات البشرية والتجارية لمنطقة حوض بحيرة تشاد (السودان الأوسط) لم يكن لها أن تتيسر، لولا وجود طرق للقوافل التجارية، ووجود مراكز تجارية تعود إلى عهود تاريخية قديمة، وخاصة الطريق الرابطة بين ليبيا وبوركو (BOURKOU)، والطريق التي تنطلق من مصر العليا، ثم كردفان، والوادي، والباقرمي. وفي الفترة الإسلامية، بدأ العصر الذهبي لطرق القوافل؛ فتعدّدت وتنوعت تلك الطرق، التي ربطت حوض بحيرة تشاد مع الشمال الإفريقي، وحوض البحر الأبيض المتوسط، والحجاز، وشرقي إفريقيا. وبالإضافة إلى أدوارها الاقتصادية، فقد لعبت أدوارًا حضارية وثقافية، سهّلت التواصل بين إفريقيا جنوب الصحراء، وحضارات العالم القديم، المطلة على البحر الأبيض المتوسط. أمّا أهم المراكز التجارية التي أسهمت في تنشيط الحركية التجارية، سواء الداخلية أو الخارجية، فنجدها متعدّدة كمدينة النجيمي، ومدينة البلماء، ومدينة زويلة، ومدينة مرزق. ويبقى الذهب، والجلود، والشّبْ، والعاج، وريش النعام، من أهم السلع التي كانت تصدرها منطقة حوض بحيرة تشاد، وذلك في مقابل استيراد سلع وبضائع متعددة، وخاصة الملح، والخيول، والمنسوجات، والأحجار الكريمة، والتمر، والكتب.

الفصل الثالث - جهود مملكة كانم - برنو في نشر الإسلام والحضارة الإسلامية في بحيرة تشاد

حاولت الباحثة في هذا الفصل التفصيل في مختلف الجهود، التي أسهمت في انتشار الدين الإسلامي واللغة العربية في منطقة حوض بحيرة تشاد، وهي الجهود التي بذلها التجار والعلماء والسلاطين، وكذا قبائل المنطقة. فقد أسهمت أجيال متعددة من التجار في نشر الإسلام، والثقافة العربية، في المنطقة؛ فكما نشَّطوا الحركة التجارية تنشيطًا فعَّالًا في المنطقة، فإنهم أيضًا أسهموا في تسارع انتشار الإسلام بين الساكنة، وشيَّدوا المدارس، واستقدموا العلماء لتعليم الناس أمور دينهم، وغير ذلك من أعمال الخير والصلاح، التي قاموا بها.

وقد قام العلماء الذين توافدوا على منطقة حوض بحيرة تشاد بدور محوري، في جهود الدعوة الإسلامية بين سكان المنطقة، وخاصة عن طريق إقناع بعض سلاطين المنطقة بالدخول في الإسلام، كما هو الشأن مع الداعية محمد بن ماني، الذي أقنع سلطان كانم أومي جلمي (١٠٨٥م – ١٠٩٧م) بالدخول في الإسلام؛ فصار الملوك بعده مسلمين، وازداد انتشار الإسلام في المنطقة. كما تقوَّت مكانة العلماء ونفوذهم لدى أولئك السلاطين والملوك، ونما تأثيرهم في شؤون المملكة، وخاصة في مجال القضاء، ومالية الدولة. كما أسهم العلماء في ازدهار طلب العلم بين طلبة المنطقة، الأمر الذين نتج عنه ظهور أجيال متعددة من العلماء، الذين خدموا الإسلام واللغة العربية في الحوض.

ومن بين الجهود الحاسمة في نشر الإسلام، ومظاهر الحضارة الإسلامية، في منطقة حوض بحيرة تشاد، نجد جهود عدد من سلاطين المنطقة، سواء من خلال حرصهم على تطبيق الشريعة الإسلامية، أو عبر اهتمامهم بالعلم والعلماء. ومن السلاطين الذين حفظ التاريخ جهودهم في خدمة الدين الإسلامي، والدعوة إليه، والجهاد في سبيله، نجد السلطان أومي جلمي (١٠٨٥م - ١٠٩٧م)، الذي اعتنق الدين الإسلامي، وسعى إلى تطبيق الشريعة، كما قرب إليه العلماء والفقهاء، وأعطى لهم الأولوية في المناصب التعليمية والقضائية في مملكته. وقد تبعه في نهجه السلاطين الذين جاؤوا بعده؛ فقد عمل هؤلاء السلاطين على تطبيق الشريعة الإسلامية، والتمكين لقيم الإسلام بين الناس، والاهتمام بالعلم والعلماء، والحرص على الانفتاح على باقي أقاليم العالم الإسلامي، كما اهتموا بالجهاد، ومحاربة كل مظاهر الوثنية في المنطقة.

وقد أثمرت الجهود السابقة، وأدَّت إلى تغلغل الإسلام تغلغلًا عميقًا بين سكان المنطقة، ووحدت كلمتها، وقُضي على كثير من مظاهر العصبية القبلية؛ فأصبحت القبائل وسيلة فعالة في نشر الإسلام وحضارته بين المجموعات البشرية، التي لم تعتنق الإسلام، فأسهم ذلك في نمو دولة كانم وتوسعها، حتى أصبحت إمبراطورية عظيمة، وأضحت أغلب مناطق حوض بحيرة تشاد تحت سلطتها.

ورغم قدم وجود اللغة العربية في إفريقيا، فإن انتشار الإسلام في شمالي إفريقيا، وتوسع المسلمين إلى وسط وغربي إفريقيا، قد أسهم بتغلغل اللغة العربية في بلاد السودان، وخاصة في منطقة حوض بحيرة تشاد. ولعبت عوامل عدة دورًا بارزًا في ذلك، وخاصة العامل الجغرافي، الذي أتاح سهولة هجرة القبائل والعناصر العربية إلى الحوض، وخاصة القبائل العربية (العدنانية، وبني هلال، وبني سليم). ومع انتشار الإسلام في المنطقة، توسع انتشار اللغة العربية؛ فأضحت لغة العبادة، والثقافة، والمعرفة، والتجارة، والمعاملات اليومية. وترك انتشار اللغة العربية أثره الواضح على مختلف جوانب الحياة في المنطقة، ابتداء باللغات المحلية، والحياة الإدارية، وأسماء الأماكن، والأعلام. ورغم التحديات التي واجهتها اللغة العربية في المنطقة، وخاصة مع دخول الاستعمار الأوروبي، فإن اللغة العربية ما زالت تقاوم، وتحاول استعادة مكانتها السابقة.

الفصل الرابع - مظاهر الحضارة الإسلامية في حوض بحيرة تشاد

في هذا الفصل، تناولت المؤلفة مختلف مظاهر الحضارة الإسلامية في منطقة حوض بحيرة تشاد، سواء على المستوى السياسي والإداري، أو على مستوى المظاهر الاقتصادية والاجتماعية، وعلى مستويات الثقافة والعلوم والعمران. فقد عرفت المنطقة نشوء كيانات سياسية، قائمة على أنظمة ملكية وراثية لا مركزية، ومرّت تلك الكيانات بمرحلتين أساسيتين: مرحلة دولة الكانم (٧٠٠م - ١٣٩٨م)، ومرحلة دولة البرنو

(١٣٩٨م - ١٩١٩م)، وشهدت خلالها الدولتان مراحل مدٍّ وجزر. ومع دخول الإسلام وانتشاره في المنطقة، وتبنيه من قبل حكام الدولة، دخلت هذه الدول مرحلة التوسع والقوة.

ويعدّ سلطان كانم أومي جلمي بمنزِلة المؤسس الفعلي للدولة بمعناها الحقيقي، من خلال تنظيم الدولة، والحكم على أساس نظم إدارية وتشريعية حقيقية. وقد تأسست دولة كانم على أساس نظام إداري، حاول الجمع بين نظام إقطاعي من عصر البداوة، ونظام شوري إسلامي؛ فقُسِّمت المنطقة إلى اثني عشر إقليمًا، يحكمها حكام محليون، تحت إشراف ممثلي الملك، وهؤلاء أعضاء في المجلس الأعلى (مجلس الاثني عشر)، وهو بمنزِلة مجلس شورى.

وبفضل جيشها القوي عدّة وعددًا، تطوّرت إمبراطورية كانم؛ فأضحى جيشها أكثر تطورًا وتقدمًا من جيوش أوروبا، خصوصًا في عهد السلطان دونمه ديبلامي (١٢٢٥م - ١٢٦٢م)، فامتدت مملكته بفضل فتوحاته، من النيجر غربًا إلى النيل شرقًا، ومن فزان شمالًا حتى منطقة ديكوة بلاد (الوندالة) جنوبًا. وتعزّزت علاقة المملكة مع الخارج بدرجة كبيرة، خاصة مع العالم الإسلامي، فوضع لمن أتى بعده من السلاطين أسس دولة، قائمة على ترسيخ قواعد الإسلام.

وبعد وفاة السلطان القوي دونمه ديبلامي، دخلت مملكة كانم مرحلة الضعف والانحدار، بسبب الصراع بين أفراد الأسرة الحاكمة (بني سيف)، فشجع ذلك قبائل البلالا على مهاجمة الدولة، وسيطرت على أجزاء مهمة منها، بما فيها العاصمة النجيمي، فاشتدت أزمة المملكة، واضطر السلطان عمر بن إدريس إلى الانتقال مع أتباعه إلى منطقة برنو، غرب بحيرة تشاد. ورغم الحروب والاضطرابات التي صاحبت هذا الانتقال، إلّا أنّ ذلك دشّن مرحلة جديدة في حياة الأسرة الحاكمة، بمولد الإمبراطورية من جديد، وقيام برنو كدولة.

وبفضل حسن حكم سلاطين مملكة برنو، فقد ازدهرت الدولة، وتوسّعت حدودها، وازداد انتشار الإسلام، وتعزّز دوره في دواليب حكم برنو، وذلك بفضل عدد من السلاطين الأقوياء، الذين قاموا بسلسلة من الإصلاحات والتعديلات في دواليب الحكم، وفي علاقاتهم الخارجية. ومن بين هؤلاء نجد السلطان علي ياجى (غزي)، الملقب بالغازي لكثرة غزوه، والذي تلقب بالخليفة، وابنه السلطان إدريس بن علي (إدريس كتكرمابي ١٥٠٤م - ١٥٢٦م)، والذي نهج منهج أبيه؛ فقضى على تهديد البلالا، بل واستعاد كانم وأقاليمها.

وفي عهد السلطان إدريس ألوما (إدريس بن عائشة ١٥٦٢م - ١٦٠٣م)، تأسست إمبراطورية كانم برنو الثانية، واستتب الأمن، وازدهر الاقتصاد، وجدّد التواصل مع العثمانيين في الشمال، ومع السعديين في المغرب الأقصى، وقضى على الأعداء التقليديين البلالا، كما وسع حدود إمبراطوريته على حساب القبائل الوثنية، وقبائل الطوارق.

بعد وفاة السلطان إدريس ألوما، دخلت مملكة برنو مرحلة الضعف، والتي استمرت ما يقرب مائتي سنة، وذلك رغم محاولات النهوض التي قام بها بعض السلاطين الذي جاؤوا بعده؛ فقد عاشت المنطقة سلسلة من الصراعات، وتدهورًا اقتصاديًّا، ومجاعات متعدّدة، وتقلّصات متتالية في امتداد الدولة، وخسارة عدد من أقاليمها. أمَّا على مستوى العلاقات الخارجية فقد ربطت مملكة كانم برنو علاقات كثيرة ومتشعبة، وخاصة مع إمارة بني الخطاب في فزان، والحفصيين في تونس، والمماليك المصرية، والإسبان في طرابلس الغرب، ثم العثمانيين في السودان، ومع الدولة السعدية في المغرب الأقصى. وقد تراوحت طبيعة تلك العلاقات بين التعاون الودي وعلاقات تشوبها بعض الأزمات العابرة.

وكما أثّر انتشار الإسلام في جميع الجوانب الحياتية في الحوض، فقد كان له تأثير واضح أيضًا في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة. فالقاعدة الاقتصادية للحوض كانت قائمة أساسًا على أربعة أنشطة اقتصادية أساسية، وهي: الزراعة، والرعي، والحرف، والصناعات اليدوية، والتجارة. وقد سمحت الظروف الجغرافية للحوض بأن تكون الزراعة من النشاطات الاقتصادية الأساسية لساكنة المنطقة، فتنوعت المحاصيل بين الحبوب (القمح، والذرة) والخضروات، والفواكه، والأرز، وقصب السكر، واللوبيا. كما وفّرت طبيعة المنطقة مراعي متنوعة لتربية المواشي، وخاصة الإبل، والأغنام، والخيول. كما عُرفت المنطقة بصيد الأسماك وتجفيفها، وخاصة من طرف القبائل القاطنة على ضفاف البحيرة. واشتغلت ساكنة المنطقة - أيضًا - في صناعة أنواع متعددة من الأواني، والأدوات الفخارية، وصناعة الأسلحة كالحراب والسهام، هذا إضافة إلى دباغة الجلود، والصناعات الجلدية، وغزل النسيج، وصناعة القوارب، وأدوات الصيد. كما تطوّرت في المنطقة وازدهرت صناعة الحليّ، والمعادن الثمينة كالأساور والحلق.

وازدهرت التجارة في المنطقة، وخاصة بعد دخول الإسلام وانتشاره؛ فتنوعت التجارة، وتعدّدت الروابط التجارية للحوض مع مختلف المناطق المحيطة؛ فكانت المنطقة تصدر الثروة الحيوانية، والجلود، والعاج، وريش النعام، مقابل استيراد السلع التي تكون المنطقة بحاجة لها، وخاصة الملح، والأقمشة، والأسلحة.

وعلى المستوى الاجتماعي، فقد عرفت المنطقة تحوّلات اجتماعية مهمة، وذلك بفضل دخول الإسلام وانتشاره، وخاصة على مستوى العادات والتقاليد، ونظام الأسرة، ووضع المرأة، وعلى مستوى اللباس، والشعائر، والطقوس الدينية، وغيرها. حيث تمكن الإسلام من إعادة تشكيل كل تلك المظاهر الاجتماعية، الأمر الذي سمح ببروز مظاهر عربية إسلامية إفريقية، وجد الناس فيها ذاتهم وهويتهم؛ فتغيّرت عادات الناس في الزواج ونظام الأسرة تغيّرًا كبيرًا، وتعزّزت مكانة المرأة اجتماعيًّا، وثقافيًّا، وسياسيًّا أيضًا. كما تأثرت طريقة اعتنائهم بالمظهر من ملبس وزينة، بالحضارة الإسلامية، وتبدو تأثيرات الزي المغربي واضحة على لباسهم، وخاصة في صفوف الرجال.

ومع انتشار الإسلام في المنطقة، شهدت المنطقة ولادة نظام تعليمي، على غرار الأنظمة السائدة في المشرق والمغرب، خاصة على مستوى المناهج والمضامين. وتبقى الركيزة الأساسية لهذا النظام التعليمي، هي حفظ القرآن الكريم، وتلقي العلوم اللغوية والشرعية، من علوم عربية، وفقه، وحديث، وسيرة نبوية... إلى جانب عدد من المتون المشهورة. كما نشطت الرحلات العلمية إلى مختلف المراكز العلمية المشهورة آنذاك في العالم الإسلامي: في فاس، والقيروان، والأزهر الشريف، وبغداد... وقد كانت اللغة العربية لغة التدريس الأساسية، لأنها كانت اللغة الرسمية. وكان من نتائج ازدهار التعليم انتشار الثقافة الإسلامية انتشارًا كبيرًا في المنطقة، مدعومة باهتمام السلاطين والعلماء، بنشر الوعي الديني بين الأهالي.

ومن الملاحظات الأساسية التي ساقتها الباحثة، في سياق حديثها عن مظاهر تأثّر المنطقة بالحضارة الإسلامية، هي أن فن العمارة والبناء وتطوره تأثّر أساسًا في منطقة الحوض بالنمط المغربي الأندلسي، نتيجة التواصل بين المنطقة والمغرب. وبفضل انتشار اللغة العربية، وتحوّلها إلى اللغة الرسمية، وخاصة في المجال العلمي؛ فقد ازدهرت الحياة الفكرية في المنطقة؛ فكثر التأليف في مختلف المجالات الأدبية والشرعية، ونبغ عدد كبير من العلماء والأدباء والشعراء في منطقة الحوض.

خاتمة

عملت الكاتبة عبر فصول الكتاب الأربعة على استعراض مختلف مظاهر الحضارة الإسلامية في منطقة حوض بحيرة تشاد، من القرن الخامس حتى القرن العاشر الهجري، وذلك من خلال التفصيل بتقديم الجوانب المتعدّدة لتلك المظاهر، وخاصة في المجالات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والعلمية، والفكرية. وقد خلصت الباحثة في عملها إلى الخلاصات الآتية:

- أهمية التحول العميق الذي أحدثه دخول الإسلام إلى منطقة حوض بحيرة تشاد، على مختلف المستويات: الدينية، والثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية.
- كان للتجار والدعاة المسلمين دور مفصلي في دخول الإسلام، ونشر حضارته في المنطقة؛ فقد دخلت المنطقة مرحلة ازدهار اقتصادي، وعلمي، وثقافي، نتيجة ذلك.
- سهَّل اعتناق عدد من السلاطين للدين الإسلامي عملية تحوّل المنطقة إلى الإسلام، بأسلوب عزّز من انتشاره في صفوف قطاعات واسعة من ساكنة المنطقة.
- لعب التجار والفقهاء المغاربة دورًا محوريًّا في انتشار المذهب المالكي في حوض بحيرة تشاد، واصطباغ الحياة العامة بتأثيرات المذهب المالكي.
- كان من نتائج دخول الإسلام إلى المنطقة دخول اللغة العربية وانتشارها، وتحوّلها إلى جزء من هوية المجتمع، وحتى يومنا هذا.

- لعبت الرحلة الحجية دور العامل، الذي ربط منطقة حوض بحيرة تشاد وساكنته، بالعالم الإسلامي، وبثّ شعور الانتماء إلى أمة الإسلام بين ساكنته.
- ازدهر طلب العلم بين أهل المنطقة، وبرز منهم عدد مقدَّر من العلماء والدعاة والمصلحين، الذين نشَّطوا الحركة العلمية في المنطقة، وأسهموا بحظ وافر في توجيه الحياة الاجتماعية والسياسية للبلد.
- نتيجة التواصل بين بلاد المغرب، ومنطقة الحوض، فقد تأثّر العمران في هذه الأخيرة بالعمارة المغربية الأندلسية.

الجنوب العالمي وتجاهل الغرب

يوهانس بلاجمان وهنريك مايهاك، لسنا الجميع: الجنوب العالمي وتجاهُل الغرب (ميونيخ: سي. إتش. بيك، ٢٠٢٣م)، ٢٧٣ص.

Johannes Plagemann & Henrik Maihack, Wir sind nicht alle: Der Globle Süden und die Ignoranz des Westens (München: C.H.Beck, 2023), 273.

شيرين ماهر، مترجمة وباحثة مصرية في الشؤون الإفريقية، القاهرة.

دائمًا ما يبدو عالمنا الحديث منقسمًا إلى معسكرين؛ لكنَّ مثل هذه الثنائيات لم تعد صالحة للتعايش مع الواقع الحالي، وعلى الجميع التضافر من أجل مواجهة أزمات العصر الحديث... وربما جاءت الحرب الروسية الأوكرانية لتكشف للغرب رؤيته المغلوطة، وتغافله عن أهمية القارة الإفريقية وثقلها. وربما بدت الحرب الروسية الأوكرانية بعيدة كل البعد عن الجنوب العالمي، ومع ذلك تعرّضت سياسة الأزمة التي ينتهجها الغرب، لانتقادات حادة في الجنوب، وخلقت شِقاقًا واضحًا في مواقف الدول الإفريقية، حيال هذه الحرب.. فما الأسباب العميقة خلف ذلك؟

يغوص كتاب «**لسنا الجميع/Wir sind nicht alle**» في الفروق الاصطلاحية، التي يكشف عنها اسم «الجنوب العالمي»، باعتباره ينطوي على قدر من العنصرية بمفهومها الحداثي. كما يتعمق المؤلفان في شرح الهياكل السياسية، في محاولة كسر الأحكام المسبقة، مؤكدين أن غطرسة الغرب لم تعد تناسب الواقع الحالي، بل إن الأزمات الراهنة تفرض تغييرًا جذريًّا لنظرة الغرب لإفريقيا. ويستشهد الكتاب بعدّة أمثلة في هذا السياق، ومن بينها: امتناع ناميبيا عن التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن الحرب في أوكرانيا، وهو ما تعارض مع رغبات البعثات الدبلوماسية الغربية، التي عُبِّر عنها بوضوح شديد في ويندهوك، وقد تسبّب ذلك في إثارة غضب المحاورين الناميبيين، وكان من الواضح أن لديهم مشكلات أكثر أهمية من الحرب بين دولتين في أوروبا البعيدة. لقد كانوا قلقين، بوجه خاص، بشأن تبعات العقوبات الروسية على إفريقيا، خاصة أن الاتحاد السوفيتي، وقف تاريخيًّا إلى جانب حركة التحرير السابقة، وحزب سوابو الحاكم اليوم. كما لا تريد ناميبيا تعريض اتصالاتها الجيدة مع روسيا، وأيضًا مع الصين للخطر، كذلك لم يعد لدى ناميبيا سوى عدد محدود للغاية من لقاحات كورونا، فيما لا تزال براءات الاختراع

الخاصة بإنتاجها مملوكة لشركات الأدوية في الغرب. كل هذا يوضح مدى ضآلة التضامن الذي أظهرته أوروبا تجاه إفريقيا، خلال جائحة كورونا، «فلماذا يتوقع الغرب الآن التضامن الناميبي ضد روسيا؟».

مثال آخر؛ ماذا عن اتفاق المصالحة المثير للجدل، بين الحكومة الفيدرالية الألمانية، وناميبيا؟ ففي الاتفاق، تعترف ألمانيا بقتل عشرات الآلاف من الهيريرو والناما، في المستعمرة السابقة للرايخ الألماني، باعتبارها ممارسات إبادة جماعية. لقد أصبحت المدفوعات ذات الصلة أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى، وفقًا للمشاركين من ناميبيا، وليس مستغربًا أن قبول المسؤولية عن الإبادة الجماعية، التي ارتكبها الإمبرياليون الألمان، كان في مرتبة أعلى، على الأجندة الناميبية، من إدانة الإمبريالية الروسية. لقد وُصِف سلوك الدول الإفريقية في الأمم المتحدة بـ«المتغطرس»، وكان من الواضح للضيوف الأفارقة، أن الغرب يثير الأزمات أولًا، بدءًا من الأزمة المالية العالمية، ووصولًا إلى أزمة المناخ، ثم يترك الجنوب العالمي وحده لمواجهة العواقب. لقد كانت المعايير الغربية المزدوجة، المتمثلة في التطبيق الانتقائي للقانون الدولي، أمرًا مؤكّدًا بالنسبة لهم، كما أن شعارات الغرب فيما يتعلق بالديمقراطية تبدو جوفاء على نحو متزايد، عند النظر إلى ما تعانيه بعض الدول الأوروبية، والولايات المتحدة، من الشعبوية اليمينية.

لقد اختار المؤلفان لكتابهما عنوانًا استنكاريًّا، يشيران من خلاله إلى أن «الغرب»، أو بعبارة أخرى: التحالف عبر الأطلسي، أو دول مجموعة السبع، ليس على قدم المساواة مع العالم ككل، وأصبح من الشائع الإشارة إلى «بقية» العالم، باستثناء روسيا، باسم الجنوب العالمي، وهو تكتل من الدول ذات الأنظمة السياسية المختلفة، ومستويات التنمية الاقتصادية المختلفة للغاية، لكن ما يجمع بينها هو ماضيها الاستعماري، وفي معظم الحالات، تكرس هذه الدول جهودها لتحرير نفسها من تبعيات ما بعد الاستعمار. وهذا هو سبب ابتعادها عن الغرب، وعدم ثقتها به. وسلط الكتاب الضوء أيضًا على أن الغرب لم يعد مركز العالم، بل إن دول الجنوب العالمي بدأت تُظهِر ثقة جديدة في النفس؛ فما مصالحها ودوافعها، ووجهات نظرها؟ ولماذا لا تشترك في وجهة نظر الغرب تجاه روسيا، على سبيل المثال؟ يُظهِر هذا الكتاب الاختلافات في تصور السياسة الدولية في الغرب، والجنوب العالمي؛ إذ تزداد أهمية فهم هذه الاختلافات، لتصبح أكثر إلحاحًا، مع فقدان الولايات المتحدة وأوروبا هيمنتهما السابقة. ويناقش الكتاب أسئلة جوهرية من مثل: لماذا تتصرف دول الجنوب العالمي على النحو الذي تتصرف به؟ ولماذا ترسخت شكوكها تجاه الغرب إلى هذا الحد؟ ولماذا يتيح التنوع الجديد – أيضًا – فرصًا للتعاون الجاد؟

في مقدمة الكتاب، يقول المؤلفان: «نحن نُعرِّف الغرب – في هذا الكتاب – حسبما يراه الكثيرون في الجنوب العالمي؛ كمجموعة من الدول الصناعية، التي موّلت ثرواتها إلى حد كبير، من خلال تجارة الرقيق، والاستعمار، والإمبريالية، واستغلال الوقود الأحفوري». وهما لا يحاولان تغيير وجهات النظر السائدة، لكنهما في الوقت

نفسه، يضعان علاقة الغرب بالجنوب العالمي تحت مجهر التحليل، بهدف تدارك الأخطاء، وتعديل المسار، كما يعترفان أنهما لا يستطيعان التحدث باسم الجنوب العالمي، وإنما يقفان موقف «المراقب»، في محاولة الوصول إلى صيغة تعايش عالمي، تناسب الأزمات الراهنة.

ينقسم الكتاب إلى خمسة فصول مطوّلة، جاء الفصل الأول بعنوان: «انتصار الأقلية.. لماذا لدى الناس في الجنوب العالمي، فهم مختلف للتاريخ عما هو عليه في الغرب»؟ إذ يمكن رؤية جذور الأزمات الكبرى اليوم (أزمة المناخ، أزمة الديون، وما إلى ذلك) عند النظر إلى سياسة الغرب. لقد عزز الماضي الاستعماري وحروب التحرير القاتلة، وجهة النظر القائلة: إن الغرب قد خان إرث عصر التنوير. ويعيد المؤلفان التذكير بتعزيز الأنظمة القمعية من قِبل الدول الغربية، والحروب بالوكالة، وخرق الغرب لقواعده الخاصة، بما في ذلك قواعد منظمة التجارة العالمية. وفي الوقت نفسه، يلفتان الانتباه إلى المشاركة الإنتاجية، للدول المتحررة من النظم الاستعمارية، في توسع منظمات الأمم المتحدة في الستينيات.

وتطرق المؤلفان في الفصل الثاني، الذي جاء بعنوان: «حرية اختيار الشريك.. كيف تستفيد الدول الصغيرة والكبيرة في الجنوب العالمي من بدائل الغرب؟» تطرقا إلى الوتيرة السريعة، التي زادت بها التجارة بين بلدان الجنوب، لأسباب لا تقتصر على ممارسات الإقراض الصينية فقط، بل لوجود استثمارات من القوتين الاقتصاديتين العظميين الجديدتين: الصين والهند، فيما يكتمل محور التعاون التجاري بزيادة التبادل الثقافي بين بلدان الجنوب. ومن الناحية السياسية، كانت حكومات الجنوب العالمي، تسترشد بمبادئ البراجماتية، ويستشهد المؤلفان على ذلك بأمثلة مثل: كينيا، وبنجلاديش، مشيرين إلى القيادة الإستراتيجية العالمية للمنتدى الصيني الإفريقي، وكذلك المنتدى المقابل للاتحاد الروسي، الذي تعدّ ميزانيته العمومية أكثر تواضعًا. كذلك تعكس مشاركة الصين في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، الحراك الصيني في المؤسسات العابرة للحدود الوطنية. وفي نهاية الفصل، يشدّد المؤلفان على أن «السياسة الخارجية والتنموية، يجب أن تعطى الأولوية، لتضييق فجوة عدم المساواة، وتراجُع الشراكات ذات المصلحة العامة».

ويسوق الفصل الثالث، الذي جاء تحت عنوان: «الحلول الخاطئة.. لماذا يُحمِّل الكثيرون في الجنوب العالمي الغرب مسؤولية الأزمات؟» بعض الإجابات، التي تساعد في توضيح «سبب إلقاء اللوم على الغرب، في العديد من الأزمات في الجنوب العالمي». وفي البداية، يوضح المؤلفان: إلى أي مدى يتم إضفاء الطابع الخارجي، على المشكلات الاجتماعية والبيئية، من قِبل الغرب. كذلك يتناولان بعض الأزمات مثل: جائحة كورونا، وأزمة المناخ، وأزمة الديون، و«أزمة الساحل»، وأزمة الفساد. لقد مثّلت جائحة كورونا اختبارًا حقيقيًّا للسياسة الغربية، في دول الجنوب العالمي، واعتبرت حماية براءات الاختراع للِّقاحات، وتكديسها، بمكانة إقصاء للجنوب. ويرى المؤلفان أيضًا، أن أزمة المناخ تروج لها الطبقات الوسطى في الصين والهند، لكنهما يشيران

أيضاً إلى إضفاء الطابع الخارجي على المشكلات البيئية، من خلال الصفقة الخضراء الأوروبية. وكذلك ساق المؤلفان مثال الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨م، لإظهار التفاعل المعقد، الذي يسبب المديونية المفرطة في بلدان الجنوب، عندما اجتذبت مرحلة أسعار الفائدة المنخفضة في الغرب، في بادئ الأمر، المُقرضين إلى الجنوب، حيث كانت أسعار الفائدة المرتفعة آنذاك مؤجلة، لأن البنوك المركزية في الغرب زادت أسعار الفائدة الرئيسة، لمكافحة التضخم، ومن ثم تصاعدت الديون ذات الفائدة المرتفعة مرة أخرى، علاوة على «أزمة الساحل»، والفوضى التي تعمُّ المنطقة بعد إسقاط النظام الليبي، فضلًا عن «الأزمة الإقليمية»، وعواقب الفساد، التي تسهلها صادرات المواد الخام، التي تعتمد عليها معظم البلدان. كل هذه الأزمات، من الصعب استبعاد مسؤولية الغرب فيها، بينما تظلّ دول الجنوب تتكبد الأعباء، بصورة دراماتيكية.

وجاء الفصل الرابع تحت عنوان: «القواعد بدلا من المُحدِّدات.. كيف تستجيب المنظمات الدولية للتغيير؟» مسلّطًا الضوء على قابلية تنظيم الصراعات العالمية، المرتبطة بمسألة توازن القوى؛ إذ لا يرى المؤلفان أن الانتقال من النظام العالمي ثنائي القطب، إلى النظام العالمي متعدّد الأقطاب، بمنزلة أمر إيجابي فحسب، وإنما للتعددية القطبية أيضًا جوانبها المظلمة. ومع ذلك، فإن فشل الحوكمة العالمية، يبدو جليًّا للعيان. وتُستَبدل بهذا بأسلوب متزايد «صيغ أكثر حصرية، وأقل رسمية، مثل: «مجموعة العشرين» أو «مجموعة السبع». كما تُوازن نقاط الضعف والإنجازات، التي حقَّقتها مجموعة العشرين، مثل: مبادرات إصلاح صندوق النقد الدولي، مع بعضها البعض. ومن ناحية أخرى، يعود الفضل إلى منظمة التجارة العالمية، في تحقيق الإنجازات، التي تهدّدها الحمائية الجديدة للولايات المتحدة، وليس من المستغرب أن تعلق مجموعة الدول الصناعية السبع آمالًا كبيرة، على مؤسسات مالية بديلة، مثل: بنك التنمية الجديد، الذي أنشأته دول مجموعة «بريكس».

أمَّا الفصل الأخير فحمل عنوان الكتاب: «لسنا الجميع»، والذي يمكن وصفه بمنزلة توصيات لتقديم المشورة السياسية للغرب؛ حيث يخفّف المؤلفان من وطأة المخاوف، بشأن تحالفات دول الجنوب العالمي، ويشيران إلى الأخطاء التي ارتكبها الغرب في الماضي، ولا يزالون يرتكبونها حتى الآن؛ حيث يقدمان توصيات، بوجه جزئي، فيما يتعلق بالحروب الأخيرة، كما يؤكدان مقولة: «إن مجرد الحفاظ على النظام الدولي بشكله الحالي، لم يعد خيارا ممكنا». كذلك يسلطان الضوء على الامتيازات، واختلال توازن القوى والتبعيات التي ينتهجها الغرب، بينما تظل الأسباب الأعمق وراء ذلك غامضة، وبحاجة إلى مزيد من المناقشات الموسعة. إن التأكيد على ضرورة اقتران السياسة الخارجية بالأخلاقيات، و«مبادئ مكافحة عدم المساواة، وتراجع الخدمات ذات المصلحة العامة»، يشكل ضرورة مُلِحة.. لقد أقر المؤلفان بما يلي: «إن (منع كارثة المناخ)، يتطلب، على أقل تقدير، الشروع في عملية تحول اقتصادي كُبرى، وعلى نطاق عالمي، بالإضافة إلى إعادة

التوزيع العادل، التي يكثر الحديث عنها دون تفعيلها على أرض الواقع». لكن المناقشات التي يطرحها الكتاب، تترك المجال مفتوحًا حول ما ينبغي أن يكون عليه هذا التحول، وما الذي حال دون حدوثه حتى الآن؟ وما القوى السياسية التي يمكن الاعتماد عليها في تحقيق ذلك؟ لذلك يوفر الكتاب الكثير من المواد، التي تدفع القراء إلى التفكير بعمق في الوضع الراهن، وفي طبيعة العلاقات بين الشمال والجنوب العالمي.

وتكمن أهمية ما سبق في الآتي

- إزاحة النقاب عن الدوافع التي تجعل دول الجنوب العالمي متشككة، عندما تطلب منها الدول الغربية اتخاذ موقف واضح، بشأن الحرب الروسية في أوكرانيا؛ إذ يقدم الكتاب دعوة حكيمة لفهم وجهات نظر الحكومات والمجتمعات المتباينة في إفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية. وإنهم لا ينظرون إلى الحرب في أوكرانيا فحسب، بل ينظرون أيضًا إلى الأزمات المالية، أو تغير المناخ، أو جائحة كورونا وعواقبها المدمرة، في الأغلب، على اقتصاد بلدانهم.
- في الجنوب العالمي، تمثل التعدّدية القطبية – وهو النظام الذي لا تلعب فيه الولايات المتحدة وأوروبا فحسب، بل وأيضًا الصين، والهند، وجنوب إفريقيا، والبرازيل، وفي بعض الأماكن حتى روسيا، دورًا مهمًّا – سيناريو إيجابيًّا للمستقبل؛ لأنه يقدم وعودًا للعديد من البلدان بالحكم الذاتي، من خلال فتح المجال لاتخاذ القرار، الأمر الذي لم يكن متاحًا من قبل. كما يُنظر إلى السياسة الدولية في دول الجنوب العالمي، بوجه مختلف تمامًا عن الغرب؛ حيث يُنظر إلى الخروج عن نظام القوة القديم، باعتباره «مربكًا». ولذا، فقد يشكّل تهديدًا؛ حيث رأى الكثيرون أن المصالح الأساسية لأوروبا في الاقتصاد، والسياسة، والبيئة، تتداخل مع مصالح العديد من الدول في الجنوب العالمي، ومن ثم يبدو عدم التوافق منطقيًّا، وعلى الغرب أن يعيد حساباته، ويُرجِّح كفة «المكاسب المشتركة».
- يوجه الكتاب انتقادًا صريحًا لمعايير الغرب المزدوجة؛ حيث يقول المؤلفان: «يرى الكثيرون في الجنوب العالمي، أن المشكلة ليس الأزمات نفسها، ولكن ردود الفعل الغربية تجاهها». والواقع، تخشى بعض الحكومات في الدول الإفريقية، أن يؤول مصير بعض الأسلحة، التي يجري تسليمها حاليًّا إلى أوكرانيا من جانب الغرب، في وقت لاحق، إلى قارتها، وتؤجج الحروب هناك، فضلًا عن أن بعض الجهات الفاعلة، ربما تكون راضية أيضًا عن ذلك، فيما تشكّل العواقب طويلة الأجل لمهمة حلف شمال الأطلسي في ليبيا تأثيرًا سلبيًّا على منطقة الساحل بأكملها، وهي بمنزلة رسالة تحذيرية. وكذلك يسوق الكتاب الكثير من علامات الاستفهام حيال هذه الإشكالية؛ فلا الغزو الأميركي للعراق، ولا المعايير المزدوجة، التي تبنتها دول الاتحاد الأوروبي في سياستها التجارية، كافية للتقليل من

أهمية الخروقات الروسية في أوكرانيا. لكن الحجج في الجنوب العالمي لا تكون في كثير من الأحيان أقل انتقائية منها في الغرب، وخاصة أن مصطلح «الجنوب العالمي» يشبه العبارة الإسفنجية، التي تمتص الكثير من الأمور، لكنها تمثل في بعض الأحيان تعميمًا على نحو غير لائق.

- لا يهدف الكتاب إلى توجيه اتهامات بعينها، وإنما يخلق نقاشًا موسعًا ومتنوعًا، يطرح العديد من أوجه النظر؛ إذ يرى المؤلفان، أنه من الضروري إيلاء مزيد من الاهتمام إلى الاستماع أكثر إلى الحكومات المحلية، والسكان المحليين، ومنحهم المزيد من التمثيل، وفرص إبداء الرأي، والمشاركة في الهيئات الدولية، وهذا يجعل العالم أكثر عدالة، ولكن ليس بالضرورة أفضل حالًا؛ فالكتاب ليس اتهامًا فجًّا للغرب، بل هو بالأحرى عصف ذهني وتأملي لوجهة النظر القائلة: «لسنا الجميع»، حتى يدرك الغرب حقيقة كونه ليس بمفرده على هذا الكوكب، وعليه التشارُك إذا أراد واقعًا أفضل، دون تجاهل الآخرين. وربما لم يتطرق الكتاب إلى تحليلات تتعلق بدور رأس المال، في مثل هذه الأزمات؛ وذلك لأنه يُتعامل مع الفوضى العالمية دون استخدام الكلمة المثيرة للذكريات «الرأسمالية»، ولكن يمكن توظيف الكتاب توظيفًا جيّدًا في المجالات التربوية والنقدية، كما أنه بمكانة كنز معلوماتي لنشطاء التنمية.
- يلقي المؤلفان نظرة مختلفة على التاريخ والحاضر، ويقدمان منظورًا جديدًا، أو على الأقل يضيفان شيئًا جديدًا، إلى وجهات النظر المعتادة والراسخة. وإذا كان هذا هو ما أراده المؤلفان – أي إيقاظ „الغرب من تغافله« إلى حد ما – فقد نجحا؛ وهو ما يخلق توجّهًا مهمًّا، يؤكد ضرورة فهم وجهة نظر الجنوب العالمي حيال كل أزمة، لاستيعاب أوجه تضارب المصالح، ومحاولة تحقيق العدالة السياسية والاقتصادية؛ إذ تتطلب الأزمات العالمية جهودًا دولية مشتركة، ومن أجل التوفيق بين المصالح المتباينة للجهات الفاعلة الفردية، يتعين على الغرب أن يتعلم: كيف يفهم ويقبل العالم متعدد الأقطاب، وعندها فقط، يمكن أن تنشأ الفرص التي خلقها هذا التنوع الجديد، من الجهات الفاعلة، والمصالح والمطالب.

التصوف في المغرب

نفيسة الذهبي، الثقافة الصوفية في الذاكرة المغربية: التشكلات والذهنيات، (مركز ابن خلدون، ٢٠٢٣م)، ١٦٩ص.

د. **فيصل علي صالح سعيد**، باحث يمني متخصص في التاريخ الوسيط، مقيم بالمغرب.

تقوم هذه القراءة على عتبتين؛ ونقدم في العتبة الأولى مضامين الكتاب، التي تتضمّن جانبًا أساسيًّا في سياق المنجز الأكاديمي، حول التصوّف المغربي. وقد حاولت الباحثة نفيسة الذهبي من خلال فصول الكتاب تقريب منعطفات الذاكرة الصوفية، انطلاقًا من الحديث عن التصوف كمفهوم، ومرورًا بتقاليد تكوين الشخصية الصوفية، بما في ذلك من المؤثرات والأسانيد. ومن المنطلقات الإيمانية، ورموز الاستمداد من النص الديني، يأتي عصر الكرامة، ومفهوم «البركة»، وهذا الجانب، كان من بين عناية الباحثة بدراسة الذهنيات في تاريخ المغرب الحديث. وقد أولت المؤلفة اهتمامًا خاصًّا بما سطّرته كتب المناقب. وتبيَّن للباحثة، أن هناك نصوصًا طافحة بمعنى الاعتقاد في الأولياء، والتبرّك بزيارتهم، وطلب مباركتهم، بصيغ مختلفة، ومنها: بركة زيارة التراب، والبركة المباشرة بلمس الشيخ رأس الزائر، وبركة زيارة الأضرحة، والزوايا، وبركة الأمان، وطرد الخوف، إلى جانب ترويض الحيوانات المفترسة، وخاصة الأسد. إنَّ ما بدأت به الباحثة من سياقة حمولة الكرامات، جعلنا نقدر الدور الوظيفي للصلاح، ومدى تقدير الناس لـ «هيبة» الولي، ومكانة مفهوم «الحرم» الذي يُستجار به أيضًا في الشدائد والمحن، حتى السياسية منها. ثم تناولت الأبعاد، وعرجت على بعض الأمثلة الخاصة بطقوس سادت فيها أنواع من «البدع»، وأشكال غريبة أحيانًا عن التقاليد الواردة. أمّا الملاحظة العامة فهي سيادة تقاليد الزيارة، وإقامة المواسم، والتأكيد على امتداد الذهنية الصوفية في المغرب، وعلى الدور الذي قامت به الزوايا في تاريخ المغرب. ولم يخل الموضوع من تتبّع المؤثرات، والعلاقات بين المغرب والمشرق والأندلس، كما قامت صاحبة الكتاب بجرد أهم الزوايا والطرق، التي كان لها حضور في جُلِّ المراحل التاريخية.

يقف المتصفح لمضمون الكتاب على الزخم المعتبر من النصوص المنقبية، التي تنهل من الثقافة الصوفية، وتوضح فيه مسارًا علميًّا مميزًا. وجليٌّ مجهود الأستاذة الذهبي في جمع شتات هذه النصوص، وفق تصوّر

بنيوي لتاريخ التصوّف بالمغرب، الذي كرّست له ردحًا من عمرها، واعتكافها على تحليل النصوص المنقبية، مع الغوص في تاريخ الزوايا، مرورًا بالتحقيق، وتتبّع أثر الزوايا والزهاد، خلال الفترة الحديثة بسياقاتها المختلفة، وفاعليها المتعددين؛ فالكتاب مجموعة من الدراسات، خاطها الناظم، والبحث في مسألة «الصلاح»، ودور رجال «الصلاح»، وأصحاب الزوايا، في تنوير الفكر، وخدمة المجتمع، وفي مدى حضورها في الذاكرة الشعبية المغربية، من خلال رسوخ التقاليد الخاصة بالزيارات، ومظاهر التبرّك بالأضرحة والمقامات. وهو تتويج لمسار علمي متميز للباحثة الذهبي، التي أنجزت العديد من التحقيقات والمونوغرافيات، وانطلقت فيها من الاهتمام بتاريخ العصر، الذي يمكن تسميته، كما قال كاتب مقدمة الكتاب الباحث عبدالله نجمي: «عصر التصوف»، ورفعت الباحثة السدول عن كنه ظاهرة التصوف وأسرارها، ومعرفة مكامن القوة.

لهذا نجد تجاوز الباحثة لعملية السرد التاريخي، والبحث في تاريخ التصوف كشكل من أشكال الصلاح، والتقرّب إلى الله، إلى البحث في تاريخ الذهنيات والتمثّلات، وهو انتقال منهجي، فرضه ما راكمته الباحثة نفيسة الذهبي من تجربة بحثية، ممتدّة لأكثر من ثلاثة عقود، واشتغالها على مسألة التصوف المغربي تدريسًا، وتأليفًا، وتحقيقًا، محاولةً كشف الحجاب عن الصورة الكامنة وراء القوة الصوفية، والارتقاء بالبحث إلى معارج الوهج والقداسة، والغوص في مدى تأثير التصوّف في المغاربة، ساعية إلى إبراز العلاقة بين سلطة الولاية الصوفية وتمظهراتها، عند العامة والخاصة، وبسط مظاهر هذه العلاقة من خلال مفاهيم: «البركة»، و«السيد»، و«المزار»، و«الولي».

ولتحقيق ذلك، قسّمت الباحثة الكتاب إلى فصلين مرفقين بمقدمة وخاتمة، وملحق خاص بالمصطلحات الصوفية، بتقديم للأستاذ عبدالله نجمي. ووضعت لها عناوين ذات دلالة رمزية وهي: المشيخة الصوفية ومسار التشكلات (مقسم إلى محورين)، المحور الأول بعنوان: تكوين الشخصية الصوفية، فيما المحور الثاني عنوانه: الكرامة نواة الاعتقاد في الولي. بينما عنونت الفصل الثاني بالمشيخة الصوفية، والتعاطي الواعي مع الظرفيات، ويعدّ هذا الفصل هو العمود الفقري للكتاب، بحيث قسّمته إلى سبعة محاور، كالتالي: المحور الأول: منعطفات الذاكرة الصوفية. الثاني: متصوفات ومزارات في الذاكرة، والثالث: الزهد والتصوف النسائي، بينما الرابع عنوانه: مسار الذهنيات؛ وفي حين تناول هذا المحور الرابع الذهنية المغربية، فقد تناول المحور الخامس: الأبعاد وتقاليد الامتداد سمات الولاية عند اليهود المغاربة، من خلال كتب المناقب، وخيطها الناظم هو البحث في الذاكرة الصوفية، ومدى حضورها في المجتمع. فإذا كان تاريخنا الحديث بسبب السياقات المتوسطية، وضعف الدولة المغربية، والضغط الأيبيري، عصرًا صوفيًّا، وفق الباحثة (ص ٥٤)، فقد ازدهرت الحركة الصوفية، ووجد المغاربة فيها الملاذ؛ فتعزز التآلف والتوافق بين القاعدة الشعبية، وشيوخ الصلاح. وتقدم الباحثة نموذجين شيخين مؤثرين في النقلة الشاذلية، التي رجعت إلى المغرب، وهما:

الشيخ أحمد البرنسي الفاسي (ت ٨٩٩هـ/ ١٤٩٣م). أما الشيخ الثاني، فهو: محمد بن سليمان الجزولي السوسي (ت ٨٧٠هـ/١٤٦٥م) صاحب تأليف: «دلائل الخيرات».

ولا تهدف هذه القراءة إلى تكرار ما جاء في الكتاب، لأن الحيز الزمني المخصص للقراءة، لا يسمح بالاستفاضة في الموضوع.

لماذا تاريخ الذهنيات؟

سعت الباحثة إلى الغوص في الذهنية المغربية، باعتماد مفهوم الزمن الطويل، لتصنيف الموروث من العادات والتقاليد؛ لأن تطوّر الذهنيات والمتغيرات الفكرية، لا يتم وفق وتيرة سريعة، بل بطيئة تكاد لا تذكر؛ فهي بعيدة عن نتوءات الأحداث السهلة القراءة، بل تنتظم في بنى متتابعة، تنتشر فيها عناصر تكميلية، بل تاريخ خارج سجن الأمد القصير.

شكَّل القرن السادس عشر الفضاء التاريخي، لتكون «الصلاح» ظاهرة جماعية ومجتمعية، باعتباره مساحة زمنية، عرف المغرب السياسي خلالها تحوّلًا مركزيًّا، من نظام سياسي قائم على التحالفات القبلية، وعصبيات تمنح القوة والسلطة السياسية لقبيلة على أخرى، إلى نظام سياسي، سيلعب العامل الديني فيه دورًا مركزيًّا. إنه تحول تم في حقل بنية النسق السياسي المغربي، مفرزًا بذلك حدًّا فاصلًا بين أنظمة سياسية، بنيت بوجه رئيس على العسكري والقبلي، وأنظمة ستؤسس شرعيتها على الديني (بركة السلطان). ضمن هذه المرحلة، رسخ الصوفية جذوره في بنيات المجتمع المغربي، لدرجة أصبحت فيها جغرافية المغرب جغرافية «مقدسة».

الكتاب يندرج ضمن بعد بنيوي، هو عبارة عن عقد فكري، وفق نظيمة مميزة، تشدّ القارئ بكل سلاسة إلى تتبّع منحنياتها، وتمثّل الجوانب الثقافة الصوفية بصيغتها «الذكورية»، وبنون النسوة، لفتح النقاش في صفوف المهتمين.

وفيه بعدٌ منهجي دقيق، نتيجة الأبحاث السابقة، مؤطر ضمن بناء سوسيو تاريخي، يتناول الثقافة الصوفية في بُعدها الأفقي-المجالي (مشرق، مغرب) وعملية المثاقفة بين شيوخ الطرق الصوفية، في هذه المجالات المتعدّدة. وفي بعدها العمودي، من خلال إبراز التراتبية الهرمية داخل الطرق الصوفية، وفي علاقة الشيخ بالمريد.

حاولت المؤلفة الإجابة عن سؤال دقيق، يتمثّل في فهم الممارسة الصوفية، وانعكاساتها على الذهنية المغربية؛ متسائلة عن مسار هذا البحث في هذا الشأن، لأنَّ التحقيب التاريخي الكلاسيكي، لا يمكِّن من الإجابة، والإحاطة بالظاهرة، وامتداداتها المجالية، والرمزية، والطقوسية.

وهو كلام مؤرخة وباحثة في الشأن الصوفي، نهلت من معين كتب التراث، واستنبطت عمق السلوك الصوفي، وعرَّفتنا على الثقافة المكتسبة، والتماهي فيها، مع الدور الوظيفي، ورسمت صورة التصوف المغربي السني، والتجاوزات التي يمكن أن يقال عنها: بدع، وانحرافات، وشذوذ، في حين أفصحت الطرق الشاذلية عن سيادة صوفية، وأيضًا تصلب في الدور المؤسسي، ونجاح (ونجاح الرحلة الصوفية للصلحاء)، إضافةً إلى تأثيرهم في الذهنية والهوية المغربية.

جمالية الكتاب في ترتيب الدراسات وتسلسلها، وفق بنية فكرية، تنهل من الكتب المنقبية، والآداب الصوفية، لتحويلها إلى معرفة تاريخية.

تحيل المؤرخة نفيسة الذهبي على عدد مهم من الدراسات، التي اعتمدتها في هذا الشأن، إلى جانب كتب المناقب؛ لهذا جاء الكتاب حافلًا بمفردات تنهل من المعجم الصوفي، وتابعت تنامي اللغة الصوفية، وتلاحظ أنها تجارب بمذاقات ثقافية تنويرية، لأنّها لا تخضع للمعايير في دراسة قضايا الفكر.

وانتقلت إلى قضايا شائكة، على مستوى تمثُّل الثقافة الصوفية في الذهنية المغربية، وانعكاساتها على سلوكيات المجتمع المغربي، والحديث عن قضايا شديدة التعقيد، وفق تعبير المؤرخة نفيسة الذهبي، من خلال الحديث عن التصوف بصيغة نون النسوة؛ فاستحضرت عددًا منهن، اللائي حملن سمات الصلاح، وكن مبشرات بالخير، داعيات للمحافظة على القيم الأخلاقية، وهي سمات لا يخفى أثرها على النساء، وعلى النظرة الشعبية للمرأة، التي حظيت بنصيب من التعليم، والتي كانت حافظة لكتاب الله، معتنية بعلوم الدين والفقه، وهو ما مكنهن من ممارسة تأثيرهن على المجال، وفق شحنة عاطفية ووجدانية.

وقد صنفتهن الباحثة إلى ثلاث فئات

الفئة الأولى - سيدات التصوف، والورع، والكشف والجذب، ويندرج ضمن هذه الفئة ١٧ سيدة صالحة، ومن نماذجهن:

النموذج الأول: مينة بنت ميمون الدكالي، المعروفة عند المغاربة بميمونة تاكونت، دفينة مراكش (ت ٥٩٤هـ/١١٩٩م)، وقد ورد ذكرها عند ابن الزيات صاحب التشوف.

النموذج الثاني: السيدة فاطمة الأندلسية، من أصحاب أبي مدين، نزلت بقصر كتامة، قادمة من الأندلس في القرن ٦هـ /١٢م، كما أصبحت مزارًا لعدد من المتصوفة، مثل: أبو عبد الله التوادي، وأبو زكرياء السايح.

النموذج الثالث: مؤمنة التلمسانية، وأصلها من تلمسان، لكنها عاشت بمدينة فاس.

الفئة الثانية - وتمثل سيدات الزوايا والأسر العالمة، مثل: معزوزة الهلالية، وآمنة الفاسي.

أمّا الفئة الثالثة - فقد أطلقت عليهن الباحثة: الزاهدات اللائي اقترن ذكرهن بالبركة والخوارق، مثل: «لالة فاطنة بنت محمد»، و«لالة تساوت»، وغيرهما.

وتُنبّهنا الباحثة إلى مسألة الذهنيات، عند علاقة الولاية بحكايات المزارات، وبتأثير المعتقد الشعبي؛ إذ مهما اختلفت المفاهيم، وتعدّدت الدراسات، فإن خصوصية الاعتقاد في البركة، تقترن بالأساس بأخبار الصالحين والصالحات، وتتجلى في طقوس زيارة أضرحتهم وزواياهم، ولعلها تنجلي أكثر في المكتسب من العادات والتقاليد عبر الروايات المتواترة؛ لهذا رصدت الباحثة العلاقة الكبيرة للنساء عمومًا، بأضرحة الصالحات، والتقرب من مزاراتهن.

وفي إطار إبراز عملية المثاقفة، لم تغفل الباحثة الإشارة إلى موضوع الولاية والصلاح، عند اليهود المغاربة، ضمن مسار الثقافة الصوفية، خاصة أن تاريخ اليهود بالمغرب، حظي بعناية أكاديمية خلال الفترة المعاصرة. وأبرزت أيضًا بعض المصطلحات الواردة عند اليهود، مثل: «القبالة»، التي تحيل على التصوف والزهد، وتخليص البدن من إكراهات الحياة المادية؛ فقد تفاعل يهود المغرب مع المؤثرات المشرقية، ومع البيئة المغربية، وانعكس ذلك على طوائفهم وطقوسهم وأوليائهم (ص ١٥١). كما نجد اسم: الصديق أو «الربي»، هو الأكثر استعمالًا عند اليهود المغاربة، وتحيل على الولي الصالح.

عمومًا يمكن اعتبار هذا العنصر الأخير ورشًا بحثيًّا جديدًا، يمكن إغناء البحث فيه عن طريق التنقيب في الكتب التراثية، لإبراز عناصر التأثير والتأثر، ومدى حضور هذه الثقافة الصوفية اليوم مع الانفتاح على التخصصات الأدبية، والأنثروبولوجية، وعلم الاجتماع، للحديث عن هذه الثقافة بكل تجلياتها.